الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
جامعة مولود معمري تيزي وزو
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

سباق التسلح في منطقة المتوسط - دراسة حالة الجزائر و المغرب - من سنة 1991 إلى 2020.

مذكرة مكملة لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: دراسات متوسطية

إعداد الطالبتين:
أوميتوش يمينة
نغال وزنة

إشراف:
أ: ونوغي مصطفى

لجنة المناقشة:

أ- رابح زاوي ، جامعة مولود معمري تيزي وزو،... رئيسا
أ- مصطفى ونوغي، جامعة مولود معمري تيزي وزو،.............................. مشرفا و مقررا
أ- وهيبة تيباني ، جامعة مولود معمري تيزي وزو،.................................... ممتحنتا

السنة الجامعة: 2015-2016

كلمة شكر

يشرفنا أن نتقدم بأسمى آيات الشكر والعرفان إلى أستاذنا الفاضل الدكتور "ونوغي مصطفى" الذي تولى مهمّة الإشراف على هذا البحث، كما لا يفوتنا أن نخلص بالشكر إلى كل من ساعدنا ولو بكلمة طيبة.

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع

إلى من تحملت معي مشقّة مشواري الدراسي، وكانت نعم المعين والنّصير على المحن والمصاعب الّتي اعترضت طريقي، أمّي أطال الله في عمرها، وجعلها ذخرًا لنا، وأسأل الله على برّها وطاعتها.

إلى من أفنى العمر من أجلنا، وتعب لكي نرتاح، وشقي لكي نسعد...أبي حفظه الله".

وإلى رفيق دربي زوجي العزيز و عائلته الكريمة

إلى أخي و زوجته وأخواتي وأبنائهم حفظهم الله جميعًا

إلى كلّ صديقاتي

إلى كلّ الذّين أحبهم ،ووسعهم قلبي، ولم يسع المقام لذكرهم

وزنة

إهداء

إلى أبي رحمه الله و

إلى أعز إنسانة في الكون التي رمتني الأقدار بين أحضانها،

إلى حبيبتي و نور حياتي أمي الغالية التي فعلت المستحيل من أجل تربيتي تربية صالحة

دون أن أنسى إخوتي و أخواتي و أبنائهم

و إلى كل العائلة خاصة من ساعدني و دعمني على إنجاز هذا العمل

"يمينة"

مقدمة

الفصل الأول

إبستمولوجية ظاهرة سباق التسلح

المبحث الأول: ماهية ظاهرة سباق التسلح

المطلب الأول: مفهوم سباق التسلح

المطلب الثاني: تطور ظاهرة سباق التسلح

المبحث الثاني: الإطار النظري لظاهرة سباق التسلح

المطلب الأول: عوامل سباق التسلح

المطلب الثاني : نظريات سباق التسلح

الفصل الثاني

سباق التسلح بين دولتي الجزائر و المغرب

المبحث الأول: دوافع سباق التسلح بين الجزائر و المغرب

المطلب الأول: النزاع الحدودي بين الجزائر و المغرب

المطلب الثاني: مشكلة الصحراء الغربية

المبحث الثاني: الإنفاق العسكري

المطلب الأول: الإنفاق العسكري عالميا

المطلب الثاني: الإنفاق العسكري في الجزائر و المغرب

الفصل الثالث:

نظرة مستقبلية لسباق التسلح

المبحث الأول: الإنفاق العسكري و التنمية الاقتصادية

المطلب الثاني: علاقة الإنفاق العسكري بالتنمية

المطلب الأول: تأثير الإنفاق العسكري على التنمية الاقتصادية

المبحث الثاني: سيناريوهات سباق التسلح

المطلب الأول: سيناريو التفاؤلي إبراز تطور الجهود الدولية لحظر انتشار السلاح

المطلب الثاني: سيناريو البقاء سباق التسلح بين الجزائر و المغرب لصالح الدولتين

المطلب الثالث: سيناريو الزوال تعقد قضية الصحراء الغربية

خاتمة

مقدمة:

يشهد عالمنا المعاصر سباقا نحو التسلح مرافقا لزيادة أشكال التهديدات الأمنية التقليدية منها و الحديثة.

و بناء على هذه التهديدات المختلفة و الشك المتبادل بين الدول، كان لزاما عليها أن تصنع السلاح و تخزنه أو تشتريه ترقبا و تحسبا لأي حرب أو أزمة مفاجئة، ولاكتساب القوة و النفوذ في المكانة الدولية و العالمية ، و هي الفكرة المعهودة منذ القدم عندما كان الملوك و الأباطرة يخصصون ميزانية مالية لشراء السلاح أو صنعه و تدريب الجنود، كانت فكرة عرض السلاح و الجيوش في استعراضات كبرى قد يحضرها ملوك و أمراء و أباطرة، و كلما شاهدوا استعراضا ضخما زادت رغبتهم لكسب ما عند الدولة المجاورة بل و مسابقتها في التجهيز و التحضير العسكري، و قد كان أحيانا ذلك التناقض سببا مباشرا في إذكاء الحروب بين مملكتين أو دولتين كانتا جارتين أو صديقتين و تحولتا باسم السباق نحو التسلح الخطير إلى عدوتين.

و الفترة الزمنية التي عرفت سباق التسلح هي فترة الحرب الباردة الممتدة من 1945 إلى 1990 بين المعسكر الشيوعي و المعسكر الرأسمالي الغربي ، ذلك السباق الذي يهدد البشرية جمعاء باعتبارها كحرب عالمية ثالثة، و لا زال السباق نحو التسلح متواصلا بين الدول و هذا هو حال منطقة المتوسط عامة و منطقة المغرب العربي خاصة التي تعرف حاليا سباقا نحو التسلح لم تشهده من قبل، و ذلك من خلال تخصيصها ميزانية أكبر من ميزانيات السنوات الماضية لوزارات الدفاع لا سيما ليبيا و الجزائر و المغرب و لعل الاحتدام الأكبر في السباق نحو التسلح في المنطقة المغاربية هو السباق بين المغرب و الجزائر،حيث قامت هاتين الأخيرتين بالرفع من قيمة الصفقات و من كميات السلاح المقتنى من عدة دول مصنعة مختلفة، بحيث يعتبران من اكبر مستوردي السلاح في أفريقيا، أما فيما يخص الضفة الشمالية في المتوسط فنجد فرنسا و بريطانيا أفضل مثال للسباق نحو التسلح.

- **إشكالية الدراسة:**

و من خلال ما سبق يمكننا طرح الإشكالية التالية:

ما هي المخاطر الإستراتيجية التي تواجه المنطقة المتوسطية و التي تدفع بالجزائر و المغرب إلى سباق التسلح ؟

الأسئلة الجزئية:

- ما طبيعة التهديدات الجديدة التي تواجهها منطقة المتوسط ؟
- إلى أي مدى تؤثر ظاهرة السباق نحو التسلح على ميزانية دول منطقة المتوسط ؟
- هل التسلح المغربي هو رد فعل على التسلح الجزائري، أم انه مواكبة لمتطلبات التهديدات الأمنية الجديدة ؟
- إذا صح هذا السباق، فإلى أين ستصل العلاقات بين الدولتين ؟

- الفرضيات:

- يمكن اعتبار النزاع حول مناطق النفوذ أحد أهم الأسباب التي تدفع دول منطقة المتوسط إلى تعزيز قدراتها الدفاعية.
- رغبة دول منطقة المتوسط في الهيمنة و السيطرة هو أكبر دافع إلى السباق لإظهار قوتها العسكرية.
- يمكن اعتبار التهديدات الأمنية الجديدة سببا لسعي دول منطقة المتوسط نحو التسلح.
- يمكن اعتبار النزاع حول الصحراء الغربية أحد أهم الأسباب التي تدفع الجزائر و المغرب إلى تعزيز قدراتهما الدفاعية.

1-أهمية الموضوع:

أ- الأهمية العلمية:

- تأثير سباق التسلح في منطقة المتوسط على بناء الأمن في المنطقة.
- موقف الدول المغاربية من سباق التسلح .
- فهم حقيقة التوتر في العلاقات بين دول المتوسط، و مدى تأثير هذه العلاقات.

ب- الأهمية العملية:

- يدخل في مجال التخصص (دراسات متوسطية).
- تثري مجال الدراسات السابقة التي تصب في ذات السياق.
- تسليط الضوء على مدى وكيفية انعكاس توتر العلاقات بين الجزائر و المغرب في مجال السباق نحو التسلح.

2- حدود الدراسة:

من أجل تناول الموضوع لابد من تحديد الإطار المكاني و الزماني للدراسة و انطلاقا من العناصر السابقة ، ستكون حدود الدراسة كالتالي:

أ- الإطار الزماني: فقد تم تحديد الفترة الزمنية الممتدة من 1991 إلى 2020 نظرا للاّأمن الذي ساد منطقة المتوسط و التي أدت بالدول إلى سباق التسلح خاصة بعد نهاية الحرب الباردة 1991.

الإطار المكاني: ستكون المنطقة المتوسطية الحيز المكاني الجامع للدراسة ، و هذا بعد الأخذ بعين الاعتبار سباق التسلح في منطقة المتوسط عامة و في الجزائر و المغرب خاصة.

3- مبررات الدراسة:

أ- المبررات الذاتية:

كوننا طلبة دراسات متوسطية يهمنا معرفة تأثير منطقة المتوسط من التهديدات الأمنية التي يشهدها العالم، و الظروف التي تعرفها هذه المنطقة بشكل عام و دولتي الجزائر و المغرب بشكل خاص.

و ما يهمنا أيضا هو معرفة واقع التسلح في كل من منطقة المتوسط عامة و الجزائر و المغرب خاصة.

ب- المبررات الموضوعية:

إن أهمية منطقة المتوسط و باعتبارها منطقة ذو أهمية و موقع استراتيجي يجعلنا نبحث في هذا الموضوع لمعرفة الأوضاع الداخلية و الخارجية للمنطقة ، و لإدراك الدوافع التي أدت بها إلى السباق نحو التسلح.

إن عملية السباق نحو التسلح بين الجزائر و المغرب كتغيير جديد ظهر إلى السطح في السنوات الأخيرة.

4- المناهج العلمية المتبعة:

أ- المنهج التاريخي: تمت الاستعانة بهذا المنهج للعودة إلى النزعة التاريخية لسباق التسلح في منطقة المتوسط، و أيضا تسليط الضوء على الجذور التاريخية لمسألة الصحراء الغربية إضافة إلى الحدود الموروثة عن الاستعمار، هذا كله من أجل فهم أصول ظاهرة التسلح و تطورها لتصل إلى ما نراه حاليا.

ب- مهج دراسة الحالة: و هذا من خلال الاستعانة بالسباق نحو التسلح في منطقة المتوسط لإبراز السباق الذي يحدث حاليا، قصد فهم الأسباب و كذا الأبعاد والنتائج المترتبة عن ذلك، و كذلك من خلال الاستعانة بالسباق نحو التسلح بين الجزائر و المغرب كنموذج للدراسة ، إضافة إلى محاولة إبراز دور شركات السلاح الكبرى في تشجيع الدول على اقتناء السلاح قصد تسويق منتجاتها.

جـ- المنهج المقارن: تقوم الدراسات السياسية و الأمنية على الدراسات المقارنة و يظهر عند إجراء المقارنة بين التسلح الجزائري و التسلح المغربي ، سواء من حيث كميات السلاح المشترية أو الدول التي تتعامل معها بين الدولتين في هذا المجال، أو حتى الترسانة العسكرية لدى كليهما، قصد معرفة إذا كان هناك فعلا سباق تسلح بينهما.

د- المنهج الإحصائي: يعني المنهج الإحصائي تجمع المادة العلمية تجميعا كميا و هو بذلك يعكس البحث العلمي في صورة رياضية بالأرقام و الرسوم البيانية أي في صورة كمية.

5- الإطار النظري:

أ- النظرية الواقعية:

النظرية الواقعية هي إحدى النظريات السياسية التي تعني بتحليل السياسات الدولية أو السياسة الخارجية للدول ، و قد اعتمدت على مفاهيم خاصة لفهم تعقيدات السياسة الدولية و تفسير السلوك

الخارجي للدول، لعل أبرزها (الدولة، القوة، المصلحة، العقلانية و الفوضى الدولية) و هذا ما تشهده منطقة المتوسط في سباقها نحو التسلح.

ب- الإقتراب الأمني:

الواقع الأمني المتوسطي يستوجب دراسة تحليلية لأهم التهديدات لإيجاد حلول ناجعة لتحقيق الأمن و الاستقرار و هذا ما يظهر من خلال دراستنا.

6- الإطار المفاهيمي:

أ- الأمن:

إن مفهوم الأمن قد اتسع ليشمل كل شيء في الحياة تقريبا، و هو ما يعني التضحية بالدقة و القوة التنظيرية فضلا عن الصعوبات العملية التي يفرضها شمول المفهوم عند صنع السياسة الأمنية سواء من المدارس التنظيرية التي تناولته كالواقعية و الليبرالية من حيث حصر و تحديد مفهومين:

- العداء و التهديد.
- التهديد الداخلي و الخارجي.
- الجيوسياسي و الجيواقتصادي.
- المحلي الوطني و المحلي الإقليمي.
- التبسيط و التعقيد.

و للأمن أربعة مستويات:

أولا: أمن الفرد ضد أية أخطار تهدد ممتلكاته أو أسرته أو حياته

ثانيا: أمن الوطن ضد أية أخطار داخلية أو خارجية للدولة و هو ما يعبر عنه بالأمن الوطني. [1]

ثالثا: الأمن القطري أو الجماعي، و يعني اتفاق عدة دول في إطار إقليم واحد على التخطيط لمواجهة التهديدات التي تواجهها داخليا و خارجيا، و هو ما يعبر عنه بالأمن القومي.[2]

---

[1]- هدى ميتكس، السيد صدقي عابدين،" **قضايا الأمن في آسيا**"، مصر: مركز الدراسات الآسياوية، 2004، ص 18.

[2]- المرجع نفسه، ص ص 03-18.

رابعا: الأمن القومي، هو الذي تتولاه المنظمات الدولية سواء منه الجمعيات العامة للأمم المتحدة أو مجلس الأمن الدولي و دورهما في الحفاظ على الأمن و السلم الدوليين.[1]

ب– تعريف التنمية:

التنمية نستطيع البحث في أصول التنمية الأولى منذ التجارب المبكّرة التي قام بها الإنسان الأوّل لإدراك التغيرات التي تحصل من حوله، وقد ارتبط ذلك بالتجارب الحية والتأمل في الاختلافات التي تحصل في الموجودات كفصول العام، والنبات، والإنسان، والحيوان. أكّدت تلك التغيّرات أنّ هذا العالم في حركة غير متوقفة وفي تغيّر مستمر، وقد أدت هذه الملاحظات والتأملات إلى ظهور نقاش فلسفي حول ماهية الأشياء، وطبيعة المتغيّرات التي تحدث فيها. مفهوم التنمية التنمية هي ارتقاء المجتمع والانتقال به من الوضع الثابت إلى وضع أعلى وأفضل، وما تصل إليه من حسن لاستغلال الطاقات التي تتوفّر لديها، والموجودة والكامنة وتوظيفها للأفضل. التنمية لغة هي النمو وارتفاع الشيء من مكانه إلى مكان آخر. التنمية اصطلاحاً: هي عبارة عن تحقيق زيادة سريعة تراكميّة ودائمة عبر فترة من الزمن في الإنتاج والخدمات نتيجة استخدام الجهود العلميّة لتنظيم الأنشطة المشتركة الحكوميّة والشعبية.[2]

ج– الإنفاق العسكري:

مفهوم الإنفاق العسكري فعرفه تقرير التنمية البشرية لعام 2007– 2008 على انه نفقات وزارة الدفاع كافة وغيرها من الوزارات على قضايا تجنيد العسكريين وتدريبهم فضلا عن بناء وشراء المواد والمعدات العسكرية، كما يشمل هذا البند أيضا المساعدات العسكرية في نفقات البلد المانح. يعرف أيضا على انه المقياس العام للتكاليف المالية التي تتكبدها الدولة على نشاطها العسكري ، ولا يعد أساسا في تقييم القوة الأمنية والعسكرية التي هي مخرجات القطاع العسكري ، فالأخيرة مرتبطة بكفاءة ومقدرة وفاعلية الاستخدام والاندماج بين العوامل المادية والبشرية التي بمجملها تعبر عن هذه القدرة وليس فقط من خلال حجم الإنفـاق العسكري.[3]

[1]– حسين زكريا، "**الأمن القومي محاضرة في الدراسات الإستراتيجية**" ، مصر: أكاديمية ناصر العسكرية، 2005/05/12.

2- نقلا عن الموقع: /http://mawdoo3.com- تعريف التنمية

[3]- نقلا عن الموقع: www.alwaseet.iraq.com

د- التسلح:

هو استكمال قدرة الدولة على مواجهة أي عدوان و تأمين حماية مستمرة للأراضي السكان الثروات المادية و المكاسب المعنوية، فهو حق من حقوق الدولة الحديثة يحميه القانون الدولي و يمليه مبدأ المساواة بين الدول.[1]

هـ- السباق نحو التسلح:

هو ظاهرة تتمثل في قيام الدول الصناعية بتطوير الأسلحة و المعدات الحربية نوعيا و إنتاجها بكميات كبيرة و تكديسها واستبدالها بوتيرة تتناسب مع وتيرة التطور التقني وبناء قوات مسلحة ضخمة مؤهلة باستمرار لخوض القتال.

كما تتمثل بالنسبة لدول الغير الصناعية في استيراد الأسلحة و المعدات و تكديسها واستبدالها عند حصول تطورات تقنية جديدة ، و هو نزاع تنافسي بين دولتين أو أكثر، تسعيان إلى تحسين أمنها من خلال بناء قوة عسكرية ، و غالبا ما يعرف منطق السباق نحو التسلح بالفعل ورد الفعل، ففي حال شرعت الدولة (أ) في مشروع عسكري عدواني تتوقع الدولة (ب) المجاورة لها الأسوأ ، أي الدولة (أ) تحضر للحرب .

يمكن أن يبدأ السباق من قبل دولة تريد ردع كل التصرفات العدوانية من خلال إظهار قوتها الهجومية و الدفاعية أو من أجل دعم قوتها الدبلوماسية و هي عوامل تتعلق هنا بالسياسة الخارجية.[2]

و- التنافس:

إن التنافس عملية من عمليات التفاعل المصاحبة لإعداد القرار السياسي و هو نشاط لا يسعى من وراءه طرفان أو أكثر إلى تحقيق نفس الهدف، لذا يتفاوت التنافس كما و كيفا من مجتمع لآخر و في داخل المجتمع الواحد[3].

ي- النزاع:

---

[1]- مارتن غريفتشن تيري أوللاهان، "**المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**"، الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2008، ص 245.

[2]- مارتن غريفتشن تيري أوللاهان، المرجع السابق، ص 245.

[3]- الهيثم الأيوبي، **الموسوعة العسكرية** ، الجزء الثاني، لبنان: المؤسسة العربية للدراسات و النشر، ط2، 2003، ص 67.

يمثل النزاع ظاهرة محورية في المجتمع الدولي بين فئاته و طبقاته المختلفة و لا بد من التوازي بين القوى من أجل أن لا يتحول النزاع إلى صراع و تعارض الأهداف.

و يمكن تعريفه بأنه تعطيل أو انهيار في سبل و آليات و تقنيات صنع القرار مما يجعل الدولة تعيش حالة صعوبة اختيار بدائل الفعل أو الأداء[1]، كما انه الموقف الذي ينشأ عند حدوث خلاف بين طرفين أو أكثر حول أمر ما، و يكون سبب الخلاف متعلقا بالمشاعر أو الأفكار أو المصالح أو المعتقدات أو الحاجات و غيرها.[2]

ر – المتوسط:

البحر الأبيض المتوسط و سماه العرب قديما بحر الروم، و هو بحر متصل بالمحيط الأطلسي و تحيط به منطقة البحر الأبيض المتوسط، من الشمال "اناظول" و "أوروبا" و من الجنوب "شمال أفريقيا" و من الشرق "بلاد الشام"، يتصل البحر الأبيض المتوسط بالمحيط الأطلسي ، من جهته الغربية عن طريق مضيق جبل طارق و من جهة الشرق يتصل ببحر "مرمرة" عن طريق مضيق الدردنيل و البحر الأسود عن طريق مضيق البوسفور و يتصل البحر الأحمر في الجنوب عن طريق قناة السويس.[3]

ز – السلاح:

هو أداة تستعمل أثناء القتال لتصفية أو شل الخصم أو العدو أو لتدمير ممتلكاته أو لتجريده من موارده و يمكن أن يستعمل السلاح لغرض الهجوم، الدفاع أو التهديد.

و على الصعيد العملي فإن تعبير السلاح يمكن أن يطلق على كل ما يمكن أن يحدث ضررا ماديا و بذلك تتفرع الأسلحة إلى عدة أنواع انطلاقا من البسيطة إلى الصاروخ العابر للقارات.

1– إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، "**الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية (عربي انجليزي)**"، الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب، 2005، ص 470.

2– إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، المرجع السابق ، ص 450.

3– البحر الأبيض المتوسط، نقلا عن الموقع: /http:// ar.wikipedia.org/wiki بتاريخ 16-03-2016 على الساعة 13:59.

و من أنواع الأسلحة نذكر: المدفعية، أسلحة خفيفة، أسلحة بيضاء، متفجرات أسلحة كيميائية أسلحة بيولوجية، أسلحة نووية، صواريخ.[1]

س– نزاع الحدود:

يشير هذا الاصطلاح في أدبيات العلاقات الدولية و في فقه القانون الدولي بصفة عامة غلى ذلك الخلاف الذي ينشب بين دولتين أو أكثر بشأن تحديد المسار الصحيح لخط الحدود المشترك، و ذلك في ضوء السند أو الصك القانوني.

و مؤدى هذا التعريف لنزاع الحدود أن مطالب الأطراف المتنازعة تكون في الغالب مقصورة على التمسك بتصحيح مسار خط الحدود، أما مسألة اكتساب السيادة ، أو فقدانها فإنها لا تكون محل اعتراب رئيسي هنا، و ذلك على خلاف الحال بالنسبة إلى النزاعات الإقليمية، فثمة عناصر أساسية يجب توفرها في هذا النزاع.

– أن يكون موضوع النزاع متعلقا بمسألة من الواقع أو بوقائع معينة، إذ أن مجرد الاختلاف في وجهات نظر الدول المعنية مسائل خاصة بالحدود قد لا يرقى بالضرورة إلى مرتبة النزاع الدولي.

– أن يبرز هذا النوع أو أن يتم التعبير عنه في نطاق العلاقات المتبادلة فيما بين الدول المعنية من خلال تقديم ادعاءات معينة، أو أن يأخذ صورة تقديم احتجاج بالطرق الدبلوماسية المتعارف عليها.[2]

– أن يثار مثل هذه الادعاءات أو تقدم هذه الاحتجاجات بوساطة أشخاص تم تفويضهم بذلك من جانب السلطات المعنية في دولتهم.

– أن تدفع الدولة أو الدول الأخرى ذات الشأن بعدم صحة ما ورد في الادعاءات أو الاحتجاجات التي يقدمها الطرف الآخر فيما يتعلق بالحدود السياسية المشتركة.[3]

ش– النزاع الدولي : (the international conflit)

هناك من يعرف النزاع الدولي بأنه: " خلاف بين الدول حول موضوع قانوني أو سياسي أو اقتصادي أو غيره مما يرتبط بالمصالح المادية و المعنوية في المجالات المدنية و العسكرية.

---

[1]– السلاح، نقلا عن الموقع: http:// www.marefa.org/index.php بتاريخ 14-03-2016 على الساعة 10:30.

[2]– احمد محمد الرشيدي، "**التسوية السياسية لمنازعات الحدود و المنازعات الإقليمية في العلاقات الدولية المعاصرة**"، الإمارات: مركز الإمارات للبحوث الإستراتيجية، 2000، ط1، ص 10.

[3]– المرجع نفسه، ص 11.

و حسب مورغانتو، فإنه ينبغي أن نميز بين الخلاف و التوتر ، فالخلاف السياسي هو نزاع محصور بأغراضه، و يتصف بالمزاعم المتناقضة كموثق المتخاصمين بأن يحتفظ كل منهما بالحل الذي يراه مناسبا ، أما التوتر فهو نزاع أكثر محدودية من ناحية وسائل الفعل، و لكن ليس له أغراض معينة بوضوح.[1]

ص- نزع السلاح:

مفهوم سياسي و عسكري ساد في القرن العشرين، يتطلع إلى تخفيض التسلح أو الحد منه أو إلغائه في كافة أنحاء العالم، و هو يعني أيضا تخفيض حجم القوات المسلحة و نفقاتها و تدمير الأسلحة أو تفكيكها، الموزعة منها أو المخزونة و الإلغاء تدريجيا للقدرة على إنتاج أسلحة جديدة و تسريح العسكريين و دمجهم في إطار الحياة المدنية.

و الهدف النهائي هو نزع السلاح الشامل الكامل في ظل رقابة دولية فعالة.[2]

ط- الانتشار النووي: (Nuclear prolifération)

و يعني التزايد المستمر في عدد الدول الحائزة على الخبرات و المهارات و الوسائل و الإمكانات التي تساعدها على إنتاج طاقة نووية (Nuclear energy) سواء للتطبيقات السلمية أو للأغراض العسكرية أو لكليهما معا.[3]

صعوبات الدراسة:

إن الباحث في دراسته يمر بمجموعة من الصعوبات التي تعيق تقدم أبحاثه و في دراستنا لموضوع سباق التسلح في منطقة المتوسط، دراسة حالة الجزائر و المغرب، مررنا بمجموعة من الصعوبات التي كان لها تأثير على نتائج أبحاثنا و بما أن الأمر يتعلق بمسائل الأمن القومي ، فقد كان الحصول على معلومات حول حجم السلاح و النفقات العسكرية لدى الدولتين أو صفقاتها العسكرية أمرا في غاية الصعوبة، و في حال توفرها تبقى غير رسمية و مصدرها يبقى دوما محل

---

[1]- عامر مصباح، "**معجم العلوم السياسية و العلاقات الدولية**"، الجزائر: دار الكتاب الحديث، 2010، ب.ط، ص 291.

[2]- عبد الوهاب الكيالي، "**الموسوعة السياسية**" ،الأردن، بيروت: دار الفارس للنشر و التوزيع، 1990، ط1، ص 580.

[3]- رانية محمد طاهر، "**السلاح النووي بين مبادئ الشرعية الدولية و حتميات القوة**"، مصر، القاهرة: المكتب العربي للمعارف، ط1، 2014، ص 8.

شك، بحيث الدول في العادة ترفض الإفصاح عن مثل هذه المعلومات نظرا لحساسيتها و خطورتها إضافة إلى أن المراجع التي تناولت هذا الموضوع بصفة عامة كانت قليلة خصوصا باللغة العربية و المراجع التي تهتم بسباق التسلح بين الجزائر و المغرب أو بالإستراتيجية الأمنية لكليهما تكاد تنعدم.

أدبيات الدراسة:

اعتمدنا في مذكرتنا هذه على كتاب تحت عنوان "سباق التسلح الدولي ، الهواجس و الطموحات و المصالح" من تأليف "**عبد القادر رزيق المخادمي**"، الذي تحدث في كتابه هذا عن سباق التسلح الدولي ، بحيث ذكر ظاهرة سباق التسلح و تطوره و تناول البعد الحقيقي له و تحدث أيضا عن خلفيته ، بحيث ركز على سباق التسلح في المغرب العربي خاصة و التسلح في دول الخليج العربي عامة.

اعتمدنا في مذكرتنا هذه على كتاب آخر تحت عنوان " قضايا دولية معاصرة" من تأليف "**حسين خليل خليل**" الذي تحدث في كتابه هذا عن سباق التسلح إذ ذكر أبعاد مدخل سباق التسلح و أسلط الضوء على أهم الجهود الدولية التي قامت بها الدول بحيث ركز على مجموعة من المعاهدات التي نصت على حضر انتشار السلاح.

تصميم الموضوع:

في الفصل الأول سنتطرق إلى إبستمولوجية سباق التسلح ، بحيث سنتحدث في المبحث الأول عن ماهية ظاهرة سباق التسلح ، في المبحث الثاني سنتناول الإطار النظري لظاهرة سباق التسلح.

أما في الفصل الثاني سنتحدث عن سباق التسلح بين دولتي الجزائر و المغرب و سنركز في المبحث الأول من هذا الفصل على دوافع سباق التسلح بين الجزائر و المغرب، و سنتناول في المبحث الثاني الإنفاق العسكري في العالم عامة و في الجزائر و المغرب خاصة.

و فيما يخص الفصل الثالث سنتحدث عن النظرة المستقبلية لسباق التسلح و سنتناول في المبحث الأول الإنفاق العسكري و التنمية الاقتصادية، و سنختم هذا الفصل بالمبحث الثاني بذكر سيناريوهات سباق التسلح.

مقدمة

الفصل الأوّل

إبستمولوجية ظاهرة سباق التسلح

الفصل الثاني

سباق التسلح بين الجزائر و المغرب

الفصل الثالث

نظرة مستقبلية لسباق التسلح

خاتمة

الملاحق

قائمة المراجع

فهرس

تعتبر قضية السباق نحو التسلح قضية دولية و مهمة نظرا لغياب الأمن و الاستقرار. فالدول كلها دون استثناء تعيش في خوف دائم ، لذلك نجد أن هذه القضية شغلت تفكيرهم ، مما أدى إلى التسابق فيما بينها من أجل الحصول على أكبر قدر من الأسلحة ، ففي هذا الفصل سنتطرق إلى ظاهرة إبستمولوجية ظاهرة سباق التسلح

- ماهية سباق التسلح.
- ظاهرة سباق التسلح.
- تطور ظاهرة سباق التسلح .
- الإطار النظري لظاهرة سباق التسلح.
- عوامل سباق التسلح.
- نظريات سباق التسلح .

المبحث الأول: ابستمولوجية ظاهرة سباق التسلح

المطلب الأول: مفهوم سباق التسلح

أولا: تعريف سباق التسلح:

سباق التسلح هو التنافس على تكديس الأسلحة على الأقل من قبل فاعلين اثنين متصارعين أو أكثر و العملية الأساسية في سباق التسلح هي نمط الفعل و رد الفعل، و في السبراتية يعد سباق التسلح مثلا للتغذية الرجعية الإيجابية ، مثل هذا السباق كان دائما يسبق الحروب واندلاع العنف ، فقد سبق اندلاع الحرب العالمية الأولى سباق بحري بين المملكة المتحدة ألمانيا الإمبراطورية، و في بعض الأحيان في فترات أزمات مزمنة يكون سباق التسلح سمة مستمرة نوعا ما و المثال على ذلك هو الصراع العربي الإسرائيلي.

قد يبدو أن سباق التسلح يولد دينامية خاصة به و لا سيما في نظام يشهد ابتكارا تكنولوجيا سريعا، و قد مال سباق القوى العظمى منذ 1945 إلى إيجاد مثل هذا النوع من الدينامية و عندما يحدث ذلك تبرز نزاعات أخرى و لا تعود الدينامية مجرد مستويات الأسلحة التي لدى الخصوم المدركين فأصحاب المصالح، و لا سيما المؤسسات العسكرية و الصناعية، يجدون أن استمرار وجود مستوى عالي من الإنفاق على الأسلحة و ما ينطوي عليه ذلك من أبحاث مسبقة إنما يخدم مصالحهم.[1] و في مثل الظروف لابد من تعديل نموذج الصرف لسباق التسلح ليأخذ في الاعتبار هذه العوامل الأخرى.

إن العلاقة بين نوع الصرف من سباق التسلح و الحرب علاقة مؤقتة، فسباق التسلح ليس بالأمر الضروري و لا الكافي لاندلاع الحرب، ثم إن النظريات التي تعتمد كثيرا من أفكار الردع قد

---

[1] - Jean-François Guilaudis," **la maitrise des armements et le désarmement** ", France : office des publications universitaires, 2005, p12.

تفترض أن وجود مستوى معين من الأسلحة أمر ضروري لمنع الحرب. و من هذا المنطلق فإن التوازن بين الطرفين هو الأمر الحاسم و ليس مستوى الأسلحة المطلقة.

فإن ظاهرة سباق التسلح ليست ظاهرة عسكرية فحسب لكنها في الواقع ظاهرة سياسية واقتصادية و صناعية، و أيضا تدخل في إطار التنافس بين الدول أو القوى المتصارعة، بحيث يسعى كل طرف إلى تحسين الأنظمة التسليحية التي يملكها فضلا عن زيادة الطاقات الإنتاجية، وصولا إلى أفضل القدرات الدفاعية أو الهجومية.[1]

إن ظاهرة السباق نحو التسلح بمفهومها المعاصر ظاهرة حديثة نسبيا، مع التأكيد في هذا السباق أن مفهوم التسلح كان موجودا كحاجة ملازمة للحياة البشرية و مرتبط بظاهرة الصراع على البقاء عموما، حيث تسعى المجتمعات البشرية–على مر الزمن– إلى الحصول على السلاح و تطويره و بناء الجيوش حرصا على مصالحها و حفظا لبقائها. إلا أن سباق التسلح لم يعرف ارتفاعه إلا مع بداية الثورة الصناعية و ما رافقها من ضرورة تدبير موارد جديدة لتوفير الأولية و تأمين هذه الموارد، و حماية طرق الاقتراب إليها و منع القوى الأخرى من تهديدها، و إلى جانب ذلك كانت هناك الرغبة في حماية الأسواق، التي من المفترض أن تستوعب إنتاج المصانع التي أفرزتها الثورة الصناعية.

و لتوفير متطلبات النصف الأول من طرف الإمدادات أو تهديدها كما هو الحال في الصومال بدأت صناعة الأسلحة و تطويرها كما و نوعا ، الأمر الذي أدى إلى حدوث تنافس بالغ العنف بين الدول الصناعية الكبرى المنتجة للسلاح، و قد أمتد هذا التنافس نحو مجالات عديدة في سبيل امتلاك الأسلحة،التي تتيح أفضل الفرص للسيطرة على الخصم، و بالتالي الإرادة عليه و هكذا في فترة قياسية، حدثت اختراعات رهيبة لكافة الأسلحة التي من شأنها أن تعطي أكبر قدر

[1] - Jean-François Guilaudis, op-cite , p p 12-13

ممكن في أقصر فترة و مع أقل تكلفة، فكان اقتراع المدفع الرشاش في سنة 1914، ثم اخترعت الدبابة للتغلب على الرشاش في سنة 1916 و أخيرا استخدمت الطائرة في العمليات الحربية للتغلب على الاثنين، و أصبحنا بالفعل أمام ظاهرة سباق التسلح. [1]

ثانيا: بعد الحرب العالمية الثانية

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، بعد إلقاء الولايات المتحدة الأمريكية قنبلتين ذريتين على كل من مدينتي هيروشيما و ناغازاكي اليابانيتين أيام السابع و التاسع جويلية 1945 على التوالي، و حسمت الحرب لصالح الحلفاء ، بادرت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها إلى تقاسم الغنيمة إلى جانب روسيا.

لقد ساد نظام دولي قائم على صراع سياسي واقتصادي و إيديولوجي الغاية منه التفرد بالسيادة العالمية و الهيمنة ، اصطلح عليه بالحرب الباردة التي تميزت بالسباق نحو التسلح، و تطوير كل الطرق لترسانته النووية و كان الطرفين يتمثلان في الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد السوفياتي، إلا أن سقط هذا الأخير و تفكك 1989 نتيجة لعدة عوامل، و انفردت الولايات المتحدة بالزعامة و السيطرة على العالم [2]، و تزعمت أمريكا "حلف الناتو" و حاولت مع حلفائها في الغرب أن يتركوا لها هذه المهمة باهظة التكاليف، و ينصرف إلى إعادة إعمار بلدانهم، و هي تكملة للخوض في هذا السباق بالنيابة عنهم جميعا، و لمصلحتهم و لكن لم تمضي إلا فترة قصيرة من الزمن حتى أعلن الاتحاد السوفياتي "أن السلاح الذري لم يعد حكرا على دولة واحدة"

---

[1]– عبد القادر رزيق المخادمي،" **سباق التسلح الدولي، الهواجس و الطموحات و المصالح بالجزائر**"، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010، ص ص 22-23.

[2]– محمد الفخاري، "**السباق نحو التسلح إلى أين ؟**"، نقلا عن الموقع: http:// www.ahwar.org ، بتاريخ 2016/05/23، على الساعة 17:37.

وابتدأت حدة سباق التسلح و دخلت فيه بعد مدة من الزمن ، بريطانيا، فرنسا ولتلتحق به الصين الشعبية و تكاثرت التجارب النووية، و تكاثر المخزون منها كما و نوعا.[1]

تركزت أبحاث المعسكرين على تطوير الصواريخ البالستية العابرة للقارات و القادرة على حمل رؤوس نووية ، و في المقابل تركزت الدفاعات الإستراتيجية للمعسكرين على تطوير المقاتلات و القاذفات إذ يقدر ما انفق عليه في الفترة ما بين 1945 إلى 1961 بنحو 200 مليار دولار أمريكي .

و خلال الأحد عشر عاما الموالية، و قبل إجراء محادثات للحد من الأسلحة الإستراتيجية طور السوفيات ترسانتهم من الصواريخ البالستية العابرة للقارات التي بلغ حجمها 1500 صاروخ قادر على حمل رؤوس نووية.

و لم يقتصر الأثر على ذلك ، فقد نجحت الصين في 1959 في تفجير أول قنبلة نووية لها و في عام 1964 نجح الصينيون أيضا في إطلاق أول صاروخ عابر للقارات مما أضاف تهديدا جديدا للولايات المتحدة.[2]

و حينما تم تبني سياسة التهدئة و الوفاق بين الولايات المتحدة و الاتحاد السوفياتي في أوائل السبعينات في عهد الرئيس الأمريكي "**رتشارد ريكسون**" نجح الطرفان في التوصل إلى معاهدة الأنظمة الدفاعية المضادة للصواريخ البالستية بتاريخ 26 ماي 1972 و التي أعلنت إدارة الرئيس "جورج بوش" في 13 ديسمبر 2002 انسحابها منها رسميا.

---

[1]- محمد محمود العزة،" **النظام العالمي الجديد و العرب**"، عمان: مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع ، 2010، ص 84.

[2]- حسام الدين محمد سويلم،" **نظام الدفاع الصاروخي القومي الأمريكي**"، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، 2003، ص ص 11-24.

و من ثم لا يمكن تفعيل معاهدة الحد من الأسلحة الإستراتيجية الأولى (سولت-1) التي وقعت عام 1972 في ضوء معاهدة الأنظمة الدفاعية المضادة للصواريخ البالستية و كإجراء تكميلي لها ، و تبعا لذلك لا يمكن تفعيل (سولت-2) و معاهدة خفض الأسلحة الإستراتيجية (ستارت 2) اللتان تم إبرامهما في ضوء معاهدة (سولت-1).

شهد عام 1998 حدثين أثرا تأثيرا بالغا ، أولهما صدور تقرير لجنة "رامسفيلد" التي نصت على أن كوريا الشمالية و إيران أصبحتا قادرتين على تطوير صواريخ عابرة للقارات في غضون خمس سنوات.

و ثانيهما إطلاق كوريا الشمالية في أوت 1998 صاروخ "تاييودنغ-"1، يصل مداه إلى 1984 كلم في الوقت ذاته سربت فيه بيونج يونج معلومات عن نواياها لتطوير" تاييودنغ-2 "الذي يصل مداه 4000 كلم ، و هو ما يعني إمكانية ضرب أهداف في جزر هاواي و الساحل الغربي للولايات المتحدة و قد واكب ذلك إجراء تجارب على صاروخ "شهاب 3" الذي يصل مداه إلى 1500 كلم و الاستعداد لتطوير "شهاب 4 " الذي يصل مداه إلى 2000 كلم.[1]

و بعد أن تأكد الخبراء من استخدام أي طرف منهم هذه الأسلحة كالأسلحة الكيماوية و الجرثومية و غير ذلك فإن الدمار الشامل للبشرية مؤكد حتما من هنا بدأ التفكير الجاد في محاولات جدة للكف عن هذا السباق، و بعد اختبارات للتأكد من الجدية و الثقة المتبادلة في هذه المسألة، بدأت المحاولات لمباشرة العمل من أجل التوصل إلى اتفاق على بنود واضحة للقوانين.

كانت تلك بدايات السباق نحو التسلح عبر العالم رغم جهود الأمم المتحدة و المنظمات الدولية لوقفهم و رغم سقوط الاتحاد السوفياتي الذي اعتبر في فترة معينة احد الأسباب الرئيسية فيه إلا

[1]- حسام الدين محمد سويلم، المرجع السابق، ص 24.

أن سباق التسلح ليس وليد اليوم، إنما تمتد أصوله إلى بداية البشرية ، حيث حاول الإنسان دوما أن يتخذ سلاحا يدافع به عن ممتلكاته ليصل إلى الشكل الذي نراه اليوم.

الوضعية التي آلت إليها حالة السباق نحو التسلح في عالم التكنولوجيات العالية و الدقيقة نجد أنها لا تزال مستمرة و ربما أكثر من فترة الحرب الباردة ، و يتفق بعض المنظرين على أن الحرب الباردة لم تنتهي و حالة السباق مستمرة دليل على تواصلها تحت تسميات أخرى. [1]

المطلب الثاني: تطور ظاهرة سباق التسلح

أولا: سباق التسلح في العصور القديمة

منذ أن استعمر الإنسان البدائي الأرض ، وجد نفسه في صراع ، لذلك فكر في وسيلة لحماية نفسه فتطورت وسائل الصراع لدى الإنسان ، فكانت الأشجار و البحار أول سلاح استخدمه ، و بعد اختراع النار و ما تليه من اختراع للمعادن ، كان هو الفاصل بين عصر الإنسان البدائي و المتحضر تعد هذه المرحلة بداية الحرب بين التجمعات البشرية بسبب طمع بعضها في الآخر ، لذلك جاءت ضرورة امتلاك السلاح و السباق نحو القوة، و حدث سباق التسلح بين الحضارات الأولى فكانت حضارة البابليين و السومريين في واد الرافدين بداية عهد تنظيم و تجييش الأفراد للدفاع عن أراضيهم وابتدع نظام ترابية القيادة مع انه أول من وضع قانون و لم تذكر لديهم أطماع توسعية لكنهم لم يتجاهلوا حماية قانونهم و كانوا أول من استخدم العجلة الحربية، و في نفس الحقبة تميزت الحضارة الفرعونية في واد النيل بتنوع أشكال السلاح الشخصي و طرق استخدامه فكانت معظم حروبهم داخلية و بارعوا في استخدام السهام و الفؤوس ، أما حضارة شانغ أو حضارة النهر الأصفر في الصين فهي رائد النبال و الرماح

[1]– جاك فونتنال، "**العولمة الاقتصادية و الأمن الدولي، مدخل إلى الجيواقتصادي**"، (ترجمة: محمود إبراهيم)، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2009، ص16.

و هم مكتشفي البارود و رواد القتال اليدوي ، حضارة واد السند في الهند و باكستان هي رائدة السيوف ، و بارع المسلمون في التكتيك[1] العسكري واستخدموا كل ما فكروا فيه سابقهم وابتكروا العنف كوسيلة للدفاع و الحصار، انتقلت أفضلية التسلح كليا في القرن السابع عشر إلى الحضارة الغربية بعد اختراع المسدس. [2]

ثانيا: سباق التسلح أثناء الحرب العالمية الأولى

كان سباق التسلح في بدايته على مستوى أوروبا مع مشاركة يابانية حتى ما بعد اندلاع الحرب العالمية الأولى، إلا أنه و منذ دخول الولايات المتحدة الأمريكية الحرب في سنة 1917 بدأ نطاق السباق يتسع أكثر فأكثر، كما ظهرت مؤشرات جديدة حول انخراط أطراف عديدة تتزايد بمرور الوقت ، و هو ما عد في نظر بعض الخبراء فترة تكريس حقيقي لسباق التسلح.

و رغم القيود التي فرضت في معاهدة "فيرساي" المبرمة في سنة 1919 على ألمانيا في مجال التسلح إلا أن الدول الصناعية خاصة التي خرجت منتصرة بعد الحرب العالمية الأولى، أي الدول الصناعية الكبرى في أوروبا و معها الولايات المتحدة الأمريكية و اليابان ، سرعان ما شرعت في تنظيم خطة شاملة لتحديث أنواع الأسلحة و تطورها ، أخذتا عبر الحرب المستفيدة في كافة المجالات، حيث شاهد العالم قفزة هائلة في إعداد المدمرات و البوارج و الفردات.[3]

و من أكثر المفارقات المدعاة للاستغراب و القلق، أن الدول المنتصرة في الحرب العالمية الأولى لم تستوعب النتائج الكارثية للحرب، إذ سرعان ما عادت إلى تكديس السلاح، و أصبحت

---

[1]– يوسف عمارة أبو سن،" **سباق التسلح منذ فجر التاريخ حتى عصر الدمار الشامل**"، نقلا عن موقع الانترنت www.sdanelite.com ، بتاريخ 15 جوان 2016، الساعة 14:30.

[2]– المرجع نفسه.

[3]- عبد القادر رزيق المخادمي، المرجع السابق، ص ص 24-25.

حاملات الطائرات تحتل مكانة متميزة في الفكر الاستراتيجي العسكري و خصوصا في الولايات المتحدة و اليابان.

كما بدأت الطائرات تتصدر مكانة متقدمة كأداة قتال بلا منازع، ثم انتقل الأمر إلى الدبابة التي تطورت و أصبحت أكثر كفاءة و قدرة على القتال في المناطق الوعرة.

و عندما اندلعت الحرب العالمية الثانية (1939-1945) فقد اتسمت بدايتها باستهلاك كل الأسلحة المخزنة ، و ما لبثت أن ضعفت المصانع الحربية دوراتها حتى تستجيب لمتطلبات ميادين العمليات ، و مع استمرار الحرب بلا حسم لسنوات طويلة انتقل سباق التسلح إلى مجالات أخرى أكثر فتكا و لم يعرفها الإنسان من قبل، يتزامن ذلك مع الاختراع البريطاني "للرادار" واستخدام تطبيقاته العملية بنجاح ابتداء من سنة 1942-1943 ، واستخدم الألمان القنابل الطائرة إلا أن ذلك لا شيء مقارنة بما حدث يوم 6 و 9 في 1945 عندما ألقيت القنابل النووية على مدينتي هيروشيما و ناغازاكي .[1]

ثالثا: سباق التسلح بعد نهاية الحرب العالمية الثانية و بداية الحرب الباردة

بحيث يعتبر علماء الإستراتيجية أن التطور في التسليح منذ فجر البشرية حتى الحرب العالمية الثانية في 1945 كان تطورا بطيئا مقارنة بالتطور الهائل الذي حدث بعدها من صناعة الأسلحة النووية و الجرثومية و القنابل الذكية و النتروجينية، حدث تطور غير مسبوق في نظريات الحرب البرية و البحرية و الجوية و كيفية استخدام الجنود في المعركة أو ما يسمى في العلم العسكري بالإستراتيجية المتكاملة التي عرفها عالم الإستراتيجية الفرنسي "لوسيان بوراييه" في كتابه "السيوف السبعة" بقوله: "أنها علم التخطيط و المناورة المستمرة للقوات في السلم و الحرب". و الإستراتيجية المتكاملة بدأ التفكير فيها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية كرد فعل

[1]- عبد القادر رزيق المخادمي، المرجع السابق، ص ص 24- 25

على قيام ألمانيا بإنتاج صواريخ المستقبل F1 وF2 المتطور و مواصلتها لبحوث يقوم بها علماء فيزياء على رأسهم الدكتور "أيزليرغ" الحاصل على جائزة نوبل ، و كان هدف هيتلر من هذا تحقيق المفاجئة التقنية على الحلفاء و ذلك بين عامي 1935 و 1938، لكن لم يجري هتلر أبحاثا على اليورانيوم لحساسيته ضد علماء اليهود المختصين بهذا المجال في هذا الوقت هاجر العلماء الفيزيائيين اليهود و منهم أينشتاين إلى الولايات المتحدة الأمريكية و قام مع زملائه من أوروبا و أمريكا أبحاثا حول انشطار ذرة اليورانيوم ضمن برنامج "مانهاتن" للبحث الذري العسكري[1] تحت رعاية رئيس "**فرانكلي روزيفلات**" و جرت بحوث سرية قام بها أكثر من مئة ألف عالم في مختلف المجالات و في ذلك الوقت توصلت البحوث لإنتاج القنبلة الذرية واستخلاص اليورانيوم المشع و إحداث تفاعل متسلسل، و بعد وفاة الرئيس "روزيفلات" خلفه "**هاري ترومان**" واستخدم القنبلة الذرية ضمن إستراتيجية لمواجهة أعدائه في الحرب العالمية الثانية و بعد استسلام ألمانيا كان لابد للولايات المتحدة أن تثأر من اليابان على خلفية هجومها على قاعدة "بيرل هارير" و في الخامس من أوت 1945 صدر الأمر بتنفيذ الهجوم النووي فدمرت مدينة هيروشيما بقنبلتين اليورانيوم و ناغازاكي بقنبلة البلوتونيوم ، واستسلمت اليابان بلا شروط لكن انفتح باب واسع للأبحاث العسكرية بعد نجاح برنامج "مانهاتن" الذي حقق ثورة في الإستراتيجية العسكرية و قد اتصف بسنوات 1945-1950 بسيطرة أمريكا على العالم واستسلام اليابان وإخضاعها لدول أوروبا الغربية، لكن الاحتكار الأمريكي في السلاح النووي في عام 1949 بعد امتلاك الاتحاد السوفياتي لنفس السلاح و تطويره للصواريخ العابرة للقارات في عام 1953 إنتاج القنبلة الذرية الحرارية.[2]

1- عبد القادر رزيق المخادمي، المرجع السابق، ص 25.

2- يوسف عمارة أبو سن، المرجع السابق.

و في سنة 1956 أعلن "ستالين" إنتاج أول صاروخ عابر للقارة يحقق بذلك التكافؤ العسكري مع خصومه الأمريكيين و ذلك ما يسمى بتوازن الرعب النووي، تسارعت خطوات السباق لإطلاق الاتحاد السوفياتي لأول قمر صناعي يدور حول الأرض على ارتفاع 900 كلم عام 1957 و غزو السوفيات للفضاء حتى إرسال أول إنسان للفضاء و هو الرائد "**يوري غاغرين**" في أفريل 1961، و أرسلوا مركبات فضائية كسلسلة فوستوك و فوسخود، لكن كانت للولايات المتحدة أبحاث سابقة في هذا المجال بناءا على نفس الصاروخ الألماني الذي طوره السوفيات ، فانطلقت عدة مشاريع لوكالة "ناسا" لإطلاق المركبات، و إرسال أمريكيون في عام 1969 صاروخ "ساتورن 5".

و بعد عجز السوفيات عن التفوق على الأمريكيين في مجال التسليح، و الفضاء و تصاعد التكنولوجية بين الطرفين و تطاول حالة الترقب بين القوتين في فترة الحرب الباردة طرح الرئيس الأمريكي "**رغان**" عام 1983 مشروع مبادرة الدفاع الاستراتيجي ، لكن الولايات المتحدة لم تستطع حكر السلاح النووي فقد انتقل إلى حلفائها و توسع ما يسمى بالنادي النووي فكانت إسرائيل من أول أعضائه بجانب حلف الأطلسي، كوريا الشمالية، باكستان، الهند، الصين. [1]

أما في المنطقة العربية تكدست الأسلحة خصوصا بعد اكتشاف النفط، و هذا أتى على عدة مراحل تزامنا مع توترات في الشرق الأوسط و مراحل الحروب العربية الإسرائيلية منذ احتلال فلسطين و العدوان الثلاثي على مصر و حرب النكسة 1967 و الاستنزاف و معركة العبور أكتوبر 1973 و الحرب العراقية الإيرانية من 1980 إلى 1988، واحتلال العراق للكويت ثم

1- فيليب نويل بيكر،**"سباق التسلح، برنامج لنزع السلاح في العالم"**، الكتاب الحائز على جائزة نوبل، د.ب.ن، 1959 ، ص ص 40-41.

تحريرها في 1991، و الاحتلال الأمريكي للعراق 2003 و تزايد الصراعات الداخلية في الدول العربية. [1]

رابعا: أبعاد سباق التسلح

أ- أن الثورة التكنولوجية في ميدان إنتاج الأسلحة وما يترتب عليها من ارتفاع معدل التغيير في نظم التسلح، تخلق تغيرات في نظم الأمن المعمول به ، مما قد يحفز بعض الأطراف على البدء بين حروب وقائية مانعة أو حروب إحباط لوقف الآثار الناتجة عن اختلاف توزيعات القوة بين أطراف متفرقة و أخرى باتت مهددة ، كما انه يحدث العكس ، بمعنى أن الأطراف التي تتفوق في تسليحها تبادر إلى شن الحرب قبل أن تفقد ميزتها الجديدة في مواجهة غيرها من الأطراف.

ب- إن التفوق في التسلح ينتج بطبيعة الميل إلى استعراضات القوة حتى في المنازعات الدولية التي لا تقتضي ظروفها إلى التركيز في التسوية الدبلوماسية و التلويح بالقوة و الذي يؤدي إلى تأزيم الصراعات و تعرف الكثير من التوتر و العنف ، سواء حدث ذلك أو لا إراديا.[2]

ج- إن سباق التسلح الذي يقوم على السرية يولد منافا من الشك و الخوف المتبادل، و يولد كذلك الشعور بعدم التنفيذ في ظل التغير المستمر في علاقات القوى لمختلف الأطراف و خاصة التي تضمها خلافات معنية، و هو ما لا يمكن حل منازعاتها السياسية، بل قد يكون هو الآخر دعوة إلى تفاقم أوضاع الصراع الناشب بينهما.

د- إن أعباء الاستنزاف الاقتصادي الذي ينتج عن استمرار الدورات في حلقة سباق التسلح المفرغة أو التي تزداد عنفا مع ارتفاع تكاليف التسلح بسبب التطور التكنولوجي تولد ضغوطا من أجل التخلص من بعض القوى الدولية التي يدور سباق التسلح في مواجهتها و ذلك حتى يباح

1- فيليب نويل بيكر، المرجع السابق ، ص ص 40-41.
2- خليل خليل حسين، **"قضايا دولية معاصرة"**، دراسة موضوعات في النظام العالمي الجديد، بيروت: رأس النبع، ط1، 2007، ص ص 231-232.

للجميع الذي يعاني من وطأة هذا من توجيه جانب من مخصصات التسلح لإرضاء تطلعاته الحيوية في الإنفاق و الاستهلاك و التنمية.

هـ- إن التسلح المستمر و نظرا لخطورته ، يهيئ المجال أمام مجموعات المصالح المختلفة المرتبطة بصناعات التسلح لكي يواصل ضغوطها على أجهزة منع القرارات السياسية الخارجية حتى تظل بعض الصراعات الدولية ساخنة لأن ذلك يضمن استمرار حصولها على أقصى استفادة مادية ممكنة، و قد أكد "**تشارلس بيرد**" على هذه الحقيقة بقوله "أنه طالما بقيت المنافع المادية الضخمة التي تجنبها هذه المجموعات ما وراء الحرب، فإن هذا النوع بالذات من جماعات المصالح سيظل يدفع بالدول إلى الحروب دون توقف. [1]

[1]-خليل خليل حسين، المرجع السابق، ص ص 232-233.

المبحث الثاني: الإطار النظري لظاهرة سباق التسلح

المطلب الأول: عوامل سباق التسلح

أولا: العوامل المحبذة لنزع السلاح و الرقابة على السلاح

1- الخوف من الحرب النووية و من زيادة حدة التوتر في العلاقات الدولية:

لا جدال في أن السلام يمثل رغبة و هدف لكل الدول بغض النظر عن أنظمتها السياسية و الاجتماعية و الاديولوجية و هذا السبب الذي يجعل قادة الدول لا يستطيعون معارضة الاتجاهات التي تنادي بنزع السلاح أو فرض رقابة على عملية التسلح.

و على العموم، في السنوات الأخيرة تأكد الحاجة إلى موضوع ضوابط على سباق التسلح و تقيده خاصة قطاعاته الإستراتيجية الخطيرة ، بين القوى الكبرى رغم عمق الفجوة المذهبية و الخلاف السياسي الذي اعتاد أن يفصل بينهما و كل ما نستطيع قوله أن سباق التسلح و إن كان يؤدي إلى زيادة حدة التوتر الدولي مما يخلق ظروف واحتمالات وقوع الحروب ، فإن نتيجة عوامل متداخلة التي تتفاوت الأهمية النسبية لكل منها بحسب الأحوال.[1] و ترتيبا على ذلك فإن اقتناعنا بأن الأسلحة هي عامل من العوامل التي لا نستطيع أن نسلم بأن نزع و تخفيضه سيكون في حد ذاته ضمانا مطلقا ضد وقوع الحرب.

2- الأخطار الناتجة عن عدم تنظيم سباق التسلح:

يرتبط هذا العامل بالتطورات التكنولوجية البعيدة المدى التي طرأت على إنتاج الأسلحة مما جعل سباق التسلح يعاني من أسباب الاختلال و عدم الاستقرار و لهذا الاختلال في سباق التسلح بعدين رئيسيين :

1- إسماعيل صبري مقلد، **"العلاقات السياسية الدولية"**، دراسات الأصول و النظريات، المكتبة الأكاديمية، مصر: القاهرة، ط1، 2010، ص ص 629-630.

أ- **البعد الأول:** و يتعلق بانتشار الأسلحة النووية واحتمال اتساع نطاق تملكها بواسطة عدد اكبر من الدول، و يطلق على هذه المشكلة un problème.

ب- **البعد الثاني:** و يتعلق بالتطور المستمر في الخصائص النوعية للأسلحة النووية الإستراتيجية و التكتيكية، و كذلك في نظم ووسائل نقلها بواسطة الدول النووية الحالية.[1]

و لعل هذا الخوف من المضاعفات التي تترتب عن الانتشار النووي تعد من أهم الأسباب التي أدت بالولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد السوفياتي ، العمل على مكافحة هذا الانتشار بجهودها المشتركة فقد تم التوقيع على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية 1968 التي انظم إليها عدد كبير من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة و التي تعهدت فيها بالامتناع عن إنتاج هذا النوع من أسلحة الدمار الشامل في مقابل ضمانات أمن تحصل عليها من هذه القوى النووية.

ثانيا: العوامل التي تعقد من إمكانيات الاتفاق على حل مشكلة نزع السلاح:

1- تأثير القومية واعتبارات السيادة الوطنية على السلوك الدولي واتجاهاتها من المشكلة:

من العوامل التي تعقد من إمكانية التوصل إلى اتفاقات دولية مقبولة حول مشكلة نزع السلاح و الرقابة على التسلح، التأثير الذي تمارسه النزاعات القومية واعتبارات السيادة الوطنية لدول مما يجعلها تفرض الرقابة الدولية على أجهزتها و مؤسساتها العسكرية على أي نحو يتفق و مصالحها الوطنية و من البديهي أن أي إجراءات فعالة لنزع السلاح و الرقابة عليه تستلزم إقامة نظم لتحقيق الرقابة المستمرة حتى لا تحدث انتهاكات تسيء إلى هذه التدابير الدولية العامة أو تنفيذ أهدافها ، إلا أنه ليست في الاتجاهات المعاصرة لدول ما يجعلنا نعتقد أنها ستقبل

[1]- اسماعيل صبري مقلد، المرجع السابق، ص 631.

بفكرة التقنية و الرقابة على سيادتها، فضلا على أنه يشتمل على تفريط في أمور تمس صحة أمنها و كيانها الدولي.[1]

2- صعوبة الاتفاق على معدلات مقبولة لنزع السلاح أو التخفيض:

يقصد بمعدلات النزاع أو التخفيض المقبولة، أن تنفيذها لن يترك طرقا في وضع أسوأ من طرف آخر، و ربما لهذا تتردد تغييرات مثل الخفض المتوازن للأسلحة أو القوات كتبرير لهذه الحقيقة و دفاعا عنها.

و في الواقع أن هذا الحرص على ضرورة أن يتم نزع السلاح أو تخفيض ينبع من فكرة أساسية مؤداها أنه طالما أن الدول تعتمد على القوة المسلحة لتحقيق أهدافها القومية بدرجة أو أخرى، لذا فإن كل دول طرف في مفاوضات نزع السلاح تركز بصورة كاملة على الأثر الذي تتركه معدلات النزع أو التخفيض على قوتها النسبية في مواجهة الدول الأخرى، و هذا ما يقف في وجه الاتفاق حول ما يمكنه اعتباره معدلات مقبولة للنزع أو التخفيض.

و من **ناحية ثانية:** فإن هناك إتجاه سائد بين الدول بدفعها إلى المبالغة في اقتراح معدلات النزع أو التخفيض بالنسبة للأسلحة التي تملكها و ذلك بقصد حرمان خصومها من الميزات التي يوفرها هذا الامتلاك.[2]

هناك سبب **ثالث** يعقد من مشكلة الاتفاق حول معدلات النزع أو التخفيض ، و هو أن الدول تحجب عن بعضها الحقائق المتعلقة بمخزونها الكمي من الأسلحة بمختلف الخصائص النوعية لهذه الرسالة و لذا فإن التوصل إلى اتفاقات توقف بين الاعتبارات الكمية و الكيفية بالنسبة لأي دولة في آن واحد، يتطلب إجراء دراسات كاملة شاملة وواقعية لحقائق التسلح في كل دولة، و هو

---

[1]- محمد عبد الله عدنان، "**مجلة الرسالة**"،" **نزع السلاح**"، العدد 05، ص 15

[2]- المرجع نفسه، ص 16

أمر صعب من الناحيتين الفنية و العملية و يعتقد بعض الخبراء أن المخرج من هذه المشكلات التي ترتبط بمعدلات نزع السلاح و تخفيضه لا يكون إلا بتنفيذ حل من اثنين.[1]

3- تحقيق النزع الكامل و الشامل على المستوى العالمي:

إعطاء ضمانات حماية قوية و فعالة للدول التي تقبل بنزع سلاحها أو تخفيضه بواسطة اتفاقات أمن جماعي أو قوة بوليس دولية و إن مثل هذه الحلول تكون مقبولة فقط للدول التي يهمها للحفاظ على الأوضاع القائمة ، أما الدول التي لا تقتنع بهذه الأوضاع فإنها لن تصل بهذه الإجراءات.

4- عامل أزمة الثقة و الشك المتبادل بين الدول:

إضافة إلى العوامل السابقة الذكر نجد أزمة الثقة و الشك المتبادل بين الدول الذي يضاف إلى التعقيدات القائمة و يركز البعض على أهمية هذا العامل بقولهم أنه لو كانت العلاقات بين الدول مبنية في أساسها على الثقة الكاملة في نوايا بعضها لما كان ثمة داع للتسلح في الأصل و لما وجدت بالتالي مشكلة نزع السلاح [2].

غير أن هناك آخرين ممن ينظرون إلى هذا العامل السيكولوجي من زاوية أخرى حيث يعتقدون أن أي اتفاقات مبدئية لنزع السلاح ستؤدي إلى الدعم التدريجي للثقة بين الدول، مما يؤدي إلى عقد اتفاقات أو تنفيذ تدابير في المستقبل تكون أكثر شمولا، و يعتبر فريق آخر من الخبراء عن وجهة نظر مماثلة عندما يقولون أنه إذا كان عدم الشك ينبع من الاعتقاد في أن الأطراف

---

[1]- محمد عبد الله عدنان، المرجع السابق، ص 16

[2]- إيفان كونوار،" **نزع السلاح التسريح و إعادة الإدماج**"، مبادئ التدخل و الإدارة ، عمليات حفظ السلام، معهد تدريس عمليات السلام، الطبعة العربية، 2009، ص ص 186-187.

المتخاصمة في المجتمع الدولي تسعى إلى تدمير بعضها ، فإن مثل هذا الشك أو الخوف ربما كان دافعا بهم إلى الاتفاق لتقليل هذا الاحتمال.[1]

5- عامل الصراع الإيديولوجي:

هناك اعتقاد بأن استمرار أوضاع الصراع الإيديولوجي في المجتمع الدولي يؤثر بالسلب في إمكانية حل هذه المشكلة المعقدة بطبيعتها و ذلك في أكثر من ناحية. الصراع الإيديولوجي هو السبب في عدم الثقة بين الدول الكبرى، كما أنه يضاعف من حدة التوترات التي تنسب علاقتها ببعضها. و من جهة أخرى ، فإن تعصب الدول لمعتقداتها المذهبية و لنظمها السياسية و الاجتماعية من خوفها من تأثير الإيديولوجية المضادة [2]، هذا ما يدفعها إلى توظيف عناصر قوتها بما فيه القوة العسكرية لحماية معتقداتها و لا حتى على التأثيرات السلبية لعامل الصراع الإيديولوجي على مشكلة نزع السلاح من سجل المباحثات التي دارت حول المشكلة بين الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد السوفياتي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية فقد كان لعمق هذا الصراع على سلوك الدولتين واتجاهاتها من المشكلات ففي النهاية في كثير من الأحيان توصلنا إلى نهاية طريق مسدود.

6- مشاكل الأمن القومي:

تعتبر مشاكل الأمن القومي في بعض الدول من بين العقابات الرئيسية التي تحول دون حل مشكلة نزع السلاح في أي صورة جذرية ، و هذه المشكلات ذات طبيعة متعددة ، و التي

1- فتيحة النراوى، محمد نصر مهنا، **"أصول العلاقات السياسية الدولية"**، مصر، الإسكندرية: منشأة المعارف بالإسكندرية،.د.س.ن، ص 632

2- إيفان كونوار، المرجع السابق، ص 18.

تنتج من الأطماع الدولية ، أو من سعي بعض الدول إلى تنمية احتياطاتها من القوة و النفوذ على حساب غيرها.[1]

و هذه الأطماع هي التي تخلق الشعور لدى الدول المستهدفة بها أنها يمكن أن تتنازل عن سلاحها و تضع نفسها تحت رحمة الظروف كما أن الكثير من الدول ينتابها الشك في أن المجتمع الدولي سيخف إلى نجدتها إذا ما تعرض أمنها القومي للخطر بغض النظر عن أي اتفاق أو ترتيبات دولية بكون طرفا فيها و مهما قدم لها من ضمانات أمن و يضعف من خطورة الوضع أن مشاكل الأمن القومي غالبا ما تنبع من أحقاد نفسية و تاريخية و هي الأمور التي لا يمكن استئصالها بسهولة أو بمجرد إقرار مثل هذه التدابير.[2]

كما و أنه تخلق هذه المشاكل ضغوطا وانفعالات و توتر قومي.

7- المشكلة المتعلقة بإطار المشاركة الدولية في ترتيبات نزع السلاح:

و يتعلق هذا العامل بإطار المشاركة الدولية في ترتيبات نزع السلاح و الرقابة عليه و ما إذا كانت هذه المشاركة شاملة أو محدودة ، ففي الحالات التي تحجم فيها بعض القوى الكبرى عن المشاركة في هذه الترتيبات ، بحيث لا يكون لهذه الأخيرة أية قيمة عملية إيجابية كما أن هذا الامتناع يثير شكوكا واضحة من أنه اتجاه يقصد به الإخلال بتوازن القوى لصالح هذه الدول الممتنعة و هو ما لن تقبله الدول الأخرى بأي حال.

و في تاريخ العلاقات الدولية هناك كثير من الحالات التي كانت فيها امتناع بعض الدول الكبرى عن المشاركة في اتفاقات نزع السلاح أثر بالغ في انهيار هذه الاتفاقات و مثال

---

[1]- إيفان كونوار، المرجع السابق، ص 18.

[2]- المرجع نفسه، ص ص 187-188.

على ذلك ، موقف "فرنسا" بين الحربين العالميتين حيث عنيت أساسا من القوة العسكري التي كانت تملكها ألمانيا، أكثر مما عنيت بمستقبل المباحثات حول مشكلة نزع السلاح.[1]

و توجد بعض الأمثلة المعاصرة منها أن فرنسا و الصين الشيوعية امتنعتا عن التوقيع على معاهدة الحظر الجزئي على إجراء التجارب النووية في عام 1963 ومعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية عام 1968، و على الرغم أن الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد السوفياتي وقعتا على هاتين المعاهدتين إلا أنه ليس هناك ما يضمن أنهما سيستمران في هذا الاتجاه ما لم تسايرهما في ذلك الدول النووية الأخرى في العالم.

8- المشكلة المتصلة بتأثير العوامل الدعائية:

ترتبط هذه المشكلة بحقيقة أخرى مفادها أن بعض الدول الكبرى تتخذ من مباحثات و مؤتمرات نزع السلاح أداة لتحقيق بعض المكاسب الدعائية أكثر من حرصها على نجاح هذه المباحثات و المؤتمرات ، و هي حين تروج لمشاريع معينة ، فهي تضع في اعتبارها أن هذه المشاريع ليس على مستوى كاف من الواقعية يجعلها موضع قبول من تلك الأطراف الأخرى و ذلك لصعوبة تنفيذها.

و يكون تبني تلك المشاريع غير الواقعية مدفوعا بالرغبة في استمالة الرأي العام الخارجي و إقناعه بأن فشل المشاريع المقدمة لم يكن بسبب عدم واقعيتها و إنما بسبب معارضة الأطراف الأخرى لها.

و في أحوال أخرى تلعب العوامل الدعائية دورها السلبي عن طريق إثارة الشكوك حول الدوافع التي تؤدي ببعض الدول إلى تقديم مقترحات معينة بشأن نزع السلاح و الرقابة على التسلح

---

[1]- إسماعيل صبري مقلد، المرجع السابق، ص ص 603-604.

و بدلا من أن يفترض توافر حسن النية في هذه الدوافع فتتخذ العكس و تكون المقترحات مادة خصبة للهجوم الدعائي. [1]

9- المشكلة الخاصة بارتفاع معدل تغيير إنتاج الأسلحة:

هي مشكلة بالغة التأثير على مستقبل أي اتفاقات دولية لنزع السلاح أو الرقابة عليها و الثورة التكنولوجية الهائلة في دائرة إنتاج الأسلحة بكل أنواعها النووية و التقليدية ترفع من معدل التغيير على نحو لم يسبق له مثيل، و الدول تتبارى في مجال ابتكار الأسلحة و تطويرها لأنها ترى في ذلك ضمانة هامة من ضمانات أمنها القومي.

و من هنا فإنه لا يمكن لأي نظم دولية في الرقابة و التحقيق و التفتيش أن توقف هذه التغييرات الجذرية في نظم و أساليب التسليح، و إنما ستظل الخبرة التكنولوجية متاحة للدول و ستعمل على تطويرها. منذ نهاية الحرب العالمية الثانية شهدت إنتاج الأسلحة الذرية و النووية و أسلحة الحرب الكيميائية البيولوجية ، و الغواصات النووية، و الصواريخ الإستراتيجية العابرة للقارات و بعضها ذات رؤوس نووية متعددة الاتجاهات، و غزو الفضاء الخارجي لاستخدامه كقواعد لإطلاق الأسلحة النووية. [2]

---

[1]- اسماعيل صبري مقلد، المرجع السابق، ص ص 604-605 .

[2] – Sébastien Boussous et Christophe Wasinski, "**Armement et désarmement nucléaire**", Bruxelles, Belgique : édition scientifique international, 2015, p p 157-158

10- المشكلة الخاصة بعنصر الوقت:

من الملاحظ أن هناك اتجاهات الأطراف التي تشرك في سباق التسلح يجعلها تتهرب من مجابهة مشكلة نزع السلاح بكل ما تتطلبه من جدية و تقدير المسؤولية بدعوى أن المستقبل قد يهيئ ظروفا دولية أفضل للاتفاق منه في الوقت الراهن.[1]

غير أنه بدلا من أن تنشأ الظروف التي تتصورها هذه الأطراف نظريا، تحدث مضاعفات سياسية و عسكرية نتيجة الإرجاء المستمر لحل المشكلة، و يصبح من الصعب التصرف في مواجهتها ، فبدلا من أن يتحسن الوضع الدولي، يتدهور و يزداد سوءا.

و تاريخ مشكلة نزع السلاح في عالم ما بعد الحرب يصور هذه النقطة و يبرزها إلى كبير ، فحين بدأ سباق التسلح بين الاتحاد السوفياتي و الولايات المتحدة في عام 1945 كانت الدولتان قد إنتهيتا لفورهما من الحرب المخربة و كانت كل منهما تحتاج إلى عملية إعادة بناء في عالم ما بعد الحرب، و كانت هذه السنوات التي أعقبت انتهاء الحرب مباشرة تبدو و كأنها الوقت الأنسب للتوصل إلى اتفاقات فعالة لنزع السلاح، و لكن المفاوضات التي جرت حول المشكلة تعثرت تماما، و منذ ذلك الوقت ظهرت الحرب الباردة بكل أضرارها إلى حيز الواقع ، واقترن ذلك بإنشاء القواعد و الأخلاق العسكرية في كل مناطق العالم، و كذلك ما حدث من تطوير مستمر في أسلحة الحرب حتى وصلت إلى مستواها الراهن.

و هكذا تفاقمت حدة الصراع الدولي، و نشأت مضاعفات خطيرة أصبح من الصعب التغلب عليها و ذلك بسبب التهرب من حل المشكلة .

[1] – Sébastien Boussous et Christophe Wasinski, opcite, p p 157-158

11- المشكلات الفنية التي تحيط بتنفيذ ترتيبات نزع السلاح:

و أخيرا فهناك المشكلات الفنية المعقدة التي تحيط بتنفيذ ترتيبات نزع السلاح، و من الأمثلة الكيفية التي يجب أن تضم بها الوسائل الفنية التي يعتمد عليها في عمليات التفتيش و الرقابة بحيث يمكنها رصد انتهاكات الدول لتعهداتها و تحديد مسؤولياتها من ذلك.[1]

و في الحقيقة أن التغلب على هذه المشكلات الفنية كلها أمر صعب للغاية، و هو ما يجعل الدول تحجم عن القبول بالتزامات مسبقة في نزع السلاح.

ثالثا: مجموعة العوامل ذات التأثير المزدوج على مشكلة نزع السلاح :

1-العامل المتصل بأيهما أحق بأولوية الاتفاق:

نزع السلاح أم المشكلة الأخرى التي تخلق جوا من التأزم و التوتر في العلاقات الدولية.

و هذا العامل موضع جدل مستمر لأنه يتصل بجوهر مشكلة نزع السلاح فهناك اتجاه يقول أن حل الخلافات السياسية الهامة بين الدول الكبرى يساعد على خلق بيئة دولية مواكبة لأغراض الاتفاق على نزع السلاح ، أي يجب أن تأتي حل مشكلة نزع السلاح في المقام الثاني من الأهمية ، بينما يجب أن يركز الجهود على تهيئة جو من التفاهم السياسي و التجاوب النفسي بين الأطراف المعنية.

و يبني هذا الاتجاه على الافتراضات أن الأسلحة ليست هي السبب المباشر في وجود أوضاع التوتر و التأزم في العلاقات الدولية و إنما تأتي الخلافات السياسية و المذهبية و الاقتصادية كأسباب مباشرة وراء هذا التوتر.

---

[1] - Sébastien Boussous et Christophe Wasinski,, op-cit p p 158-159

أما وجهة النظر الأخرى فهي تعتقد أن الاتفاق حول هذه المشكلة يخلق مجالا حيويا من مجالات التقارب و الاتفاق الدولي، مما يمكن أن يحدد كنقطة انطلاق نحو اتفاقات أكبر و في موضوعات أخرى.

2-العامل الاقتصادي:

يعتبر العامل الاقتصادي من بين العوامل التي قد تدفع في اتجاه نزع السلاح كما قد يكون في نفس الوقت من العوامل التي تعقد من إمكانية حل هذه المشكلة، و ذلك تبعا للآثار و ردود الفعل الاقتصادية التي يتركها نزع السلاح في اقتصاديات الدول المختلفة. [1]

فهناك صناعات ضخمة تقوم على إنتاج الأسلحة و توظف فيها استثمارات مالية هائلة، و نزع السلاح يمكن أن يؤدي إلى كساد هذا القطاع الهام من قطاعات الإنتاج، أو خلق مشكلة البطالة أو تفاقم مشاكل البطالة القائمة.

و أغلب الظن أن هذه المشكلات الاقتصادية ستدفع بجماعات الضغط المتمثلة في صناعات الأسلحة و الصناعات الأخرى المرتبطة بها إلى معارضة الجهود و الرامية إلى نزع السلاح.

و في حالات أخرى يكون نزع السلاح عاملا هاما نحو تحرير الاقتصاد القومي من عبئ اقتصادي هائل، و عبئ التسليح، إذ يمكن توجيه مخصصات التسليح الضخمة لأغراض التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

و في ضوء الحقائق السابقة ، يمكن القول أنه إذا أمكن تدبير حلول للمشكلات الاقتصادية التي تستنتج عن نزاع السلاح في الدول التي تشكل فيها صناعات الأسلحة قطاعا ضخما من قطاعات

[1] – francois Perrous, "**le désarmement et la déstabilisation de économie de marché par les inttustries atomique et spatiale**" , France , Presses universitaire de France, 1965 , p 865.

الإنتاج و الدخل القومي، عندئذ يمكن النظر إلى هذا العامل الاقتصادي على أنه سيخدم في حل المشكلة.[1]

المطلب الثاني : نظريات سباق التسلح

هناك عدة نظريات رئيسية لنزع السلاح أبرزها نظرية النزع المنقود للسلاح و نظرية التوازن، و نظرية الخطر المحدود، و النظرية التدريجية، و لكل واحدة من هذه النظريات مفهومها الخاص من مشكلة نزع السلاح، يتمثل اختلافها فيما يلي:

أولا: نظرية النزع المنفرد للسلاح : theory unilaterd disarmement

يدعو أصحاب هذه النظرية الغرب إلى نزع السلاح حتى و لو لم يتجاوب الشيوعيون مع هذا الإجراء ، و يفعلوا نفس الشيء، و بذلك وحده يمكن تفادي الأخطار الرهيبة التي ينطوي عليها سباق التسلح بين الكتلتين.

في الدفاع عن رأيهم يذهب أنصار النزع المنفرد للسلاح إلى التنويه بالمخاطر التي تشتمل عليها فكرة الردع النووي التي هي بمثابة العمود الفقري للإستراتجيتين الغربية و السوفياتية فيقولون أن الحرب النووية لم تعد احتمالا مستحيلا بالنظر إلى الأسباب العديدة التي تشغلها مثل كثرة الحوادث [2] و سوء التقدير و الهجوم غير المرخص من قبل سلطة رسمية ، واتساع نطاق الانتشار النووي، مع احتمال تحول الحروب المحدودة إلى حروب عامة عن طريق التصعيد المحسوب أو غير المحسوب و يضيفون أن الردع ربما قدر له النجاح و الاستمرار فترة من الزمن، و لكن بصفة مؤقتة و لا يمنع وقوع الحرب في أي لحظة و الخطر الرهيب الذي يهدد الجنس الإنساني بأكمله واحتمال فشل الردع المبني على استخدام الأسلحة النووية الإستراتيجية ذات القدرة التدميرية غير المحدودة و التي تكفي أن تنسف هذا العالم.

---

[1] – François Perrous, opcit p 865.

[2] – Amantat Etzioni, "**institue of war and peace studies**" , Colombia University, p 362.

و من ثم فإن الحل الوحيد في نظر دعاة نظرية النزع المنفرد للسلاح للحيلولة دون وقوع كارثة نووية مروعة ، هو تنفيذ نزع السلاح من جانب واحد، و في الحقيقة أن دعاة نزع السلاح المنفرد لا يعتقدون في إمكانية تحقيق النزع المتبادل للسلاح في وقت واحد لأن النزع المتبادل يقترن بشكوك متبادلة مما يعرقل تنفيذه لهذا فهم يصرون على المبادئة الفورية بنزع السلاح على أساس منفرد على أمل أن يستجيب طرف آخر فيما يعد الإجراء مماثل.

و على العموم يوجد اتفاق عام بين مجندي هذه النظرية حول خطوطها العامة كما يدافعون عنها بنفس الحجج المنطقية، و إن كانوا يختلفون فيما بينهم حول نطاق هذا النزاع، حول طبيعة الإجراءات التي يتعين إنتاجها وصولا إلى الهدف.[1]

ثانيا: نظرية التوازن: theory of Balance disarmement

تقوم هذه النظرية التي تعتمد في أساساها على فكرة التوازن و الاستقرار على الفرضية القائلة بأن الحروب يمكن تجنبها إذا تسن تحقيق مستوى متعادل من التسلح على الجانبين ووضع كهذا يمكن التوصل إليه عن طريق إيجاد الترتيبات المناسبة التي تساعد على وضع مبدأ التعادل موضع التنفيذ في ظل رقابة عملية فعالة ، و من مزايا هذا التوازن في التسلح كما يقول أصحاب هذه النظرية أنه يساعد في تجديد مخاوف كل طرف من النوايا العدوانية أو الخطط الهجومية للطرف الآخر، كما أن التكافؤ يعتبر عاملا حيويا في تقليل احتمالات الحرب، و ذلك لأنه يكون من المستبعد أن يتعمد طرف من الأطراف إثارة الحرب.

إلا أن دعاة نظرية التوازن ينقسمون إلى فريقين:

الفريق الأول: و يجب خلق هذا التوازن في جميع قطاعات التسلح النووي و التقليدي و لذا تعرف مدرستهم باسم مدرسة التوازن الشامل.

---

[1]- Amantat Etzioni, opcite, p 362.

أما الفريق الثاني: حبذ هذا التوازن في قطاع الأسلحة النووية وحدها، و يطلق عليهم أصحاب مدرسة التوازن النووي.

أما محبذوا نظرية التوازن في مستوى التسليح النووي فقط ، فإنهم يؤكدون على المشاكل و الصعاب المعقدة التي تتضمنها نظم الرقابة و التفتيش على كل أنوع الأسلحة كما يقترح دعاة التوازن الشامل ، و كذلك يشيرون إلى عامل الخلافات الحادة بين الكتلتين الغربية و السوفياتية نتيجة تضارب معتقداتهما و مصالحهما، فترى النظرية انه لتحقيق التوازن في قطاع الأسلحة النووية يمكن التحكم في أكبر مصادر الخطر في سباق التسلح الدولي ، مع عدم مصادرة احتمال وقوع الحرب المحدودة للأدوات التقليدية .[1]

ثالثا: نظرية الحظر المحدود: theory of limited prevention

لا تعتقد نظرية الحظر المحدود أن الحروب، حتى النووية منها يمكن تجنبها و القضاء عليها، و أقصى ما يمكن التوصل إليه في هذا الصدد هو العمل على عدم تحول الحرب المحدودة إلى حرب الدمار الشامل حتى و إن استخدمت فيها الأسلحة النووية.

و من هذا المنطلق تركز نظرية الحظر المحدود اهتمامها على كيفية تفادي النتائج أو المضاعفات التي لا يرغب فيها أطراف الحرب، و هي المضاعفات التي تنجم عن وقوع حروب الانتحار المتبادل و الحرب بطريقة الحظر، و لتحقيق ذلك تقترح النظرية على الجانبية الغربي و السوفياتي أن يتوقفا عن تطوير أسلحتهما النووية، و أن يتوقفا عن إنتاج أسلحة الدمار الشامل الأخرى و في مقدمتها أسلحة الحرب الكيميائية و البيولوجية.

و لما كان اتساع نطاق الانتشار النووي يرفع من احتمال وقوع الحرب بطريقة الخطأ، مما قد يتسبب عنه اصطدام ببعضهما في حرب نووية شاملة ، فإن أصحاب هذه النظرية طالبوا من القوتين العظيمتين ببذل أقصى جهودهما لمكافحة الانتشار النووي و تقييده و ذلك يمكن القول أن التوقيع على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية 1960، يعتبر خطوة هامة و هو انتصار للاتجاه الذي تتبناه نظرية الحظر المحدود.[2]

---

[1] – Article word politics, opcit, p 504.

[2] – Martin Shubik, "**on the study of disarmament and escalation**", department of industrial, yal university, p 613.

رابعا: النظرية التدرجية: theory of gradual disarmement

تقوم النظرية التدريجية في نزع السلاح على افتراضات تناقض تماما على الافتراضات التي تبنتها نظرية النزع المنفرد، فهي لا ترى ضرورة في هذا النزع المنفرد كوسيلة للخروج من المأزق الحالي الذي وصلت إليه المشكلة ، فكما تقول النظرية ، فالغرب يمكن أن يتفاوض حول خفض السلاح دون أن يلجأ مقدما إلى تدمير قواته العسكرية في مواجهة خصومه و فتح الطريق أمامهم للتوسيع و السيطرة فكل من الجانبين يمكن أن يشتركا في تدابير تهدف إلى وقف سباق التسلح و تمهد الطريق أمام تدمير نهائي أمام الأسلحة و لكافة التنظيمات العسكرية المرتبطة بها.[1] و عملية تخفيض التسلح كما تقترحها النظرية التدرجية تحمل نزع السلاح في مرحلتين: نزع السلاح التقليدي و نزع السلاح النووي، إذ تشمل كل مرحلة على عدد من الخطوات مثل إغلاق القواعد العسكرية، و تخفيض الجيوش، و تدمير بعض الأسلحة، و إن كان ذلك يجري على فترات طويلة من الزمن، فوفقا لمبادئ هذه النظرية في نزع السلاح فإن الإقدام على تنفيذ مرحلة يجب أن يكون مرتبطا بمدى النجاح الذي تحقق في المرحلة السابقة عليها، و ذلك لتفادي كافة المخاطر المحتملة عن طريق مجموعة من الإجراءات التفتيش و ضمانات دولية.

و في كل الظروف و الأحوال يتم التسليح و التفتيش على المساواة من حيث المدى و التدرج ، و تقول هذه النظرية أن الخطر الذي يكمن في الأسلحة النووية، يجعل من الاتجاه نحو التخلص منها أمرا لا جدال فيه، و إذا كان ذلك أن يتحقق عمليا إلا إذا سبقه نزع السلاح التقليدي.

[1] – Martin Shubik, opcite, p 614.

خاتمة الفصل:

أصبح السباق نحو التسلح قضية عالمية مهمة ، حيث هناك عدة أسباب تزيد من حدته و هذا ما يؤدي إلى عدم الحد من التسلح.

إن السباق نحو التسلح الدائر بين الدولتين الجزائرية و المغربية لعوامل عديدة و تحقيقا لأهداف مختلفة، تأتي أحيانا من متطلبات الأمن القومي و أحيانا أخرى تأتي رغبة في الشعور بالقوة.

في هذا الفصل، سنحاول تسليط الضوء على ظاهرة سباق التسلح بين المغرب و الجزائر مبرزا بلغة الأرقام و البيانات، أهم التطورات التي عرفتها موازنات الإنفاق العسكري في هذين البلدين.

- بحيث سنتطرق إلى دوافع سباق التسلح بين الجزائر و المغرب
- النزاع الحدودي بين الجزائر و المغرب
- مشكلة الصحراء الغربية
- الإنفاق العسكري في العالم وفي الجزائر و المغرب

المبحث الأول: دوافع سباق التسلح بين الجزائر و المغرب

المطلب الأول: النزاع الحدودي بين الجزائر و المغرب

أولا: مشكلة الحدود الموروثة عن الاستعمار

إن النزاع الحدودي بين الجزائر و المغرب أو Les faux frères حسب "بينجامين ستورا" يعود إلى زمن بعيد، حيث قام بين "ملوك بني عبد الوادي" بتلمسان و سلاطين "بني مرين" بفاس، و بين مكناس، لدوافع متنوعة، منها أطماع سلاطين المغرب في توسيع حدود المغرب الأقصى على حساب المغرب الأوسط و تصميم ملوك و باشاوات الجزائر على الدفاع عن البلاد و المحافظة على حدودها [1].

لعب الاستعمار دورا بارزا و رئيسيا في ظهور مشكلة الحدود بين دول المغرب العربي إلى جانب توفر عدة عوامل أخرى كعدم وجود حواجز طبيعية كالجبال أو المجاري المائية و كذلك تماثل الشعوب التي تقطن جانبي الحدود حيث تتوزع القبائل و تنقسم العائلات بالإضافة إلى الجفاف و التصحر ، الذي يجعل البدو في حالة ترحال بين الحدود غير عابثين بالعلامات الحدودية الفاصلة بين سيادة الدول المجاورة و هذه البلاد في معظمها كانت تخضع لمستعمر واحد خلق ظروفا حدودية معقدة و متداخلة فيما بينها.

1- الاستعمار الفرنسي

استعمرت الإمبراطورية الفرنسية كلا من جنوب المغرب و الجزائر و تونس و موريتانيا و كانت تعتبرها جميعا جزءا من فرنسا لكنها كانت تعتبر وجودها في الجزائر بصفة خاصة وجودا دائما و أبديا، بينما كانت تعتبر وجودها في المغرب وجودا مؤقتا لا يلبث أن يزول في وقت ما.

و كانت فرنسا تخطط أن تجعل من المناطق الصحراوية لهذه الدول دولة قائمة بذاتها تخضع لها و تتبعها، باعتبارها غنية بالثروات المعدنية من بترول و حديد و فوسفات و غيرها من المواد الخام ، و هذا الأمر جعل فرنسا تتلاعب بقضايا الحدود في هذه المناطق لخلق نوع من

[1] - Benjamin Stora, Algérie-Maroc : "**l'histoire parcellaire, destins croisés**", Paris : édition Zellige, 2002, p18

التداخل و الاختلاط و عدم الوضوح في الحالات الحدودية لكل دولة مع جاراتها ، فكانت تلك الحدود تثير النزاع و الخلاف بين آونة و أخرى لتعرقل بناء وحدة المغرب العربي و تشكل كل خطوط الرخاء و التقدم.

2- الاستعمار الإسباني

أما اسبانيا احتلت شمال المغرب في مناطق "أفني" و " طرحاية" و "الساقية الحمراء" و "وادي الذهب" و جزر "البحر الأبيض" و كذلك مدينتي "السبتة" و "مليلة" و ذلك بغرض السيطرة على المعادن و خاصة الفوسفات مع الثورة السمكية، إلى جانب غرض آخر و هو اعتبار تلك المدينتين الساحليتين قواعد دفاعية متقدمة تجول دون عودة المسلمين إلى الأندلس عن طريق البحر[1].

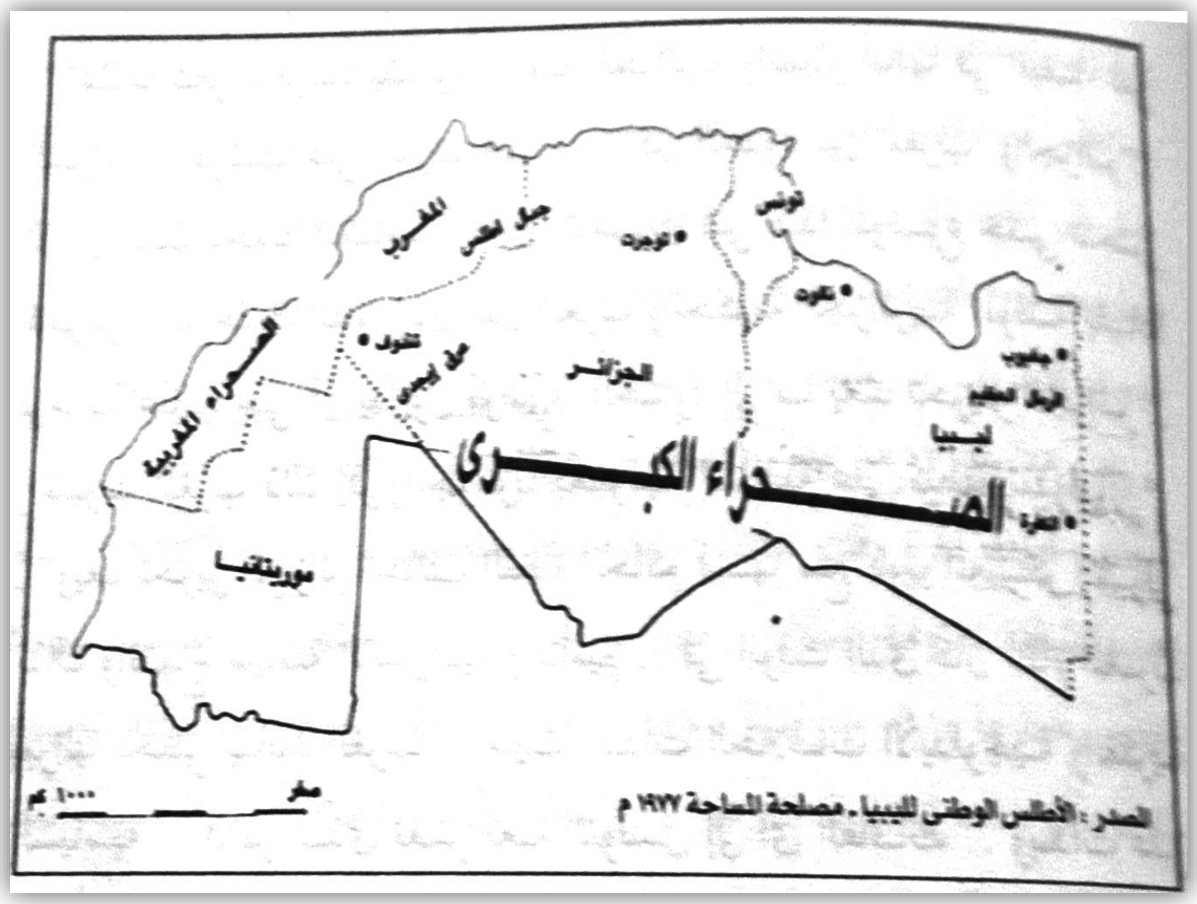
و حتى الآن مازالت هاتين المدينتين محل نزاع و قلق دائم بين كل من اسبانيا و المغرب تثور بشأنهما المشكلات بين البلدين من حين لآخر، ففي عام 2003 قامت اسبانيا باحتلال إحدى الجزر الساحلية التابعة للمغرب و طرد القواعد المغربية منها في نزاع حدودي مازال قائما بين البلدين و قد تفاوتت حدة المنازعات الحدودية بين دول المغرب العربي باختلاف أطراف المشكلة، فأخذت أحيانا سمة العقلانية و الهدوء النسبي حتى تم حسمها و الاتفاق بشأنها بحيث تطورت إلى الاشتباكات المسلحة و حشد القوات المسلحة على الجانبين مثل المغرب و الجزائر.

كان وضع الحماية الفرنسية على المغرب وضعا مؤقتا، بينما كانت فرنسا تعتبر الجزائر جزءا من أراضيها لذلك اقتطعت جزءا من أراضي المغرب و ألحقتها بالجزائر، الأمر الذي خلق مشكلة بعد نجاح ثورة الجزائر في التخلص من الاستعمار الفرنسي، هذا الجزء الذي اقتطعته فرنسا و المختلف عليه حتى الآن يسمى بمنطقة "تندوف".[2]

---

[1]- محمد بركات، **"مشكلات الحدود العربية، أسبابها النفسية و آثارها السلبية"**، مصر، القاهرة: أطلس للنشر و الإنتاج الإعلامي، ط1، سنة 2005، ص 107

[2]- مرجع نفسه، ص 108.



خريطة رقم (01) تمثل منطقة " تندوف" الحدودية بين الجزائر و المغرب

لا شك أن من يطالع الخريطة الحدودية للمغرب العربي سوف يرى من الوهلة الأولى مدى انكسار الخط الحدودي بين المغرب و الجزائر عند منطقة "تندوف". التي اكتسبت أهمية خاصة بعد أن تأكد من وجود خام الحديد فيها، حيث كانت السلطات الفرنسية أثناء الاحتلال قد أوكلت إلى إحدى الشركات الفرنسية مهمة دراسة استغلال الحديد في تلك المنطقة، في عام 1963 انتهت في تقريرها الذي أثبت وجود نسبة خام الحديد بـ 57 بالمائة و بكميات ضخمة تكفي مع إنتاج موريتانيا من الحديد نصف احتياجات السوق الأوروبية المشتركة من الحديد المستورد و أوصى التقرير بضرورة نقل الحديد بعد استخراجه من ميناء "أجادير" بالمغرب لقربه من "ميناء وهران" غرب الجزائر [2].

[2] - محمد بركات، مرجع سابق ، ص ص 109-110.

و قد حاولت المغرب عام 1962 عقد اتفاقا سريا مع إحدى الشركات الفرنسية للقيام ببعض الأبحاث التي قامت بها الجزائر في نفس المنطقة بهدف الاستغلال المشترك لها، و لكن هذه المحاولة لم يقدر لها بالنجاح.

عندما شعرت فرنسا بضرورة المقاومة الجزائرية وانهيار آمالها بالبقاء في الجزائر عرضت على المغرب تسوية مشاكل الحدود بين الجزائر و المغرب، إلا أن الملك محمد الخامس رفض التحدث بهذا الموضوع حتى تتحرر الجزائر ، ثم حدث اتفاق ودي بين المغرب و الحكومة الجزائرية المؤقتة برآسة "فرحات عباس" على أن يتأجل موضوع الحدود إلى ما بعد تحرير الجزائر واعتبرت المغرب ذلك إقرارا جزائريا لحقوقها السيادية على منطقة "تندوف".

و بعد تحرير الجزائر تحالف النظام الحاكم فيها مع دول المعسكر الشرقي آنذاك وانتهاك السياسة الاشتراكية و التأمين، في الوقت الذي كان نظام المغرب ليبراليا يحظى بتأييد الغرب حيث بدأت الخلافات الإيديولوجية و الفكرية و السياسية ، الأمر الذي تعثر معه التوصل إلى أي اتفاقات.[1]

ثانيا: حرب الرمال 1963

في سنة 1963 دعا ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية المؤسس في أديس أبابا كل الأعضاء إلى احترام قدسية الحدود الموروثة عن الاستعمار.

فالجزائر وافقت على الإمضاء و رفض المغرب، فالجزائريون يشيرون إلى أن الاستغلال تأخر عاما كاملا بسبب الصحراء، و لهذا لا يوجد داع للتنازل عن أي شبر من أراضيها التي بسببها امتدت معاناة الجزائريين.

و كانت منطقة "تندوف" قطب الرحى بين البلدين ، و أهميتها تكمن بعد أن تأكد وجود خام الحديد فيها، مما أدى بمطالبتها من طرف المغرب خاصة أن السلطات الفرنسية قبل استقلال الجزائر قد أوكلت إلى إحدى الشركات الفرنسية مهمة دراسة استغلال الحديد في هذه المنطقة الواقعة في الأراضي الجزائرية. [2]

---

[1]- محمد بركات، مرجع سابق، ص 110.

[2] - George Mutin- "**Géopolitique du monde Arabe**", 3éme édition, France : Gremmo-maison de l'Orient, 2009, p p 127-129.

و في منتصف 1963 انتهت الشركة من دراستها و جاء في تقريرها النهائي أن نسبة خام الحديد في المنطقة يبلغ حوالي 75 بالمائة مما أدى إلى اندلاع حرب الرمال بين البلدين و ذلك بعد عودة الحسين الثاني إلى المغرب و على إثر مناوشات بين الجيشين الجزائري و المغربي أين جرت وقائع الحرب فوق الأراضي المغربية التي كانت ضمنها منطقة "تندوف" التي تأوي اليوم الجزائر فوقها جماعة البوليساريو المتمردة على وطنه و تدعمه و تسلحه و تموّله.[1]

انتهت المواجهات العسكرية باعتقال عديد من الجنود الجزائريين و توسع المغرب نحو منطقة أمغالا الصحراوية، تم احتواء النزاع بعد تدخلات عربية و إفريقية، كما عالج لقاء مصغر في القمة العربية بالقاهرة 1964 بعض أسباب النزاع.[2]

تأزمت مسألة الحدود و أصبح النزاع أكثر قوة بعد صعوبة استغلال الحديد المكتشف إلا إذا تم نقله عبر الصحراء في اتجاه المحيط الأطلسي، أي المرور عبر المغرب، هذا ما أدى إلى عقد مفاوضات "إيفرات" بتاريخ 15 جانفي 1969، ثم مفاوضات بتاريخ 27 ماي 1970، و بعدها مفاوضات 15 جوان 1972.

التي انبثق عنها معاهدة حول الحدود المغربية– الجزائرية، نصت على اعتراف المغرب بجزائرية تندوف و المشاركة في إنتاج و تسويق حديد تندوف و دعم الجزائر لمغربية الصحراء [3].

ووقعت على إثرها من نفس السنة اتفاقية الحدود الرئيسي الراحل " هواري بومدين" و الملك "الحسين الثاني" و لكن الجزائر تراجعت عن هذا الاتفاق بعد عودة البوليساريو من ليبيا لتدعيم الجبهة و تدعيم حق الشعب الصحراوي في تحقيق المصير عام 1975 ، أعادت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في جوان 1988 و صادق مجلس النواب المغربي على معاهدة 1972

[1]- توفيق المديني،" **إتحاد المغرب العربي بين الإحياء و التأجيل"**، دمشق: منشورات اتحاد كتاب العرب، 2006، ص 27

[2]- عبد القادر رزيق مخادمي، **"نزاعات الحدود العربية"**، القاهرة: دار الفجر للنشر و التوزيع، 2004، ص ص 118-119.

[4] - التجديد، **"أزمة العلاقات المغربية الجزائرية و مشكلة الصحراء الغربية"** ، نقلا عن الموقع http:// www.maghreb، بتاريخ 15-05-2016، الساعة 14:30.

إلا أن العلاقات بقيت متدهورة و زادتها تدهورا الحادثة الإرهابية التي هزت فندق سياحي خمس نجوم في مراكش عام 1994 .[1]

جاء لقاء تلمسان بين "الحسين الثاني" و الرئيس "هواري بومدين" في تسوية المشاكل المعلقة بين الجزائر و المغرب نهائيا، تلك المشاكل المتعلقة بالحدود و التي خلفها الاستعمار و لم تتوقف هذه السياسة عند هذا الحد بل استمرت و جاء لقاء الدار البيضاء في جوان 1969 بين المالك "الحسين الثاني" و الرئيس "مخطار ولد دادة" ، ذلك اللقاء الذي أسفر عن إبرام معاهدة مماثلة لمعاهدة أيفران.

و قد اتفقت الأطراف الثلاثة خلال هذه اللقاءات على الإسراع بتحرير الصحراء الواقعة تحت السيطرة الاسبانية [2].

المطلب الثاني: مشكلة الصحراء الغربية

أولا: النزاع حول الصحراء الغربية

1- اللجنة الثلاثية

نظرا للقاءات واتفاقات و المعاهدات إيفران و تلمسان و دار البيضاء و في إطار العلاقات الموجودة بين المغرب و الجزائر و موريتانيا اجتمع كل من الملك "الحسن الثاني" و الرئيس "هواري بومدين" و "مختار ولد دادة" "بنواديبو" يوم 14 سبتمبر 1970 من اجل تبادل وجهات النظر حول القضايا الجهوية.

لقد قرر تدعيم و مساندة الصحراء الواقعة تحت سيطرة إسبانيا و الإسراع لتحرير هذه المنطقة وفقا لقرارات منظمة الأمم المتحدة في هذا الشأن. [3]

---

[1]- رضا الأعرابي ،" **المغرب الجزائر، التعايش أم القطيعة"**، نقلا عن الموقع: http:// www.hespress.com، بتاريخ 23-05-2016، الساعة 17:37.

[2]- وزارة الإعلام و الثقافة، الصحراء الغربية، **"القرارات الدولية حول تصفية الاستعمار"**، الجزائر، بن عكنون: ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية ،د.س.ن، ص ص 8- 9.

[3]- المرجع نفسه، ص 7.

و في هذا الصدد تم إنشاء لجنة ثلاثية للتنسيق عهد إليها بتتبع مراحل تحرير هذه الأراضي بصفة مستمرة و ذلك على الصعيد السياسي و الدبلوماسي ، و تتولى هذه اللجنة أيضا مهمة تسهيل نمو التعاون الاقتصادي بين منظمة الدول المجاورة لنهر السنغال و دول المغرب و أكد رؤساء هذه الدول على ضرورة مضاعفة الاتصالات على جميع المستويات بين حكومات بلدان الثلاث الشقيقة و بذل الجهود لتدعيم روابط التعاون بين المغرب و الجزائر و موريتانيا و تنسيق سياسة البلدان الثلاثة على الصعيدين الجهوي و الدولي[1] .

2- الاحتلال المغربي للصحراء الغربية

بعد استقلال الدولتين الرئيسيتين في المغرب العربي المتمثلة في الجزائر و المغرب ظهر اختلاف في أنظمتها السياسية، ففي الجزائر هناك حركة قومية ثائرة موازية للاشتراكية، فقد افتخرت بفوزها عن طريق الكفاح المسلح باعتبارها تملك ثروة بترولية في الصحراء ففي المستقبل تعتبر الدولة الوحيدة و الرئيسية في المغرب العربي.

أما المغرب المملكة الشريفية تركز على العادات الدينية ، كبار قادات المجلس و المرابطين و أيضا تنظيم الدولة العمرية المحمية، فهي تتخوف من أفكار الاشتراكية، و من نتائجها عدة نزاعات أولها حرب الرمال 1963، و ذلك بعد عام من استقلال الجزائر، و ظهرت مشكلة الحدود الموروثة عن الاستعمار.

المنافسة السياسية الجزائرية و المغربية عززت من خلال الخلاف الجيولوتيكي للصحراء الغربية انطلاقا من سنة 1975، و ذلك استنادا إلى الحقوق التاريخية ، فالمغرب المرفقة لإقليم الصحراء الغربية، منذ نهاية الاستعمار الاسباني و دخلت في صراع مع جبهة البوليساريو سنة 1973، حيث قامت الجزائر بمساندة جبهة البوليساريو و أرادت خلق دولة جديدة باسم الجمهورية الصحراوية، حيث مقاتلي البوليساريو بدؤوا الحصار من تندوف إلى الإقليم الجزائري ، تكررت

1- وزارة الإعلام و الثقافة، المرجع السابق، ص 7.

الحرب بين الجزائر و المغرب، فقد توقف الجيش المغربي في الصحراء منذ 1979، [1]خلف الجدران المحصنة ، و مواصلة جنرالات البوليساريو في الإقليم الجزائري، لكن هذه الأخيرة تراجعت في مساندة جبهة البوليساريو بسبب انخفاض أسعار البترول [2].

3- مؤتمر برلين (1884-1885)

لقد كان عام 1864 بداية بتأسيس مرحلة جديدة من الاحتلال بمفهومه المعاصر ، ففي مؤتمر "برلين" (1884-1885) أقرت الدول الأوروبية بسيادة اسبانيا على منطقة الصحراء الغربية التي ستعلنها مدريد في وقت لاحق محافظة إسبانيا لتقيم بها، غير أن الأسبان اكتفوا في البداية بالتحصين داخل مراكز معزولة عن الشواطئ في مناطق طرفية و الداخلة و الكويرة "تاريس" العمق الصحراوي مجالا لسيادة القبائل الصحراوية كما كان من قبل ، الأمر الذي يشكل متنفسا لحركة المقاومة هي كامل لامتداد الصحراوي في المغرب و موريتانيا و الجزائر و بالذات المقاومة الموريتانية التي حولت بها عملياتها المسلحة إلى المناطق الشمالية في الصحراء بالتنسيق مع الشيخ ما العزيز في مدينة" السّمارة".

إن إعلان اسبانيا للدول الأوربية خلال انعقاد مؤتمر "برلين" أنها قطعت لنفسها منطقة إقليمي "ساقية الحمراء" و"وادي الذهب"، و بإقرار الأوربيون لها بذلك، قد قالوا على ما كانوا يحتاجون لتشريع احتلالهم لمنطقة الصحراء الغربية [3].

4- ردود فعل الصحراويين

بدأ الصحراويون مجموعة من العمليات العسكرية في المراكز العسكرية الاسبانية المتواجدة في كل من "واد الدراع" و "الساقية الحمراء" و "زمور" و ذلك بقيادة زعماء أو عناصر من قبيلة الرقيبات مما أدى إلى قيام ردود فعل قوية لدى الاستعمار الاسباني، و بالتالي القيام

---

[1] Yves Lacoste," **la géopolitique de la méditerranée** ", édition, scientifiques, international, Bruxelles, Belgique, 2011, p 156

- Yves Lacoste, **"géopolitique, la langue l'histoire d'aujourd'hui,"** Larousse 2009, pour la présente édition, Espagne, p p 254-255.

[2]- Yves Lacoste, **"géopolitique, la langue l'histoire d'aujourd'hui,"** op-cit, p 255

[3]- عمرون محمد، **"تطور نزاع الصحراء الغربية من الانسحاب الاسباني إلى مخطط بيكار الثاني 1975-2005"**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم السياسية و الإعلام، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر بن يوسف،، ص 41.

بالعملية المعروفة لدى فرنسا ، العملية التي سميت "**بكفيون**" و ذلك في يوم 10 فيفري 1958 حيث دفعت فرنسا 5000 جندي و 600 شاحنة و 70 طائرة وانطلقت قواتها من موريتانيا و تندوف ، كما جهزت اسبانيا في إطار عملية اوراقان ما يزيد عن 9000 جندي و 70 شاحنة وانطلقت قواتها من السواحل الغربية واستمرت عملية حصار إقليم الصحراء الغربية لمدة أكثر من خمسة عشر يوما.

و كان قد سبق لفرنسا قبيل ذلك التاريخ بيومين في 8 فيفري 1958 أن ضربت قواعد جبهة التحرير الوطني (الثورة الجزائرية) بساقية "سيدي يوسف" في" تونس".

و خلال هذه المرحلة نما و تزايد الوعي السياسي و حدث ما يمكن تسميته بعودة وعي المقاومة وانتشر لدى الصحراويين ، و هو ما أدى إلى ظهور تنظيمات سياسية متطورة حتى تم تكوين الجبهة الشعبية لتحرير" الساقية الحمراء" و"واد الذهب" (جبهة البوليساريو) عام 1973، ثم أعلنت هذه الأخيرة الحرب يوم 20 ماي 1973 ضد الوجود الاسباني، أعلنت هذه الأخيرة الحرب [1].

لقد تم ترسيم حدود ما كان يعرف بالصحراء الاسبانية وفقا لأربعة اتفاقات فرنسية–اسبانية فيما بين 1900–1912 و ذلك بعد تقسيم إفريقيا بين القوات الفرنسية عام 1884 في مؤتمر برلين و قد حصلت اسبانيا على المنطقة الساحلية أو ما يعرف بالمنطقة الداخلية حاليا بينما أصبح معظم المغرب تحت حماية فرنسا عدا منطقة الريف الاسبانية ثم مدينة طنجة التي أصبحت دولية فيما بعد [2].

إن إنهاء استعمار الصحراء الغربية جاء في فترة جد حرجة في السياسة الداخلية الاسبانية حيث وافق ذلك وفاة الديكتاتور "الفاشي" "فرانكو" في 20 نوفمبر 1975 حيث أن الاتفاقية الثلاثية بين اسبانيا و المغرب و موريتانيا حول إنهاء الاستعمار الاسباني على الصحراء الغربية قد أصبحت رسمية و سارية المفعول منذ 19 نوفمبر 1975، و قد نصت هذه الاتفاقية في مادتها الثانية على

---

[1]- عمر صدوق،" **قضية الصحراء الغربية في إطار القانون الدولي و العلاقات الدولية"**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ، 1984، ص 46.

[2]- عيد سها رجب، **"نزاعات الحدود في العالم العربي في نهاية القرن العشرين إلى بداية القرن الواحد و العشرين"**، القاهرة: مركز المحروسة للنشر و الخدمات الصحفية و المعلومات، ط1، 2009، ص 132.

سحب اسبانيا بقواتها و تركها إدارة الإقليم للمغرب و موريتانيا، ففي 22 نوفمبر نصت الإدارة المشتركة حكام مساعدين "احمد بن سودا" للمغرب و "عبد الله ولد الشيخ" لموريتانيا [1].

منذ أول وهلة ظهر أن هذه القضية سوف تكون أداة لمساومة خاصة من طرف المغرب فهذا الأخير اعترف بموريتانيا و أقام معها علاقات دبلوماسية نتيجة الوساطة الجزائرية، و كذلك التوقيع على اتفاقية إيفران 1969 و 1970 بين الجزائر و المغرب لحل النزاع الحدودي سياسة التشاور الإقليمي و من آثارها :

- المغرب وجد ما كان يصبو إليه و يبحث عنه من أجل الوصول إلى إخراج المستعمر.

- الوفاق الإقليمي هذا كان قائما على أسس متناقضة بالنسبة للمغرب الأمر كان متعلق بسياسة التنازلات (تسوية النزاع الحدودي ، التخلي عن المطالبة بتندوف، الاعتراف بموريتانيا) ، و كل هذا من اجل أن يسهل الجيران على الجار المغربي استرجاع الصحراء الإسبانية باسم الحق التاريخي [2].

5- موريتانيا و المغرب في الصحراء الغربية

في أكتوبر 1975، أصدرت محكمة العدل الدولية قرارها بإثبات أن للمغرب و موريتانيا روابط مع قبائل الصحراء الذي لا يتعارض مع مبدأ حق تقرير المصير واستفادت المغرب على هذا القرار ووجهات المسيرة الخضراء و قوامها 350 ألف شخص نحو الصحراء حيث تخطت الحدود في نوفمبر 1976، و في نوفمبر 1975 أدت اتفاقية مدريد التي أبرمت بين اسبانيا و المغرب و موريتانيا إلى تقسيم المستعمرة إلى منطقة شمالية و أخرى جنوبية و تسليمها إلى المغرب و موريتانيا على التوالي و منذ ذلك الحين ، أصبحت المستعمرة تعرف بالصحراء الغربية، و تمثل اتفاقية مدريد منعطفا حاسما للقضية الصحراوية ، في حين أخرجت البوليساريو بدون أي مكسب، كذلك ألغت دور الجزائر بعد أن كانت على تنسيق تام مع جارتيها المغرب و موريتانيا بخصوص تصفية الاستعمار من الصحراء، فقد جددت كل من ليبيا و الجزائر

---

[1]- Antoni Segwa Imnas, **« La question du Sahara, occidental dans la dynamique géopolitique du Maghreb »**, Confluence méditerranée, n° 31 automne 1999, p 119.

[2]- محمد إبراهيم، **" الجزائر و الأمن الإقليمي"**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في القانون الدولي و العلاقات الدولية، ، كلية العلوم السياسية و الإعلام، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2004.ص

تأييدهما لحركة البوليساريو، و بعد ذلك أعلنت جبهة البوليساريو استقلال الجمهورية الصحراوية المغربية الديمقراطية، و أسست حكومة المنفى في فيفري 1976،[1] واعترفت بها ليبيا و الجزائر و هاجمت البوليساريو موريتانيا، و عندما تخلت موريتانيا عن ادعاءاتها الإقليمية 1979، تحرك المغرب لاحتلال القطاع الجنوبي و فرض السيطرة الإدارية عليه، و منذ ذلك الحين استمرت الجيوش المغربية و التابعة لبوليساريو في حرب مريرة، حتى تم الاتفاق على خطة تسوية بين طرفين بوساطة الأمم المتحدة و "مجلس الأمن" في 1991، ووفقا للخطوة تم تنفيذ اتفاق رسمي لوقف إطلاق النار سنة 1991، واتفاقا على إجراء استفتاء تحت إشراف الأمم المتحدة يوفر للصحراويين فرصة للاختيار بين الاندماج مع المغرب أو الاستقلال، و بدأت بعثة الأمم المتحدة في تنفيذ العملية المعقدة الخاصة بتحديد هيئة الناخبين لهذا الاستفتاء من أجل إجرائه للصحراء الغربية.

و قد اصطدمت الجهود الحقيقية التي تبذلها الأمم المتحدة لتسوية النزاع في الصحراء الغربية باستمرار الخلاف بين المغرب و جبهة البوليساريو حول مسألة تحديد معايير من يحق له التصويت في الاستفتاء المزعم في تقرير مصير الصحراء [2].

6- التدخل الأمريكي و الفرنسي في الصحراء الغربية

كان للدعم الدبلوماسي و العسكري الأمريكي-الفرنسي أثر بالغ في تشجيع المغرب و موريتانيا على احتلال إقليم الصحراء الغربية ، و تم الزج بكل دول المغرب العربي في سلسلة من النزاعات و التحالفات الداخلية و الخارجية، فالمسيرة الخضراء التي تضمنها المغرب لتكريس ضمه لأكثر من نصف الصحراء الغربية كانت نتيجة للضمانات التي قدمتها القوة الغربية للنظام المغربي و من جهة أخرى، فإن السلوك المغربي و الموريتاني تمخض عن تكوين تحالف جزائري- ليبي مصر على ضرورة تمكين الشعب الصحراوي من تقرير مصيره ، و هو التحالف الذي يشكل مصدر الدعم لجبهة البوليساريو.

---

[1] - Antoni Segwa Imnas, op-cite, p p 118-119.

[2]- أحمد محمد الرشيدي، "**التسوية السلمية لمنازعات الحدود و المنازعات الإقليمية في العلاقات الدولية المعاصرة**"، دولة الإمارات العربية المتحدة، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، ط1، 2000، ص ص 70-71.

خلال الخمس سنوات الأولى من الاحتلال المغربي- موريتانيا للصحراء الغربية لجأت جبهة البوليساريو إلى ممارسة أشكال جد فعالة من تقنية حرب العصابات التي ألحقت أضرارا عسكرية واقتصادية للطرفين المغربي و الموريتاني ،أمام إمكانية الطرف الموريتاني في التصدي لهجمات الجيش الصحراوي اضطرت الحكومة الموريتانية إلى إعلان انسحابها من الأجزاء الجنوبية في الصحراء الغربية في نهاية السبعينات، الأمر الذي أدى إلى زيادة الأعداد العسكرية للمغرب و بالتالي الدخول في سباق تسلح رهيب و شكلت الولايات المتحدة و فرنسا مصدره الرسمي[1].

ثانيا: المواقف الإقليمية و الدولية إزاء قضية الصحراء الغربية

1- الموقف المغربي:

أثناء المناقشات التي تمت داخل محكمة العدل الدولية حول قضية الصحراء الغربية ركز الوفد المغربي على اعتبار أن القاعدة الآمرة « jus cogens » بالنسبة لهذه القضية هي بدون شك تلك المتعلقة بتصفية الاستعمال و يعتقد الوفد المغربي أن هذا الهدف يمكن تحقيقه عن طريق مجموعة من التقنيات و الأساليب فالحق في تقرير المصير هو حل منطقي و عادل و لكنه لا يمكن أن يتم إلا داخل الوحدة الترابية للمغرب، و بناء على هذا التصور المغربي و نظرا لوجود شكل من أشكال الارتباط بين بعض القبائل الصحراوية و السلطان المغربي قبل الاحتلال الاسباني سنة 1884 م ، فإن هذا الإقليم يعتبر جزءا لا يتجزأ من المغرب الكبير الذي يضم أيضا أجزاء هامة من الجزائر و مالي و كل التراب الموريتاني و شمال السنغال .

2- الموقف الجزائري:

موقف الجزائر من الصحراء الغربية من خلال المناقشات التي تمت داخل محكمة العدل الدولية، فإنه اتخذ بعدا إيديولوجيا حقيقيا بحكم مرور الجزائر بنفس التجربة التاريخية المتعلقة بالكفاح من أجل تقرير المصير و الاستقلال ، و هو الالتزام الإيديولوجي الذي يمثل إحدى دعائم السياسة الخارجية الجزائرية، و على هذا الأساس فإن ممثلي الحكومة الجزائرية في محكمة العدل الدولية ركزوا على أساس أن مبدأ الحق في تقرير المصير يمثل الركيزة الأساسية للقانون

1- عيد سها رجب، المرجع السابق، ص 133.

المعاصر و منه تتفرع جميع المبادئ الأخرى التي تحكم المجتمع، فالقانون الدولي[1] يضمن الأشكال و الظروف التي تسمح للشعوب المستعمرة من تقرير مصيرها، أما دمجها فلا يكمن إلا على أساس الرغبة الحرة لهذه الشعوب و ليس بناءا على إدعاءات ترابية التي تنادي بها الدول المجاورة.

3- الموقف الاسباني:

الموقف الاسباني مشابه للموقف الجزائري رغم أنها أصرت على أساس أن تطبق مبدأ تقرير المصير يجب أن يتم في إطار الجمعية العامة للأمم المتحدة لسنتي 1972-1973.

و في خضم التناقض في المواقف يبدو أن اللجوء إلى محكمة العدل الدولية كان ضرب من الخيال لذلك فعندما اختار كاتب الدولة الأمريكية في الشؤون الخارجية "هنري كيمنجر" تدعيم الموقف المغربي و الضغط على الموقف الاسباني من أجل تحويل إدارة إقليم إلى كل من موريتانيا و المغرب، لم يكن لدى اسبانيا الكثير من الاختيارات و هو ما دفعها للتفاوض مع الطرفين المطالبين بالصحراء الغربية ثم إمضاء اتفاقية مدريد الثلاثية في نوفمبر ، الأمر الذي أدى بجبهة البوليساريو إلى رفض سياسة الأمر الواقع التي كرستها اتفاقية مدريد و الدخول في حرب العصابات ضد المغرب و موريتانيا، مما دفع بالمستفيدين من اتفاقية مدريد إلى قطع العلاقات الدبلوماسية مع الجزائر.

أكد قرار محكمة العدل الدولية على ضرورة مبدأ الحق في تقرير المصير في المستعمرة الاسبانية، إذ لم تجد الدلائل الكافية التي تثبت وجود روابط شرعية و قانونية بين سكان الصحراء الغربية و المملكة المغربية ما قبل الاحتلال الاسباني، و مع ذلك فإن المحكمة أقرت بوجود روابط أثنية واجتماعية بين القبائل الصحراوية.[2]

---

[1]- بوقارة حسين،" **السياسة الخارجية الأمريكية في منطقة المغرب العربي، مع التركيز عن النزاع في الصحراء الغربية**"، المجلة الجزائرية، للعلوم السياسية و الإعلام، جامعة الجزائر: العدد 62، شتاء 2002-2003.ص 127.

[2]- المرجع نفسه. ص ص 127-128.

4- الموقف الأمريكي:

يندرج الموقف الأمريكي في سياق استنزاف غير باحث عن حل جدي، و هو يتطابق مع الموقف الفرنسي من هذه الناحية، إلا أن مفهوم الصراع الاستراتيجي الأمريكي الطامح إلى تحقيق السيطرة و النفوذ في القارة الإفريقية، انتقل من مفهوم الصراع في الحرب الباردة، انتهت إلى تثبيت مفهوم القوة العظمى الواحدة الذي يفترض صراعا من القوى الغربية و العالمية الأخرى على النفوذ في الدول الأفريقية.

و تهدف أمريكا بشكل عام إلى منع قيام أية وحدة مستقبلية بين الدول العربية في شمال أفريقيا و ذلك يتطلب منها أن تحافظ على قيام تناقضات بين الأطراف المحلية، الأمر الذي يمكنها من الحفاظ على مصالحها لأطول فترة ممكنة و تشير الدراسات إلى أن موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الصراع حول الصحراء يتقاطع مع موقف فرنسا بالذات في نقطتين مهمتين[1]:

الأولى: أن الولايات المتحدة الأمريكية تعيش موقفها من الصحراء و من الصراع الجزائري- المغربي وفق مصالحها، فتؤيد السياسة الجزائرية مثلا، لأن الجزائر تدعو لقيام دولة ثالثة بين المغرب و موريتانيا ، لكنها تضع العراقيل أمام وحدة المغرب العربي و تعزز النزعة الإقليمية و في المقابل فهي تؤيد المغرب في تحقيق مشروعه لكنها لا تؤيد حصول المغرب على مساحات كبيرة واسعة غنية بالثروات الطبيعية، فذلك قد جعل المغرب دولة قوية غير مضمونة الولاء.

أما الثانية: فهي تتعلق بتحديد الموقف الأمريكي من الصحراء في إطار حاجة الأمريكيين إلى القوة العسكرية الإستراتيجية سواء لها أو للحلف الأطلسي، فكما هو معروف أن الولايات المتحدة خسرت قواعدها في الجزائر و مصر و ليبيا، و هي تحتاج لقواعد في هذه المنطقة تأمن حماية مصالحها و حلفائها الأطلسيين.

---

[1]- صالح يحي الشاعري، "**تسوية النزاعات الدولية سلميا**"، القاهرة، مكتبة مدبولي ستة ،ميدان طلعت حرب، الطبعة الأولى، 2002، ص 209.

و نجد أن للصحراء الغربية موقعا مهما استراتيجيا للولايات المتحدة الأمريكية ، لإطلالتها على أكثر من بحر و محيط و سيطرته على طرق المواصلات .[1]

[1]– صالح يحي الشاعري، المرجع السابق، ص 250.

المبحث الثاني: الإنفاق العسكري

المطلب الأول: الإنفاق العسكري عالميا

أولا: سوق السلاح

من ضمن النفقات العسكرية الإجمالية، يمكن التمييز بين النفقات المخصصة للتصميم و التطوير و إنتاج الأسلحة، و بين نفقات التشغيل (أجور و تقاعد العسكريين ، صيانة البنى التحتية)، و في مجال البحوث و التطوير العسكريين (إنتاج أسلحة معقدة أكثر تأثيرا)، سيترسخ تفوق الولايات المتحدة الأمريكية مع الزيادة الضخمة في الموازنة العسكرية التي قررتها إدارة الرئيس الأمريكي "جورج بوش" (70 مليار دولار عام 2003 مع هدف الوصول إلى 973 دولار عام 2007.

الميزة الأخرى اللافتة للولايات المتحدة الأمريكية أن تصف لبحوث و التطوير الحكوميين يقوم على التمويل العسكري، أما في أوروبا، فالتمويل العسكري يمثل في فرنسا و المملكة المتحدة وحدهما حيزا مهما من نفقات البحوث و التطوير الحكومي.

و تسيطر الشركات الأمريكية على التصنيع العسكري ، و تلعب دورا محوريا في المركزة الصناعية التي تسارعت خلال التسعينات ، فبعد مرحلة التجمع على المستوى الوطني أتت عمليات الدمج و شراء الشركات على المستوى العالمي، إذ تتوالى التحالفات بين المجموعات الصناعية الأمريكية و الأوروبية ، فتكون على ذلك شاهدا على الإدماج المتزايد لمنطقة عبر الأطلسي، إن على المستوى الجغرافي السياسي (حلف الأطلسي) أو على المستوى الاقتصادي (ازدياد الارتباط المالي و الصناعي و التقني)، عام 2000 حسب تصنيف معهد البحوث السلام الدولي في ستوكهولم (SIPRI) كانت جنسية 76 من أصل 100 شركة مصنعة لأسلحة أمريكية أوروبية و 10 يابانية و 5 إسرائيلية. [1]

و تحيط بتجارة الأسلحة ضبابية كثيفة ما يجعل قياسها صعبا و عرضة للجدل و يقدر أن صادرات الأسلحة العالمية تراجعت بشكل كبير منذ عام 1987، ثم استقر حجمها منذ

[1] – حسين خليل خليل، "**قضايا دولية معاصرة**" ، دار المنصل اللبناني، لبنان: بيروت، ط1، 2007، ص ص 401-402.

1990، و ذلك بعد الزيادة التي أتت في العقود الأربعة التي تلت عام 1945، و سيطرت الولايات المتحدة بشكل واسع على التجارة الدولية للأسلحة في حين فقدت روسيا أولوياتها منذ عام 1998 في إعادة إنتاجها العسكري بحيث توصل حسب "معهد ستوكهولم" إلى سباق الولايات المتحدة استثنائيا عام 2001، في حجم المعدات التي تم تسليمها دون أن تسبقها في القيمة التجارية لها، بينما لحقت بها عن قرب الولايات المتحدة، ثم بعيدا عن الحلف فرنسيا و المملكة المتحدة و أوكرانيا.

يقدر الإنفاق العسكري العالمي سنة 2002 بنحو 784 مليار دولار بالأسعار الثابتة لسنة 2000 و أسعار الصرف في السوق، أو ما يوازي 794 مليار دولار بأسعار الدولار الحالية، و هي تفوق مستوى سنة 1993 بثلاثة بالمائة و بالمعدات الحقيقية ، و في العديد من الأقاليم إفريقيا و أمريكا اللاتينية و شرق و جنوب آسيا و الشرق الأوسط، كان الإنفاق العسكري في سنة 2002 أعلى بكثير مما كان عليه سنة 1993.

استنادا إلى أرقام الإنفاق العسكري سنة 2002 محولة إلى أسعار الصرف في السوق، فإن البلدان الخمسة التي احتلت الصدارة في الإنفاق العسكري لعام 2002 هي الولايات المتحدة و اليابان و المملكة المتحدة و فرنسا و الصين، و شكلت هذه البلدان 63 بالمائة من الإجمالي العالمي لعام 2002 و شكلت الولايات المتحدة 43 بالمائة منه بمفردها. [1]

ثانيا: الإنفاق العسكري في العالم

1- بعد نهاية الحرب الباردة:

لم تؤدي نهاية الحرب الباردة إلى خفض جذري في النفقات العسكرية العالمية التي بلغت أوجها منتصف الثمانينات عندما وصلت موازين الدفاع الأمريكي في عهد الرئيس الأمريكي "رونالد ريغان" إلى أعلى مستوياتها منذ عام 1946، بينما كان الاتحاد السوفياتي الغارق في أفغانستان بجهد لمسايرة الإيقاع الأمريكي.

[1]- حسين خليل خليل، المرجع السابق، ص 400.

فإذا ما ترجمت بالدولار كما كانت قيمته عام 1998، بلغت النفقات العسكرية العالمية عام 1985 مجموعه 5،1210 مليار دولار، بلغت في عام 1998 مجموعه 7،863 مليار أي بانخفاض الثلث فقط قبل عشر سنوات من سقوط جدار برلين بفعل الحرب التي شنها حلف الشمال الأطلسي على صربيا و الحرب الجديدة التي خاضتها روسيا في الستينات.

أما التراجع السابق للنفقات العالمية فيعود بشكل أساسي إلى الهبوط الكبير في النفقات العسكرية الروسية التي وصلت إلى خمس ما كان ينفقه الاتحاد السوفياتي عام 1998، بينما النفقات الأمريكية عام 1998 لم تتراجع إلا بنسبة الربع كما كانت عليه عام 1985 لتساوي أكثر من ذلك مجموع الإنفاق العسكري في العالم و لتتجاوز ما تنفقه البلدان الستة التالية: روسيا اليابان، فرنسا و الصين التي تخطت فرنسا عام 1999، بريطانيا و ألمانيا، أما عام 2000 فينبغي إضافة السعودية و إيطاليا و الطايوان للوصول إلى مجموع النفقات الأمريكية [1].

2- بعد أحداث 11 سبتمبر 2001:

فمنذ ذلك طرأت زيادة جديدة ناتجة عن 11 أيلول 2001، حيث أتمت الموازنة التي طلبتها إدارة الرئيس جورج بوش للعام 2002-2003 بزيادة قدرها 48 مليار دولار أي أكثر من مجمل النفقات العسكرية اليابانية لتصل إلى 379 مليار أي 5،3 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي و ما يساوي كامل الناتج الإجمالي الروسي.

في التسعينات من القرن الماضي جاءت ضرورات تقليص الموازنات لتضاف إلى العوامل السياسية دافعة نحو تحقيق النفقات العسكرية علما أن هذا الانخفاض جاء في قسم كبير منه بسبب تناقض في أعداد العاملين في القوات المسلحة مع تحول الجيوش إلى إلا أن هذا الانخفاض جاء في قسم كبير منه بسبب تناقص في أعداد العاملين في القوات المسلحة مع تحول الجيوش إلى الاحتراف و مع التطور التقني الكبير للأسلحة إضافة إلى تراجع مجموعة من جيوش العالم من 26 مليون إلى 2،22 مليون عام 2000، و الفضل في الحفظ يعود بشكل خاص إلى كل من الحلف الأطلسي و الصين و روسيا.

[1]- عماد بوخمسين، "**تجارة السلاح في العالم...1120 بليون دولار** "، نقلا عن الموقع http:// www.annaharkw.com، بتاريخ 21-08-2016 ، الساعة 14:45،

يبدو أن تبعات زوال الثنائية القطبية لم تتجاوزها بشكل كامل فانعقاد حلف وارسو عام 1991 لم يؤدي تلقائيا إلى حل موازن حلف الشمال الأطلسي و للتجهيزات العسكرية الغربية بل على العكس فقد منح حلف الأطلسي الدفاعي في الأساس نفسه منذ 1991 دورا أمنيا ذو طابع تدخلي بينما قام الاتحاد الأوروبي منذ 1999 ليحل محل اتحاد أوروبا الغربية في أهم مهامه العسكرية ، و في العام نفسه ألحق الحلف الأطلسي بعضويته ثلاث دول من حلف وارسو السابق، المجر، بولونيا، تشيكيا كما قرر عام 2002 ضم 4 دول أخرى من أوروبا الشرقية إضافة إلى جمهورية البطريق الثلاث السوفياتية سابقا. [1] أما الشراكة من أجل السلام و هي إطار للتعاون العسكري مع الحلف الأطلسي الذي أنشأ عام 1994 و يشمل دول الأعضاء سابقا في حلف وارسو إضافة إلى دول أوروبية.

لقد استنكرت روسيا التجول المزدوج للحلف الأطلسي ليبلغ التوتر بين الطرفين ذروته عام 1999 مع حزب كوسوفو و لكن منذ 11 أيلول 2001 سلكت موسكو طريقا جديدا للتعاون أدى في عام 2002 إلى قيام مجلس جديد بين الحلف الأطلسي و روسيا بعد محاولة لم تنجح في عام 1997.

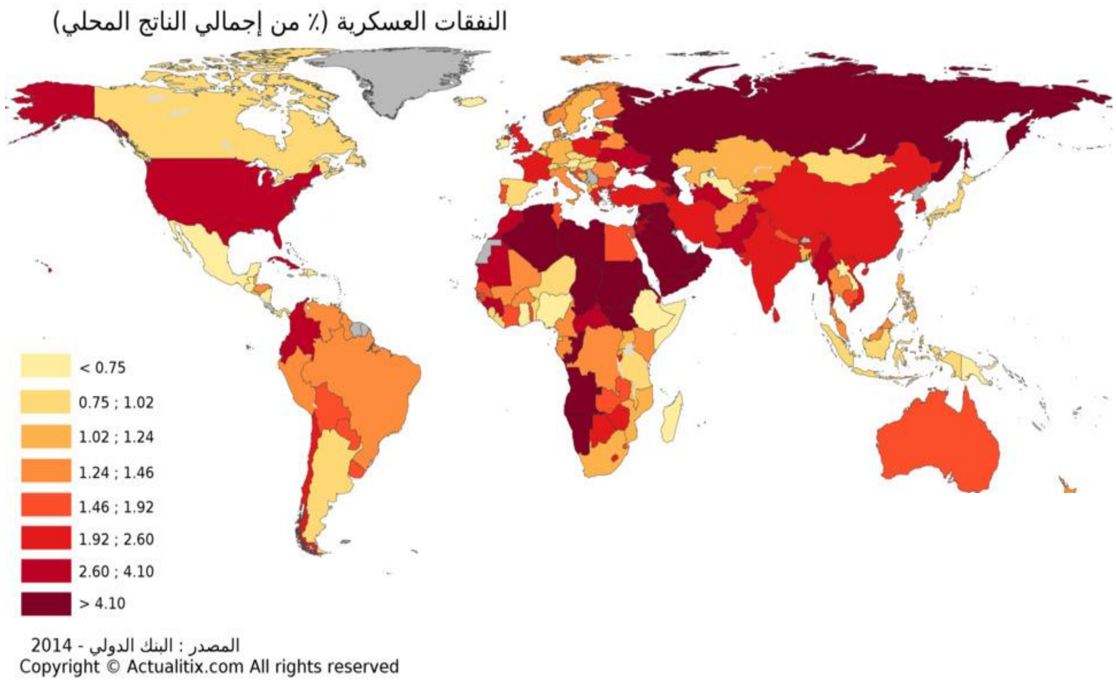
و في غضون ذلك تحاول روسيا بصعوبة لإعادة تشكيل تحالف عسكري داخل مجموعة الدول المستقلة ، فبعد حل القيادة العسكرية لمجموعة عام 1993، و بعد العديد من الانسحابات ، لم تلتحق سوى خمس دول بموسكو ضمن إطار المنظمة العسكرية التي تألفت عام 2002.[2]

---

[1] – عماد بوخمسين، المرجع السابق.

[2]- حسين خليل خليل، المرجع السابق ، ص 402.

خريطة تمثل النفقات العسكرية في العالم سنة 2014 (2)



المصدر: البنك الدولي- 2014

إنه التهافت الدولي للتسلح، الذي قد يكون الوصف الأمثل لتصاعد وتيرة التسابق العالمي غير المسبوق لشراء أحدث و أقوى الأسلحة الفتاكة، حقيقة أكدها مؤخرا التقرير السنوي للمعهد الدولي لأبحاث السلام ، و الذي ينص على تزايد الإقبال الدولي على شراء الأسلحة ، حيث بلغ الإنفاق العالمي سنة 2014 حسب معهد "ستوكهولم" الدولي لأبحاث السلام 1547 مليون دولار ، إذ تأت الولايات المتحدة الأمريكية على رأس لائحة الإنفاق العسكري بميزانية تصل إلى 574 مليار دولار و تأتي في المرتبة الثانية الصين بـ 148 مليار دولار ، و تحتل روسيا المركز الثالث بـ 78 مليار دولار ، و أوروبيا بريطانيا على رأس الإنفاق العسكري بـ 155 مليون دولار إذ تحتل المركز الرابع عالميا.

المطلب الثاني: الإنفاق العسكري في الجزائر و المغرب

ازداد الإنفاق العسكري في إفريقيا نحو 8 بالمائة بالمعدلات سنة 2002 ، و كما في السنين السابقة جاءت كل الزيادة من البلدان الرئيسية المتفقة، الجزائر، أنغولا، إثيوبيا و المغرب و نيجيريا و جنوب أفريقيا .[1]

بحيث تعرف منطقة المغرب العربي سباقا للتسلح خاصة بين الجزائر و المغرب، تفوقا لخدمة الأبحاث التابعة للكونغرس الأمريكي، في تقرير جديد أن المغرب يحتل المرتبة العاشرة في قائمة الدول التي اشترت أسلحة أمريكية من 2005 إلى 2008 بقيمة صفقات تقدر بـ 2.5 مليار دولار، و كان المغرب قد وقع في سنة 2008 اتفاقيات مع سلاح الجو الأمريكي و تزويد القوات الجوية المملكة المغربية بتقنيات (DD-110) الخاصة بالرؤية الليلية للطائرات العمودية و جهاز الرصد (بيوك 52) ، إضافة إلى 24 مقاتلة من نوع (أف 16) ذات أنظمة الهجوم المتعددة.

و كانت المغرب قد حسمت في اختيار الموديل الأمريكي بعد إزاحة الموديل الصيني (MBT - 2000-9011) الذي كان الهدف منه التصدي للدبابة الروسية من نوع (T.905) التي اقتنتها الجزائر في وقت سابق.

و كان المغرب قد قرر رصد 64 مليار درهم لتحديث الجيش خارجا عن الميزانية المرصودة للقوات المسلحة الملكية سنة 2009 و المقدرة بـ 3.4 بالمئة، و في الاتجاه ذاته تسلمت القوات المسلحة المغربية 102 مدرعة من صنع بلجيكي في إطار صفقة عسكرية سرية أبرمت بين البلدين سنة 2008.

كما أنفق الجانب المغربي مع الجانب البلجيكي على تسليمه المدرعات المشار إليها على دفعات و تسلم حتى الآن 60 مدرعة بلجيكية من نوع (B-ALFV-50) و عشر مدرعات من نوع (CB-ALFV-50) في المقابل أشارت دراسات حديثة عن أعداد مصالح الدفاع الأمريكية إلى

[1]- سمير كرم،" **التسلح و نزع السلاح و الأمن الدولي**"، الكتاب السنوي 2003، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2004، ص ص 496-481.

أن الجزائر قد رفعت قيمة شرائها للأسلحة الأمريكية بشكل جعلها تحتل المراتب الأولى ، و ذلك في تقييم ضم 25 بلدا ، عملت الولايات المتحدة على تسليحه بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 في سباق الحرب التي تشنها الولايات المتحدة على الإرهاب، حيث شهدت الجزائر زيادة في التسلح قدرت بـ 600 مليون دولار من سنة 2001 إلى سنة 2007.[1]

واعترفت أمريكا في عرض لها لجهة مبيعاتها للسلاح دول العالم التي ارتفعت إلى 16.9 مليار دولار بنهاية سنة 2006 بوجود روسيا كمنافس قوي، حيث أن الجزائر اقتنت أغلب أسلحتها من روسيا و أن الولايات المتحدة احتلت المرتبة الثانية في مبيعاتها للجزائر في حين تفوقت أمريكا على روسيا عالميا.[2]

أولا: الإنفاق العسكري في المغرب

يعتبر المغرب قوة عسكرية مهمة في منطقة شمال أفريقيا ، بالرغم من كون قدراته من تلك التي تملكها الجزائر ، فإن بعض التقارير الحديثة تشير إلى أن المغرب يخصص ما بين 4 بالمائة و 6 بالمائة من الناتج الوطني الإجمالي لنفقاته العسكرية ، فخلال حرب الصحراء الغربية أنفق المغرب 4 بليون على الأسلحة و التجهيزات العسكرية التي حصل عليها من فرنسا و في نفس الفترة أنفق ما يفوق من 750 مليون دولار من أجل الحصول على معدات عسكرية متطورة من الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث تمثل هذه الأخيرة نسبة مهمة من إجمالي المساعدات العسكرية الأجنبية للمغرب في تلك الفترة.

كما أنفق خلال تلك الحرب ما يقدر بمليون دولار على بقية العتاد العسكري الذي استورده من الدول الأخرى المصنعة للسلاح و على رأسها الصين، جنوب أفريقيا و بعض الدول الأفريقية.

---

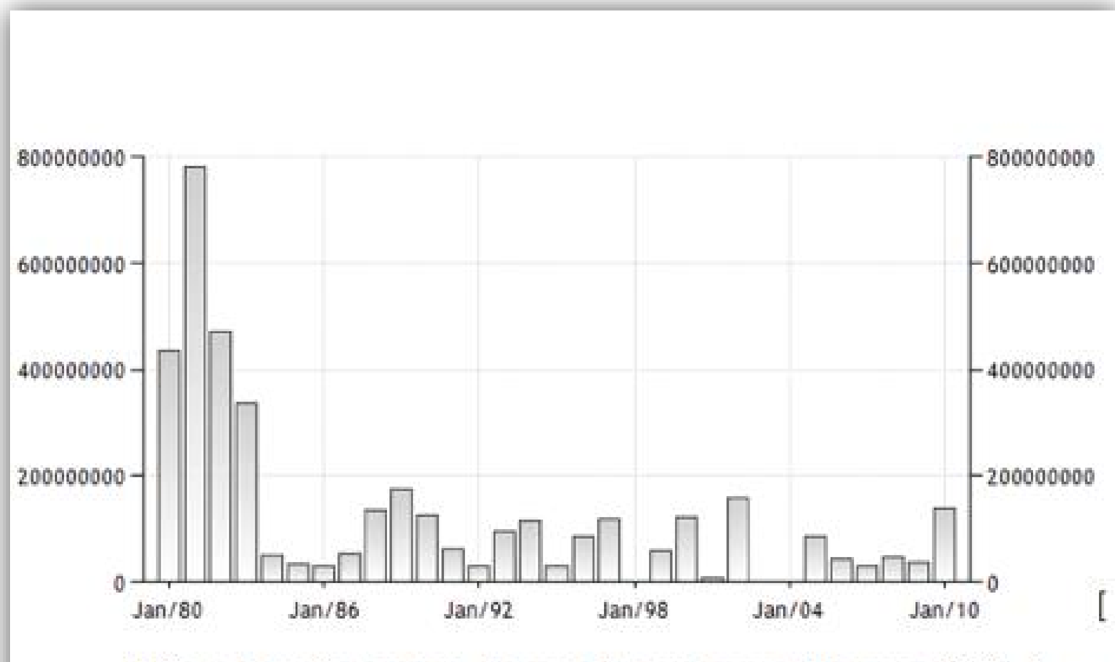
[1]– عبد القادر رزيق المخادمي، "**سباق التسلح الدولي الهواجس و الطموحات و المصالح** "، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، سنة 2010، ص ص 44-45.

[2]– المرجع نفسه، ص 45.

و رغم حرص المغرب على استيراد الأسلحة من الخارج فإنه قد حقق خلال فترة الحرب المثارة حول صحراته أعلى نسبة من وارداته العسكرية.[1]

و هذا ما يلاحظ من خلال الرسم البياني التالي:

الواردات العسكرية نحو المغرب (بالدولار الأمريكي) (1)



:WORLD BANK INDICATORS - DEFENSE & ARMS TRADE, MORROCO -2012. Source

و عموما فقد ساهم مجموع هذه الصفقات العسكرية التي أبرمها المغرب آنذاك في تقوية القوات المسلحة المغربية و التأثير الإيجابي على مسار قضية الصحراء ، إلا أنه في المقابل قد أثر سلبا على التنمية الاقتصادية و الخدمات الاجتماعية فضلا عن رفضه لعبئ المديونية الخارجية المغربية.

غير انه بعد انتهاء الحرب الباردة، أخذ معدل الإنفاق العسكري في المغرب يعرف انخفاضا ملحوظا بفعل بروز مجموعة من التطورات العسكرية و السياسية التي شهدتها المنطقة، و على

[1]–بدون كاتب تطور سباق التسلح في منطقة غرب شمال أفريقيا ، بتاريخ 15 جوان 2016، الساعة 12:26 نقلا عن الموقع:http://www.hespres.com

رأس هذه التطورات توقيع اتفاقية وقف إطلاق النار بين المغرب و جبهة البوليساريو في إطار مخطط السلام الذي أعدته هيئة الأمم المتحدة، و بالتالي لم ينفق المغرب. [1]

في السنوات الخمس التي تلت تلك الاتفاقية سوى 690 مليون دولار هي منظومة الدفاعية.

لكن رغم انخفاض معدل التسلح في تلك الفترة فإنه سيعود منذ بداية الألفية الجديدة إلى نفس المستوى الذي كان عليه في البداية، كما سيتطور أكثر مع انطلاق المخطط الخماسي لتحديث الجيش المغربي الذي تم إعلانه لاحقا.

ففي الفترة ما بين 1996 و 2005 استأثرت منطقة شمال أفريقيا بنسبة 45 بالمائة من واردات السلاح بالقارة الأفريقية، و في النسبة التي احتل فيها المغرب مرتبة مهمة ، و منذ بداية الألفية و إلى حدود 2008، ساهم المغرب باعتباره ثاني قوة عسكرية بعد الجزائر بقيمة 12 مليار دولار من الإنفاقات العسكرية بالمنطقة بالرغم من الحالة الاقتصادية الصعبة ، كبلد مستورد لا منتج للنفط و بالرغم من الأزمة العالمية الأخيرة.

و بعد أن ضاعفت الجزائر إنفاقاتها العسكرية عقب تداعيات أحداث 11 سبتمبر 2001 ، قرر المغرب الذي يرفض أية هيمنة عسكرية للجزائر على المنطقة، رفع ميزانية التسلح التي لا تمثل في كل الأحوال ، سوى نصف نفقات الجارة الشرقية.

و لقد خصص المغرب في فترة 2010-2011 ، إعتمادات مالية كبيرة لتسليح الجيش و تغطية نفقات شراء الأسلحة و تأهيل مختلف أجهزة الدفاع والقواعد العسكرية ، كما تم إحداث صندوق لفائدة القوات المسلحة المغربية يسمى "صندوق شراء و إصلاح معدات الجيش" بهدف سد نفقات مختلف أجهزة الدفاع و المراقبة العسكرية.

[1] – معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، "**التسلح و نزع السلاح و الأمن الدولي**" ، ترجمة: حسن حسن، عمر الأيوبي، مركز دراسات الأبحاث العربية، 2005، ص 456.

و قد أبرم المغرب صفقته الشهيرة لاقتناء المطاردات الحربية الأمريكية من طراز "إف 16" ليعلن بذلك دخوله الصريح غمار السباق نحو التسلح بالمنطقة. [1]

إن الإنفاق العسكري بالمغرب يبقى محكوما بنزاع الصحراء الغربية و المنافسة الجمهورية مع كل من الجزائر و إسبانيا بالإضافة إلى السعي نحو إيجاد مكانة إقليمية مناسبة في المنطقة و لذلك فإن اهتمام المغرب بتأهيل جيشه و نفقاته العسكرية ، إنما يأتي في إطار سعي المغرب إلى إحداث توازن استراتيجي مع الجزائر و ذلك حتى يضمن عدم لجوءها إلى استخدام القوة المسلحة لتحقيق. طموحاتها الإقليمية و فرض تصوراتها الخاصة في دول المنطقة و خلاف الجزائر ، لا يسعى المغرب إلى تحقيق الهيمنة العسكرية في المنطقة بقدر ما تندرج سياسة تصلحه في إطار إستراتيجية دفاعية العاملة للدولة.

فالسياسة الخارجية المغربية لا تقوم على أساس القوة للتعامل مع القضايا الإقليمية و الدولية ، بل تلجأ إلى الطرق السلمية و الحلول الدبلوماسية و لا تلجأ إلى استخدام القوة إلا عند الضرورة و هذا ما عبر عنه الرئيس المغربي " الحسن الثاني" بقوله: " كل القضايا يجب أن تحل بالتشاور ، و الحرب بذاتها ليست هدفا" ، هذا المبدأ نجده وضع في توجه الدبلوماسية المغربية ، سواء تعلق الأمر بالقضايا التي تهم المغرب مباشرة كالنزاع الجزائري – المغربي في 1963، أو في معالجته قضية الصحراء الغربية أو غيرها من القضايا الأخرى ، فإن سباق التسلح لا يعتبر مشكل في سياسات الدول و إنما يبقى معضلة تنصب في وجه كل من يحاول توفير الأمن عبر الوسائل العسكرية، و إذا كان هذا النمط من التفكير غائبا في الإستراتيجية المغربية، فإنه يبقى حاضرا في أدبيات السياسة الداخلية و الخارجية للجزائر.[2]

[1] – معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، المرجع السابق، ص 456.

[2]– المرجع نفسه، ص 457.

ثانيا : الإنفاق العسكري في الجزائر

لا تزال برامج التحديث السبب الرئيسي للاتجاه التصاعدي للإنفاق العسكري في البلدان الأفريقية المنفقة الرئيسية الثلاثة، الجزائر و نيجيريا و جنوب أفريقيا. تواصل الجزائر برنامجها للتحديث، حيث حرصت على تخصيص إعتمادات مالية مهمة لتحديث جيشها و تطوير عتادها الحربي و ترسانتها القتالية، ففي سنة 2001 وقعت اتفاقية مدتها 10 سنوات للتعاون العسكري التقني مع روسيا، مزودها الرئيسي بالأسلحة، و زادت ميزانية الدفاع 13 بالمائة بالمعدلات الحقيقية في سنة 2002 عما كانت عليه سنة 2000، و حجب الاتفاق العسكري أيضا المخصصات عن القطاعات الأخرى ، بما في ذلك التعليم، الذي كان يتلقى الميزانية الأكبر حتى سنة 1999، و يلقى برنامج التحديث دفعا من عدة عوامل بما فيها:

أ- التأثير القوي للعسكر

ب-الحرب ضد الجماعات الإسلامية الأصولية، مثل الجماعة الإسلامية المسلحة و الجماعة السلفية للدعوى و الجهاد.

التنافس الإقليمي في المغرب و لا سيما بين الجزائر و المملكة المغربية على الصحراء الغربية فمنذ حرب الرمال 1963 و هزيمة أمغالا 1975 و ما أفرزته من حقائق سياسية و عسكرية جديدة، مرورا بإعلان خطة تحديث "الجيش الشعبي الوطني" سنة 1999 و إلى حدود فيما بين 1975 و 1990 أنفقت الجزائر 9 بليون دولار على الأسلحة و التجهيزات العسكرية الأخرى التي استوردتها من الاتحاد السوفياتي ، كما قام هذا الأخير في نفس الفترة بإرسال ألف إطار عسكري لتدريب الجيش الجزائري و تأمين التبعية العسكرية للدولة السوفياتية.

و تجدر الإشارة إلى أن نسبة مهمة و كبيرة من هذا العتاد الحربي كانت تحولها الجزائر إلى جبهة البوليساريو التي مكنتها إلى حد ما من الدفاع عن نفسها ضد القوات المغربية، إذ بدون تلك الإمكانات العسكرية لكن من الصعب عليها التحرك و القتال في ميدان الصحراء الغربية. [1]

و لقد ظلت الجزائر قادرة على تعزيز تفوقها العسكري في المنطقة ، و ذلك لأن المغرب كان يقتني عتادا عسكريا مخصصا فقط للقضاء على العمليات التي تقوم بها الجبهة و ليس للدخول

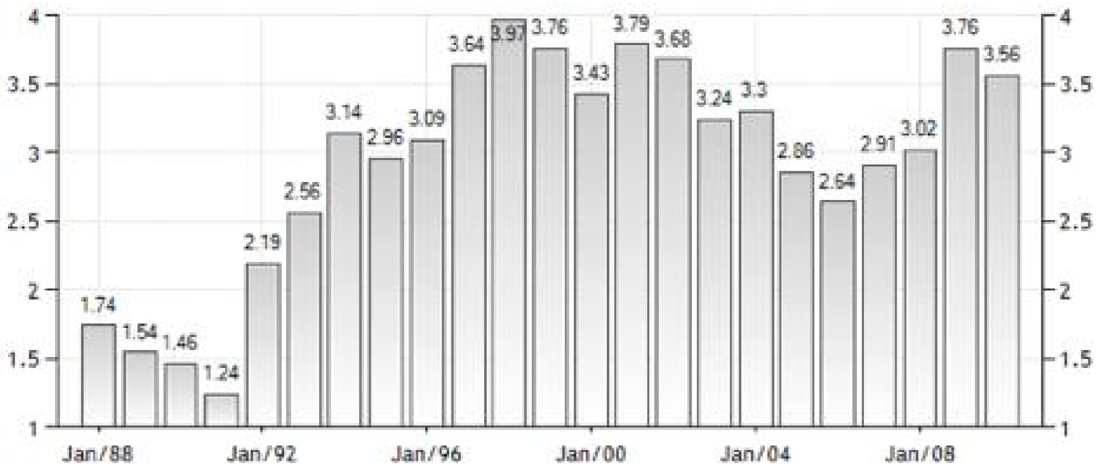
---

[1]- سمير كرم،" **التسلح و نزع السلاح و الأمن الدولي**"، مرجع سابق، ص ص 502-503.

في مواجهة عسكرية متماثلة، يضاف إلى ذلك استغلال الجزائر للعائدات النفطية المهمة في تغطية نفقاتها العسكرية المتزايدة.

وعموما، فإن ميزانية الدفاع الجزائرية شهدت تطورا ملحوظا، خلال السنوات أو العقود الأخيرة و هذا ما توضحه المؤشرات و الأرقام الدالة في البيان أسفله:

الواردات العسكرية نحو الجزائر بالدولار الأمريكي (2)



:WORLD BANK INDICATORS - DEFENSE & ARMS TRADE, ALGERIA- 2011 Source

ثالثا: مقارنة النفقات العسكرية بين الجزائر و المغرب

1- في المغرب:

ارتفعت نسبة واردات المغرب في مجال التسلح بما يفوق 443 بالمائة خلال الفترة الممتدة ما بين 2007 و 2011 حسب تقرير صدر مؤخرا حول حالة التسلح في العالم، هذه الأرقام جعلت المغرب يحتل المرتبة الأولى في منطقة شمال إفريقيا خلال الفترة الممتدة ما بين 2007 و 2011 متفوقا على الجارة الجزائرية، و ذكر هذا التقرير الذي يصدره[1] ستوكهولم للسلام أن الأسلحة التي اشتراها المغرب خلال سنة 2011 شملت 16 طائرة قتالية من نوع "إف 16" إضافة إلى 27 طائرة من نوع MF-2000 فرنسية الصنع.

1- ملك التركي، **"سباق التسلح بين الجزائر و المغرب"**، من المستفيد، نقلا عن الموقع www.noonpresse.com بتاريخ 2016/06/15، الساعة 17:30.

دول المغرب و الجزائر و جنوب أفريقيا احتلت الصدارة في القارة السمراء من حيث معدل التسلح و دائما حسب نفس التقرير، تتربع الهند في المركز الأول متبوعة بكوريا الجنوبية من حيث شراء الأسلحة على الصعيد العالمي.

إذن هناك توجه خفي أحيانا و معلن أحيانا أخرى نحو الإنفاق على التسلح في منطقة المغرب العربي حتى بات الأمر أشبه بسباق محموم، و قد سبق للأمم المتحدة قبل سنوات قليلة أن دعت دول المغرب العربي إلى الكف عن نشر ما اعتبرته أسلحة تقليدية في المنطقة على خلفية صدور نفس التقرير آنذاك سباق محموم نحو التسلح في بلدان كانت من المفترض فيها أن تجمعها اتفاقيات للتعاون الاقتصادي و حسن الجوار.

هاجس الخوف من الشريك في اتحاد المغرب العربي أدى إلى تسخير كل الإمكانيات من أجل توفير وسائل القوة للاحتماء من الآخر ، ففي كيان من المفترض فيه أن تكون بلدانه منفتحة على بعضها البعض حتى يتسنى لها خلق كيان اقتصادي يضاهي ذلك الذي يوجد على الضفة الأخرى من البحر الأبيض المتوسط، ساهم سباق التسلح في الانغلاق على الذات و النظر إلى الجارة الشقيقة نظرة العدو الذي ينتظر الفرصة المواتية من أجل الهجوم عليه.

ففي منطقة يرتفع فيها مؤشر البطالة إلى حوالي 13 بالمائة حسب تقارير رسمية ، تصرف المليارات من أجل شراء أسلحة، فمن يا ترى الخاسر و الرابح الأكبر في هذا السباق، و من يريد جر المنطقة إلى مثل هذا الصراع ؟

سباق التسلح هذا يزداد حدة مع تراجع معدلات التنمية و ما يصيب بلدان المنطقة جميعا من تداعيات أزمة العالم الاقتصادية.[1] بحيث نجد أن قيمة الميزانية التي تخصصها المغرب على وزارة الدفاع خلال السنوات من 2001 إلى 2011 بالأرقام المقتبسة من الجريدة الرسمية في تزايد مستمر لكن بدرجة أقل من الجزائر، فمن 13.442.795.000 درهم سنة 2001 إلى 23.702.064.000 درهم سنة 2011.

---

[1]– - ملك التركي، **"سباق التسلح بين الجزائر و المغرب"**،المرجع السابق.

2- في الجزائر:

منذ حرب الرمال 1963، التي هزم فيها الجيش المغربي نظيره الجزائري و حربي امغالا الأولى و الثانية التي اسر فيها عدة جنود جزائريين و قتل آخرون ، فضلا عن موقف الجزائر من الصحراء ، أصبحت هناك عقدة لدى جنرالات الجزائر تجاه المغرب، واستمروا يستغلون الموارد النفطية من أجل تكديس مزيد من الأسلحة، خاصة من دول في أوروبا الشرقية و خاصة روسيا فخلال أربع سنوات ما بين 2010 و 2014، انخرط المغرب في السباق مع الجزائر واقتنى 2 في المائة من صادرات السلاح في العالم، واحتل الرتبة 13 عالميا ضمن الدول المستوردة للسلاح، لكن الجزائر كانت في مراتب أكثر تقدما ، مستفيدة من مداخيلها النفطية، فقد حصلت خلال الفترة نفسها على 3 في المائة من صادرات سلاح العالم محتلة الرتبة 11 عالميا.

هذه المعطيات كشفها تقرير معهد ستوكهولم ، و تعد الجزائر أول مستورد للسلاح في أفريقيا بـ 30 في المائة ، أما المغرب نسبتها 26 في المائة.

و على سبيل المقارنة بين المغرب و الجزائر من حيث الارتفاع الصاروخي لنفقات السلاح فإنه ما بين 2005 و 2009 ثم 2010 و 2014، عرفت واردات الجزائر من السلاح ارتفاعا بـ 3 في المائة مقارنة بواردات المغرب، رغم أنه ضاعف وارداته من الأسلحة بـ 10 مرات خلال تلك الفترة.[1]

أوضح عبد الرحمان مكاوي، الخبير في الدراسات العسكرية و الإستراتيجية النوعية رغم ارتفاع ثمنها ضروري لأحداث التكافؤ في ميزان القوى بين الدول المجاورة خاصة الجزائر، و ذلك في معرض تعليقه على التقرير الذي أصدرته المؤسسة الدولية للأبحاث حول السلام في ستوكهولم و الذي كشف أن المغرب و الجزائر يعدان من اكبر مستوردي السلاح في القارة الأفريقية.

و أن المغرب اعتمد على إستراتيجية سلاح تبنى على اقتناء أسلحة نوعية من أجل سد حاجياته الذاتية الكفيلة بمواجهة كل المخاطر و التهديدات، سواء من جانب الجزائر، أو بسبب الإرهاب أو الانفصال.

[1]- ملك التركي، المرجع السابق.

و أشار الخبير المغربي أنه من المسلم به دخول المغرب و الجزائر في سباق تسلح طويل المدى ذلك أن الجزائر ضاعفت مشترياتها من روسيا و الولايات المتحدة الأمريكية و الصين غير أن المغرب عمد في السنوات الأخيرة إلى تغيير أسواقه التقليدية التي يقتني منها أسلحته كفرنسا و إسبانيا و ألمانيا و هولندا، إذ انه يجري محادثات مع روسيا و الصين لاقتناء بعض أنواع الدبابات و كذلك مع باكستان.

يشار إلى أن المؤسسة الدولية للأبحاث حول السلام دائما ما تقوم بإصدار تقارير حول التسلح بالعالم غير أنها في العشرية الأخيرة ركزت دول شمال إفريقيا كالمغرب و الجزائر ، و حسب التقرير الصادر يوم 22 فبراير 2016، فقد سجلت السنوات الأخيرة ما بين 2011 و 2015 استحواذ المغرب و الجزائر على 56 في المائة من إجمالي واردات الأسلحة بالقارة السمراء محققين نسبة ارتفاع 16 في المائة، مقارنة بالفترة الممتدة ما بين سنتي 2006 و 2010.[1]

و تشير الجريدة الرسمية الجزائرية إلى الميزانية المخصصة للدفاع الوطني خلال الفترة الممتدة من 2001 إلى 2011 تزايد مستمر في الإنفاق العسكري ، فمن 149.468.622.000 دينار سنة 2001 إلى 516.638.000.000 دينار سنة 2011 الذي يعني تضاعفها بحوالي خمس مرات مما كانت عليه قبل عشر سنوات، و ازداد الإنفاق على وزارة الدفاع من 723.123.173.000 دينار سنة 2012 إلى 1.047.926.000.000 دينار سنة 2015 .

و ما يلاحظ من هذه الأرقام ارتفاعا مستمر في الإنفاق العسكري و إنفاق مبالغ ضخمة على وزارة الدفاع في الجزائر، بحيث تسيدت المبالغ المخصصة لهذا القطاع على باقي الوزارات الأخرى.

[1]– "**دراسة دلالة سباق التسلح بين الجزائر و المغرب**"، جريدة صدى الحوز، جريدة الكترونية مغربية ، نقلا عن الموقع: http:// www.Sadaharoz.com ، بتاريخ 18 جوان 2016، الساعة 10:30.

خلاصة الفصل:

إن المؤتمرات الداخلية ذات الأصول التاريخية ، لها مرجعيتها ، و لمرجعيتها ضغوط قوية في تحريك عملية السباق على كسب اكبر قدر ممكن من أنواع السلاح، و على رأس هذه المؤشرات و المحركات ، الدافع للتسلح هي قضية الصحراء الغربية و عدم توافق السياسة الخارجية الجزائرية و المغربية حولها ، بل تعارضهما الدائم.

إضافة إلى عدم ترسيم واضح للحدود منذ العهد الاستعماري الفرنسي بين البلدين.

و لم تنشق المؤشرات الخارجية كدافع للسباق نحو التسلح بين الجزائر و المغرب من جراء التحريضات الدولية، و الظاهرة الإرهابية و الإجرامية المتنامية و من حالات أللاستقرار العالمي و التبادلات العالمية و على مختلف الأصعدة عالميا و إقليميا.

إن سباق التسلح في تزايد مستمر لأن جميع الدول تتسارع إلى تكديس أكبر عدد ممكن من الأسلحة و هذا يظهر مع تقدم الوقت، ففي المستقبل من المحتمل أن يصل إلى ذروته، و في هذا الفصل سنتحدث عن النظرة المستقبلية لسباق التسلح.

- الإنفاق العسكري و التنمية .

- تأثير الإنفاق العسكري على التنمية.

- علاقة التنمية بالإنفاق العسكري.

- سيناريوهات سباق التسلح .

- السيناريو التفاؤلي: إبراز تطور الجهود الدولية لحظر انتشار السلاح.

- سيناريو الاستمرار: سباق التسلح بين الجزائر و المغرب لصالح الدولتين .

- سيناريو الزوال : تعقد قضية الصحراء الغربية.

المبحث الأول: الإنفاق العسكري و التنمية الاقتصادية

المطلب الأول: علاقة الإنفاق العسكري بالتنمية

أولا: الإنفاق العسكري و التنمية في العالم

إن التنمية و الإنفاق على التسلح ، تظهر من خلال تسارع دول العالم خاصة الدول النامية إلى كسب السلاح، و هذا بسبب تهديد على اقتطاع الكثير من مواردها الشحيحة للإنفاق على التسلح و الدفاع عن حدودها أو عن مصالحها الوطنية، أو من أجل النضال في سبيل حقوقها المشروعة و العادلة و حقها في تقرير مصيرها.

و حسب ما تفيد به الدراسات الإستراتيجية ، فإن الاستعدادات الحربية تشتغل أكثر من 100 مليون شخص، كما تسهلك من 5 إلى 10 بالمائة من المواد الأولية الرئيسية، بينما تستهلك حوالي 15 بالمائة من الاستهلاك العالمي للنفط.

إن التنافس في تطوير أسلحة جديدة سبب هام في النمو المذهل للإنفاق العسكري ، و يمكن رؤية صورة واضحة لاستنزاف الموارد الذي يسببه التسلح العسكري إذا ما علمنا أن تكلفة غواصة نووية واحدة تساوي ميزانية التعليم السنوي لأكثر من 26 بلدا ناميا، ففضلا عن ذلك فإن الإنفاق العسكري العالمي 6 أضعاف خدمة الديون الخارجية للدول النامية، و من شأن تخفيض هذا الإنفاق أن يوفر على نطاق واسع الموارد اللازمة لإحراز تقدم سريع نحو حل المشاكل العالمية الرئيسية كالفقر و التخلف.

و بذلك تصبح العلاقة بين التسلح و التنمية و النفقات العسكرية وثيقة الصلة، نظرا للقصور المتنامي في توفير الموارد الضرورية للتنمية في الوقت الذي تتزايد فيه النفقات العسكرية. [1]

ثانيا: الإنفاق العسكري و التنمية في الجزائر

- و صل حجم الإنفاق العسكري في الجزائر سنة 2011 إلى 15.04 بالمائة هذا الإنفاق الذي يأتي على حساب قطاعات غيره تعتبر حيوية هي الأخرى فحسب وزارة الصناعة و الترقية

[1]– عبد الرحمان تشيوارى، "**عسكرة الاقتصاد بين الإنفاق العسكري و الإنفاق التنموي**"، نقلا عن الموقع الالكتروني:.http// www.ahewar.org/debataw ، بتاريخ 12-08-2016، على الساعة 10:00.

الاستثمارية أن قطاعات كالصناعة و المؤسسات الصغيرة و ترقية الاستثمار لا يتعدى نصيبه من الميزانية 0.12 بالمائة رغم أنه تغيرات و حدثت إضافات عديدة.

- الأمر نفسه تعرفه وزارة التعليم العالي و البحث العلمي التي لم تتعدى ميزانيتها 6 بالمائة ووزارة الصحة و السكان و إصلاح المستشفيات، حتى وزارة الفلاحة و التنمية الريفية لا يتعدى نصيبها 1.35 بالمائة سنة 2007 لكن في المقابل نجد أن وزارة التربية و التعليم تكاد تعرف نفس الإنفاق الذي تعرفه وزارة الدفاع الوطني لكنها لم تصل إلى نفاقها.
- في الجزائر تشير التقديرات إلى هبوط معدل النمو إلى ضعف مستواه في 2015 ليبلغ 2.6 بالمائة، و تواجه البلاد ارتفاع عجز ماليتها العامة إلى الضعف إذ تشكل بدون الدعم و حدها 18 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي، كنسبة من إجمالي الناتج المحلي لعام 2015، واتساع عجز الحساب الجاري من 4.2 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي إلى 18.6 بالمائة في عام 2015.[1]

في حين التقرير الأمريكي يتوقع ارتفاع حجم الإنفاق العسكري في الجزائر بحلول 2020 ليصل إلى 16 مليار دولار، و ذلك رغم تراجع أرباح مبيعات النفط في نفس العام، و ذلك بسبب تنامي حجم التهديدات الإرهابية ، بحيث أطلقت وزارة الدفاع في العقد الأخير استثمارات بالتعاون مع شركات ألمانية في مجال أنظمة الرادار و عربات النقل و تحديث الترسانة الحربية و ذلك من أجل تحسين قدراتها للاستجابة للتهديدات الأمنية في الجوار، و هذا ما يؤدي إلى الضغط على ميزانية الدولة الجزائرية بسبب تراجع مداخيل النفط.

نظرا لأجواء التوتر و التأزم في العلاقات المغربية الجزائرية هناك نقاط ضعف مزمنة لدى الجزائر ألا و هي حالة عدم الاستقرار في الداخل واضطرابات اجتماعية أو جهوية تجتاح جميع الولايات الجزائرية، التي قد تؤدي إلى العنف واستخدام السلاح.

تصعيد العمليات المسلحة من قبل الحركات الجهادية داخل الجزائر يربك الوضع الأمني الداخلي و يؤثر على فاعلية الأجهزة العسكرية و الأمنية الجزائرية.

---

[1]– بدون كاتب ، **ارتفاع الإنفاق العسكري في الجزائر إلى 165 مليار دولار آفاق 2020.** نقلا عن الموقع : www.alkhabar.com/press/article.، بتاريخ 04 سبتمبر 2016.على الساعة 14:10.

و قد أشارت أحدث التقارير إلى أن المغرب الذي حشد قوات عسكرية بحجة توقع حدوث تهديدات من جانب الجزائر، و هذا أن المغرب قد يصطنع الذرائع من أجل استهداف الجزائر بعمل عسكري.

و من أهم و أخطر النتائج لهذا السيناريو أن الفوضى العارمة و الحرب الأهلية توفر الذريعة الأمثل في التدخل في الجزائر. ففي النظام المغربي حسب الباحث الدكتور طلال محي الدين يراهن على أن الجزائر في عام 2015 ستدخل في هذه الفوضى لأسباب تتعلق :

- الوضع الصحي للرئيس.
- تحديات داخلية و خارجية غير مسبوقة.
- تدهور اقتصادي ناتج عن تدهور أسعار النفط في الأسواق العالمية. [1]
- تداعيات الصراع في ليبيا وانعكاساته على الوضع الجزائري.

يذكر الباحث الأمريكي "مايكل" أن الأزمة القادمة التي ستواجه الولايات المتحدة و حلفائها الأوروبيين هو ليس التهديد الإرهابي فقط و إنما اندلاع الصراع بين المغرب و الجزائر.[2]

ثالثا: الإنفاق العسكري و التنمية في المغرب

تشير الإحصائيات المتعلقة بحجم الأموال التي ترصدها الحكومات العربية للتسلح إلى نسب مرتفعة خاصة خلال السنوات الأخيرة مع بروز تهديدات الإرهابية، و التطور الهائل الذي يعرفه ميدان التكنولوجيا العسكرية. و في هذا الصدد قدر معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام و الذي يعني بدراسة الإنفاق العسكري العالمي حجم الإنفاق العربي على التسلح بما يناهز 196 مليار دولار خلال سنة 2014.

إن حجم الإنفاق العسكري في المغرب بلغ 15.59 بالمائة سنة 2014، في حين لم تعطي أهمية للإنفاق على القطاع الصناعي كان لهذا القطاع الحيوي لا فائدة منه فهي لا تتعدى 0.19 بالمائة فالتغيرات و التحديثات التي تعرفها هذه الوزارة لا تتعدى حدود تغير التسمية فمن الصناعة و التجارة و تأهيل الاقتصاد إلى الصناعة و التجارة و التكنولوجيات الحديثة ووزارة الفلاحة و رغم المؤهلات الطبيعية التي تسخر بها المغرب من وفرة من المياه في الأراضي إلا أن نصيبها من

[1]- تقرير : **الجزائر و المغرب هل تتجهان إلى صدام عسكري واسع ؟** ، المغرب العربي للدراسات و التوثيق المعلوماتي: 17-12-2014.

[2]- المرجع نفسه.

الميزانية لا تتعدى 7.06 بالمائة و رغم محاولات منها لإبراز أن الأهمية و الأولوية ممنوحة لوزارة غير إدارة الدفاع تتحدث الأرقام عن تسيير ميزانية أخرى من ميزانيات المغرب على عكس الجزائر ، لكنها ليست سوى دمج لوزارتين هما في الأساس التربية و التعليم العالي لينتج لنا التربية الوطنية و تطوير الأطوار[1] و البحث العلمي لميزانية بلغت نسبتها 31.49 بالمائة سنة 2010 ، هذا الأمر بطبيعة الحال لا يعني أن الإنفاق على إدارة الدفاع يبقى ضعيفا.[2]

وفق بيانات المعهد المتعلقة بالفترة الممتدة بين 2010 –2014 ، يحتل المغرب المرتبة الثانية في أفريقيا بعد الجزائر من حيث استيراد الأسلحة و خصصت الحكومة المغربية الحالية ما يناهز 5.6 مليار دولار ميزانية للمؤسسة العسكرية خلال 2015 ، أي ما يقارب نسبة 5 بالمائة من الناتج الداخلي فيما تشير بيانات البنك الدولي المتعلقة بالإنفاق العسكري من حيث الناتج الداخلي إلى نسبة 3.7 بالمائة ما بين 2011 و 2015.

إن الميزانية المرتفعة التي تخصص للمؤسسة العسكرية في المغرب تؤثر على التنمية في البلاد و يقول عبد الرحيم العلام، الباحث و المحلل المغربي في العلوم السياسية " الصراع الذي يدخل فيه بعض الدول العربية يدفعها إلى إنفاق الأموال الهائلة في سباقها على التسلح، و من ضمن ذلك الصراع المغرب الجزائري، إذ يخصص البلدان أموال طائلة [3] لتكديس الأسلحة بغية استخدامها مستقبلا، كما أن ميزانية السلاح في المغرب تأتي في المرتبة الثانية بعد التعليم"

يوضح العلام "لا يمكن الحديث عن علاقة تناسبية بين ارتفاع نفقات التسلح بارتفاع معدلات الفقر في الدول العربية و حتى الأشكال في هذه المعادلة يقع بسبب اختلال في تحديد الأولويات و يشير أيضا إلى أن ميزانية الإنفاق العسكري تفوق مجال الصحة بثلاثة أضعاف ، كما تشكل حوالي ضعف الميزانيات المخصصة لقطاعات مهمة أخرى.

أشر تقرير منظمة ألأمم المتحدة للتربية و العلم و الثقافة "يونيسكو" غلى أن الصراعات التي تشهدها المنطقة العربية أثرت بشكل كبير في الإنفاق على التنمية البشرية و البحوث.

1- نبيل خليل ، "**ملف التسلح العربي**"، لبنان، دار الفارابي، د.ط، 2007، ص 12.

2– المرجع نفسه، ص 12.

3–حسن عباس، "**ما حجم الإنفاق العسكري المغربي سنويا؟**" نقلا عن الموقع www.inferasataik.com بتاريخ 01-09-2016، على الساعة 14:30.

كشف تقرير صادر عن reporlinser المتخصص في تقييم الأسواق الدولية و توقع حجم استثماراتها و نفقاتها، أن المغرب سينفق 18 مليار دولار في تجهيز و تسليح قواته العسكرية في أوت 2020 و قال التقرير أن الميزانية السنوية الحالية التي يخصصها المغرب لنفقات قواته المسلحة تقدر بـ 3.3 مليار دولار متوقعا أن ترتفع هذه الميزانية السنوية لتناهز 4 ملايير دولار في أوت عام 2020، و قدرها تحديدا بحوالي 3.8 مليار دولار.[1]

المطلب الثاني: تأثير الإنفاق العسكري على التنمية الاقتصادية

أولا: الآثار السلبية

إن ارتفاع نسبة الإنفاق العسكري في دولة ما له أثار سلبية عديدة أهمها ما يلي:

- تؤدي زيادة الإنفاق العسكري في دولة ما له آثار سلبية على مشتريات الدفاع و بالتالي حصول عجز في الميزانية العامة أو زيادة في هذا العجز.
- هناك علاقة عكسية من ارتفاع الإنفاق العسكري إلى زيادة إنفاق الحكومة على مشتريات الدفاع و بالتالي حصول عجز في الميزانية العامة أو زيادة في هذا العجز.
- هناك علاقة عكسية من ارتفاع الإنفاق العسكري و النمو الاقتصادي، حيث أن زيادة الإنفاق العسكري تؤدي إلى تحويل الموارد الاقتصادية الضرورية و التي تساهم في النمو الاقتصادي في التعليم و الصحة و التنمية الاجتماعية.
- تؤدي زيادة الإنفاق العسكري على المدى الطويل إلى نضوب الموارد الاقتصادية، وارتفاع التضخم و زيادة مشاكل ميزان المدفوعات و بالتالي زيادة المشاكل الاقتصادية و السياسية مما يؤدي إلى عدم استقرار الدولة.
- يتأثر الأداء الاقتصادي للدولة "الاستهلاك العام و الخاص" من جهة و الاستثمار و النمو الاقتصادي من جهة ثانية بزيادة الإنفاق العسكري معتمدا على العوامل التالية: مستوى التنمية الاقتصادية، طبيعة النظام الاقتصادي و الاجتماعي، فاعلية التخطيط الحكومية و مستوى الإنفاق العسكري.[2]

---

[1]– حسن عباس، المرجع السابق.

[2]– بسام عليان، "**التنمية المطلوبة و التسلح المرفوض**" ، نقلا عن الموقع الالكتروني : http:// alarab news.com/alhaab/GIF. ، بتاريخ 12-08-2016 على الساعة 14:15

- تلعب النفقات العسكرية دورا كبيرا في زيادة الأسعار، فعبر زيادة الطلب يرتفع مستوى التضخم خاصة إذا ما رافق ذلك عدم قدرة الدولة على الإنتاج لمقابلة الطلب الاستهلاكي المستقبلي مما يؤدي إلى ضعف القاعدة الإنتاجية.
- تؤدي زيادة النفقات العسكرية أيضا إلى زيادة تكاليف الأيادي العاملة نظرا لقدرة القطاع العسكري على جذب الأيدي العاملة المتدربة مما يقود إلى زيادة تكاليف الإنتاج ، حيث أن القطاع العسكري يعتمد على عوامل إنتاجية مرتفعة التكاليف كرأس المال و التكنولوجية المتقدمة.
- يترتب على زيادة الإنفاق العسكري بالتحديد في مجالات الأسلحة المتطورة و منها النووية و الكيماوية و البيولوجية أضرار صحية و بيئية ، و أيضا تنجم عنها مخاطر و تهديدات المواجهة ضد الأمن ثم التنمية.

ثانيا: الآثار الإيجابية

إن زيادة الإنفاق العسكري أو تمويله يؤدي إلى زيادة الطلب الفعال كما أوضح كينز مما يؤدي إلى حدوث تأثير إيجابي على المتغيرات الاقتصادية.

اجتماعيا فإن زيادة الإنفاق العسكري عن طريق توسيع الجيش ستجعله البؤرة التي ينصهر لها مختلف أبناء المجتمع باختلاف أديانهم و أعراقهم.

أما في إطار الخدمات في القطاع العسكري إلى حد ما توفر رخص الخدمات المهمة مثل إنشاء و بناء المطارات و الجسور و الموانئ ... إلخ ، كما يساعد في أعمال الإغاثة و المسح الجيولوجي للأرض التي تعد من العوامل المهمة لتنميته. [1]

تؤدي زيادة الإنفاق العسكري خصوصا في مجال التصنيع العسكري إلى زيادة حجم الصادرات و ارتفاع مستوى الأرباح المحققة تسهم في زيادة الإنفاق العسكري بخلق توجيهات إيجابية نحو العمل من خلال توفير فرص العمل واستيعاب رؤوس الأموال و الموارد البشرية غير المستغلة، فضلا عن مساهمة بتطوير المهارات و زيادة الخبرات التنظيمية و رفع مستوى الإنفاق على البحث و تطويره.

[1]– بسام عليان ، المرجع السابق.

المبحث الثاني: سيناريوهات سباق التسلح

المطلب الأول: سيناريو التفاؤلي

أولا: إبراز الجهود الدولية لحظر انتشار السلاح

في الواقع بذلت جهود دولية كثيرة لحظر و منع انتشار أسلحة الدمار الشامل في خطين متوازيين : الأول هدف إلى تحريم استخدامها في الأغراض العسكرية ، و الثاني إلى منع تحويلها من الأغراض السلمية إلى الأغراض العسكرية ، و قد أفضت هذه الجهود إلى مجموعة من المعاهدات الدولية التي دخلت جميعا حيز التنفيذ.

1-معاهدة القطب الجنوبي 1959 (the Antarctie treaty):

التي وقعتها 12 دولة في 1959 في واشنطن، واتفقت أطراف المعاهدة على استخدام القطب الجنوبي تحديدا من أجل الأغراض السلمية و على تحريم أي إجراءات ذات طابع عسكري بما فيها التجارب على أي نوع من الأسلحة ، كما نصت المعاهدة على تحريم أي تفجيرات نووية و التخلص من المواد المشعة في القطب الجنوبي ، و لذلك اعتبرت أول معاهدة حرمت التجارب النووية و أول من أنشأت منطقة خالية من الأسلحة النووية في العالم.

2- معاهدة حظر تجارب الأسلحة النووية في الجو و الفضاء الخارجي و تحت الماء في آب عام 1963:

وقعتها كل من الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد السوفياتي سابقا و المملكة المتحدة و تهدف إلى وضع حد إلى تلوث المحيط البشري بالمواد المشعة كخطوة أولى نحو تحقيق وقف تجارب تفجير الأسلحة النووية نهائيا و تحقيق هدف أساسي و هو نزع السلاح، كما تحظر المعاهدة على أطرافها القيام بأي تفجير[1] لتجربة السلاح النووي سواء كانت على سطح الأرض آو في الجو أو في الفضاء الخارجي أو تحت الماء، إذا كان هذا التفجير يؤدي إلى مجود مخلفات مشعة خارج حدودها الإقليمية و قد أصبحت المعاهدة سارية المفعول اعتبارا من 10 تشرين الأول 1963 و يطلق على المعاهدة باختصار treaty test bam.

---

[1]- حسين خليل خليل ، "**قضايا دولية معصرة، دراسة موضوعات في النظام العالمي الجديد**"، ط1، رأس النبع ،بيروت، ، 2007، ص 407.

3-معاهدة المبادئ المنظمة لنشاط الدول في ميدان اكتشاف استخدام الفضاء الخارجي بما في ذلك القمر و الاجرام السماوية الأخرى سنة 1967:

و قد المعاهدة على تحريم وضع أية أسلحة نووية أو أي نوع آخر من أسلحة الدمار الشامل في مدار حول الأرض أو الإجرام السماوية أو في الفضاء الخارجين و تحصر استخدام القمر و الإجرام السماوية الأخرى في الأغراض السلمية.

4-معاهدة حضر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية (معاهدة تلاتيليكو سنة 1967):

أبرمت في 14 شباط عام 1967، و هدفت إلى حصل أمريكا اللاتينية منطقة خالية من السلاح النووي ، و هي تحترم أطراها القيام بأي نشاط في أقاليمها في مجال الأسلحة النووية، و تحضر استخدام الطاقة النووية على الأغراض السلمية فقط، و تشير الدراسات إلى أن أمريكا اللاتينية وفقا لهذه المعاهدة ، أول منطقة في العالم أهل بالسكان خالية من الأسلحة النووية، و هذه المعاهدة تتيح تطبيق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية لمنع تحويل لاستخدامات السلمية للطاقة النووية إلى الأغراض العسكرية.[1]

5-معاهدة حضر الانتشار النووي:

تم إبرام معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية في عام 1968، و دخلت حيز التنفيذ عام 1970، و بعد أن وقعت عليها 98 دولة في ذلك الحين، و ترتكز هذه المعاهدة أساس على قناعة أن الدول غير الحائزة للسلاح النووي تمتلك حقا طبيعيا في حيز التقنية النووية و لكن لاستخدامها في الأغراض السلمية فقط، على أن يجرى التأكيد عبر آليات سياسية و قانونية و فنية معينة من أن هذه الدلو المتلقية للتقنية النووية ستظل غير مالكة للسلاح النووي.

[1]- حسين خليل خليل ، المرجع السابق، ص ص 407-408.

بناء على ذلك يمكن القول أن هذه المعاهدة جاءت بالأساس لمنع الانتشار الأفقي للسلاح النووي خارج الدول الأعضاء في النادي النووي تمهيدا لنزع هذا السلاح فيما بعد ، كما تعد هذه المعاهدة أوسع المعاهدات عضوية بعد ميثاق الأمم المتحدة باعتبارها دعامة نظام الانتشار النووي عالميا.

و قد نصت معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية عند توقيعها على عقد مؤتمرات للمراجعة كل خمس سنوات، و ذلك لاستعراض سير المعاهدة و للتأكيد من أن أهدافها توضع مرقع التنفيذ و تم عقد هذه المؤتمرات في أعوام 1975، 1980، 1985، 1990.[1]

- العمل على نزع الأسلحة النووية تحت رقابة دولية فعالة و دقيقة
- وقف سباق التسلح النووي في أقرب وقت ممكن
- العمل على وقف جميع التجارب النووية
- تخفيف حدة التوتر النووي و تقوية الرابط بين الدول
- وقف صناعة الأسلحة النووية و تدمير ما هو موجود منها طبقا لمعاهدة تعد من أجل الحظر الشامل للتسلح.[2]

و يطبق هذا النظام حاليا على 35 دولة من مجموع 189 طرفا في معاهدة منع انتشار الأسلحة ، و رغم ذلك تشير مسيرة هذا البروتوكول إلى أنه كان ضروريا لبناء نظام فعال لمنع انتشار الأسلحة النووية ، بعد أن قامت بعض دول الأعضاء في المعاهدة باختراق النظام الأساسي لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بدا في وقت ما أن الانتشار النووي سوف يخرج عن السيطرة ، فاعتمدت عملية التحقق من التزام الدول بموجبات المعاهدة منذ دخولها حيز التنفيذ القانوني عام 1970، الذي هدف إلى تأكيد من أن أية دولة طرفا لا تقوم بتحويل أنشطتها النووية السلمية في اتجاهات عسكرية و هو نظام لا تتم تطبيقه بمجرد تصديق الدول على المعاهدة، و إنما توقيع اتفاقات ثنائية بشأنه يتم التفاوض حولها بين الدولة و الوكالة ، و قد تمثلت المشكلة المزمنة لهذا النظام في نقطتين:

---

[1]- رانية محمد طاهر، "**السلاح النووي بين مبادئه الشرعية الدولية و حتميات القوة،**" مصر، القاهرة، المكتب العربي، المعارف، ط1، 2014، ص 35.

[2]- المرجع نفسه، ص 37.

الأولى: انه يطبق فقط على القدرات النووية ، مواد معدات، مرافق التي تقرر الدول أنها تشكلها، التي نصت عليها اتفاقية الضمانات و بالتالي تتركز عمليات الوكالة في الأساس على المنشآت المعلنة عنها بصرف النظر عما كانت الدولة تمارس نشاطات نووية غير معلنة في منشآت أخرى.

الثانية: أن عملية التفتيش و المحاسبة تتم وفقا للأشكال تقليدية هي عملية التفتيش ذات الغرض المحدد و عملية التفتيش الروتينية الدورية التي يتم تنفيذها أيضا وفقا لشروط اتفاق ضمانات فيها يتفق بالإبلاغ المسبق عن العملية و حرية التواصل و الحركة المحكومة داخل الدولة و عدم استخدام المسائل التكنولوجية المتطورة في المواقع. [1]

لقد كانت الوكالة تمتلك حقا قانونيا في طلب القيام بما يسمى عملية التفتيش الخاصة في حالة وجود شكوك حول انتهاكات المعاهدة من جانب دولة معنية بالتشاور مع تلك الدولة، و يتضمن ذلك إمكان الوصول إلى مواقع غير منصوص عليها ، لكن ذلك الحق كان نظريا فلم تتمكن الوكالة من تطبيقه ، استند إلى نظامه الداخلي ، كما تفجرت مشكلات نظام الضمانات في بداية تسعينات القرن الماضي لتؤدي إلى حالة تصدع عامة لنظام منع انتشار النووي كنموذج للبرنامج النووي العراقي 1991.

كما حاولت الوكالة تطبيق نظام التفتيش الخاص لمناوشتين نوويتين في كوريا الشمالية ما أدى إلى اتخاذها قرار الانسحاب من المعاهدة 1993، و أوضحت الحالتين أن نظام الضمانات غير قادر بوقعه على تحقيق أهدافه.[2]

الأمر الذي أدى إلى تبلور اتجاه عام داخل المنظمات الدولية و الولايات المتحدة الأمريكية بشأن ضرورة تدعيم نظام ضمانات الدول، و تم تشكيل برنامج عرف باسم 93 x 5 وضعت في إطاره مشروعات مختلفة وصلت في النهاية إلى البروتوكول الإضافي الملحق بنظام ضمانات الوكالة الذي تم إقراره في ايار 1997 ليشكل الخطوة التالية في تطور هذا النظام، إذ هدف البروتوكول الإضافي إلى سد ثغرات نظام الضمانات القائم كوثيقة مكملة له، و تحويل ما كن تفاوضيا ليصبح تعاقديا، على نحو أثار ضجة في حينها حول مدى مساس بنود البروتوكول بسيادة الدول أما ابرز ملامحه فهي:

---

[1]– إسماعيل صبري مقلد، "**العلاقات السياسية الدولية، دراسة الأصول و النظريات**"، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ط1، 2010، ص 410.

[2]– المرجع نفسه، ص ص 410-411.

يطالب الدول التي تنظم إليه بتقديم إعلان شامل حول كل عناصر قدراتها ذات العلاقة بالنشطة النووية و يتضمن ذلك ما امتلكته من قبل ، ما تملكه و خططها المستقبلية، و يختلف ذلك عن النظام الأساسي في أن الدول كانت تعلن فقط عما ترغب.

يتمتع بعض مفتشو الوكالة في ظل البروتوكول الإضافي بتسهيلات غير محدودة كانت دائما محل خلاف أو عدم حسم ، أو موضع تفاوض في ظل النظام الأساسي، كحق استخدام كل الأجهزة المقدمة تكنولوجيا، و فحص السجلات وإجراء مقابلات مع المسئولين و إمكانية استخدام نظام الاتصالات الدولية و قدرات الأقمار الصناعية، و الحصول على المعلومات المتصلة بالنشاطات النووية لكن الأمور لم تصل إلى حد استخدام طائرات الهيلكوبتر كما حدث في العراق.

كما نصت هذه المعاهدة على أنه بعد أن مضى 25 عاما لنفاذ المعاهدة بعقد مؤتمر لتقرير مصيرها و بالفعل تم ع المؤتمر 1995 الذي اقر التمديد اللانهائي للمعاهدة و أيضا تم عقد مؤتمرات للمراجعة في عامين 2000 و 2005 و 2010.

و في عام 1997 تم التصديق على بروتوكول إضافي و الذي يلزم من يوقع و يصادق عليها بعدة التزامات قانونية أهمها الخضوع للمراقبة و التفتيش من قبل خبراء الوكالة في أي وقت و دون جدول سابق أو دون إخبار مسبق كما يخول خبراء الوكالة حق مراقبة و تفتيش أي منشأة تثور الشكوك بصددها.

من خلال دباجة المعاهدة و نصوصها يتضح لنا أن الأهداف التي تسعى معاهدة حضر انتشار السلاح النووي إلى تحقيقها تتلخص في الأتي:

1- حظر انتشار الأسلحة النووية، إلى الدول غير المالكة لها.
2- التزام جميع الأطراف الموقعة على المعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية وأن يكون ذلك ضمن تطبيق مبادئ و ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية على النشاط النووي السلمي
3- ضرورة الالتزام باستخدام التكنولوجية النووية للأغراض السلمية ، بما في ذلك أية منتجات فرعية قد تحصل عليها الدول غير الحائزة للأسلحة النووية .
4- التزام الدول غير النووية في المعاهدة بقبول ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية

لإبرام اتفاقات مع الوكالة بشأن المزايا التي تقدم لها من الدول النووية أو التي تتوافر فيها الوكالة بهدف استخدام التكنولوجية في الأغراض السلمية.[1]

6- معاهدة تجارة الأسلحة:

تم إبرام معاهدة تجارة الأسلحة في عام 2013 حيث تعتبر نقطة تحول في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لتنظيم التجارة في الأسلحة التقليدية، فلسنوات طويلة كان غياب أطر منظمة لهذه التجارة مصدر الإشكال النزاعات و خلق الاضطرابات الإقليمية و خلق الحضر المفروض من مجلس الأمن على الأسلحة، و تطوير الجهود المبذولة لتعزيز التنمية الاجتماعية و الاقتصادية.

و في خلال سنة واحدة من توقيع الاتفاقية كان نصف دول الأعضاء في الأمم المتحدة تم التوقيع على الاتفاقية بمعنى احتمال دخولها حيز التنفيذ قريبا، و تنفيذ هذه المعاهدة سيساهم في خلق بيئة أفضل في مراقبة خطر الأسلحة و العقوبات المفروضة فيا يتصل بها، فضلا عن تهيئة البيئة فيما يخدم الأنانية و حفظ السلام و تعزيز التنمية[2].

7- المعاهدة بين الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد السوفياتي لتحديد تجارة الأسلحة النووية تحت الأرض سنة 1974:

أبرمت المعاهدة في 3 جويلية 1974 يتضح من ديباجته الهدف منها تخفيض سباق التسلح النووي، من اجل تحقيق نزع عام و شامل للسلاح، تحت رقابة دولية في أقرب وقت ممكن.

نصت المعاهدة على حظر القيام بتجارب نووية، تحت الأرض بمقدام يزيد عن 150 كيلو طن، كما أن كل طرف سيقوم بتخفيض تجاري نووية تحت الأرض إلى أدنى حد و أن الطرفين سوف يستمران في مفاوضاتهما للوصول إلى التخلي عن جميع تجارب الأسلحة النووية تحت الأرض.

---

[1]- إسماعيل صبري مقلد، المرجع السابق ، ص ص 411-412

[2]- الأمم المتحدة ،" **نزع الأسلحة النووية و الكيميائية و التقليدية**"، نقلا عن الموقع، www.um.org ، بتاريخ 29 جوان 2016، على الساعة 13:11.

8- معاهدة حظر الأسلحة الكيميائية لعام 1993:

إن معاهدة حظر الأسلحة الكيماوية هي الجزء الأكثر حسما من أجزاء إطار العمل الدولي من اجل نزع الأسلحة الكيماوية و تحمل دول الأطراف فيها المسؤولية عن الوفاء بالتزاماتها بموجب المعاهدة ، و قد أقر الأطراف في المعاهدة خطة عمل جماعية يراد بها ضمان سريان مفعول إجراءات التنفيذ الوطني المحدد في المادة 8 من المعاهدة بحلول نهاية سنة 2005.

و كانت منظمة خطر الأسلحة الكيماوية (OPCW) قد أنشأت في عام 1998 بوصفها بالهيئة المنفذة للمعاهدة، و في الأعوام الأخيرة برزت مساعدة الدول في مسؤولياتها في مجال التنفيذ الوطني كمهمة حاسمة من مهمات هذه الهيئة.

إن تطور خطة عمل (OPCW) مثالا على كيف تستطيع دول العمل مع منظمة دولية و من خلالها توسيع تنفيذ التزاماتها وفق المعاهدة و جعل التنفيذ أكثر فاعلية ، وليس هناك إطار مماثل من أجل تعاون مؤثر في سبيل مراقبة الأسلحة البيولوجية (BW). [1]

المطلب الثاني: سيناريو الاستمرار

أولا: بقاء سباق التسلح بين الجزائر و المغرب لصالح الدولتين

الخبير محمد حمو يستبعد الحرب بشكل كبير، مبررا ذلك بثلاثة أسباب:

1- أي مواجهة سيكون فيها الطرفان معا خاسرين

2- لا يمكن لأي طرف أن يجازف بالمواجهة لأنه لا أحد لديه القدرة على مواجهة تبعات الحرب.

3- إذا وقعت الحرب بين البلدين فإنها ستكون قصيرة جدا أو محدودة في المكان و لن تتجاوز مدتها أسبوعا لأن المنتظم الدولي لا يسمح بذلك، و فضلا عن ذلك فإن المعطيات الجيوسياسية المبعثرة في المنطقة و التهديدات الأمنية الخطيرة لا تحتمل مواطنة من هذا الحجم ، و لهذا فإن القوى الكبرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية و فرنسا، تسمح بنشوب حرب تكون لها تبعات خطيرة على المنطقة.

---

[1]- سمير كرم، التسلح و نزع السلاح و الأمن الدولي، الكتاب السنوي 2005، بيوت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2005، ص 770.

و مع أن احتمالات نشوب الحرب ضئيلة، فإن السباق نحو التسلح متواصل، و مصادر السلاح متنوعة سواء من أروبا، أمريكا، روسيا و حتى إسرائيل، ففي تقرير رسمي بريطاني صدر حديثا (département for business and innovation and kille)فإن إسرائيل تبيع منذ أكثر من خمس سنوات، معدات و تجهيزات عسكرية متطورة للمغرب و الجزائر ، و هي تجهيزات عسكرية إسرائيلية تحمل ترخيصات بريطانية.

ثانيا: توقف سباق التسلح بين الجزائر و المغرب

في العقود الأخيرة من المنتظر أن يعرف سباق التسلح بين المغرب و الجزائر تراجع كبير عام 2017، حسب تقرير عسكري مع التزام الجزائر بتجميد اقتناء الأسلحة لفترة 5 سنوات، فهي تنوي شركات عالمية تقديم عروض صيانة خاصة لمعدات البلدين العسكرية.

و كشفت يومية المساء في عدد الثلاثاء 212 يونيو نقلا عن مصادر بوزارة الدفاع الجزائري ، أن قرار الجزائر وقف استيراد السلاح لفترة قد تصل إلى 5 سنوات ، مرجعه إلى توجيهات سياسة التقشف المالي التي بدأتها الحكومة بسبب التراجع الكبير لمداخيل النفط الجزائري.

و أشارت المصادر ذاتها إلى أن المؤسسة العسكرية في الجزائر ترغب في تخفيف الأعباء المالية بسبب تراجع مداخيلها ، حيث ارتاد المسئولون الجزائريون تجميد صفقات التسلح و الاكتفاء بالترسانة العسكرية التي يتوفر عليها الجيش الجزائري . [1]

و كشفت المصادر نفسها أن أغلب الصفقات التي وقعتها الجزائر مع شركات دولية متخصصة في صناعة السلاح، ستنتهي في سنة 2018، مما يعني أن عام 2018 سيكون عام تسليم الأسلحة إلى الجزائر.

و بدأت الشركات العالمية المتخصصة في الصناعة الحربية في نهج سياسة تسويقية جديدة تتمثل في تقديم عروض لصيانة و تحسين قدرات المعدات العسكرية التي تتوفر عليها الدول ، حيث

---

[1]– بدون كاتب، "**توقف سباق التسلح بين المغرب و الجزائر**"، بديل الرباط، نقل عن الموقع بديل: www.edil.info يوم 30 جوان على الساعة 14:46.

تعتبر شركة رايتون الأمريكية في هذا الإطار تقديم عرض للمغرب لإدخال التحسينات على دبابات "باتون" التي تعود لإلى فترة الستينات و زيادة سرعتها بأثمان معقولة تجنبه اقتناء أخرى جديدة.[1]

المطلب الثالث: سيناريو الزوال تعقد قضية الصحراء الغربية

من الواضح أن مشكلة الصحراء الغربية تعد أعقد المشكلات، حق تقرير المصير التي نالت جهدا واهتماما دوليا لحلها لا يتناسب مع تحقق من نتائج ورجع ذلك إلى التعقيدات و الخلافات البيئية التيس ارتبطت بها.

فمنذ أن تناولت الأمم المتحدة مشكلة الصحراء الغربية في السبعينات لم تبتعد عنها خلال الفترة الممتدة بين عامي 1982-1984 لدخول منطقة الوحدة الأفريقية طرفا مباشرا في محاولة لحسم النزاع (لجنة المتابعة الأفريقية) إلا أنها لم تحقق أية نتائج إيجابية ، و لذلك أعيد ملف المشكلة مرة أخرى للأمم المتحدة و مع ذلك استمر العجز ألأممي في إيجاد تسوية نهائية للمشكلة.[2]

و إذا كان دور منظمة الوحدة الأفريقية لم يرقى إلى مستوى تقديم حل حاسم للمشكلة مقارنة بما قامت به المنظمة من أدوار مشابهة في مشكلات عديدة ، إلا أن التساؤل المطروح حاليا يدور حول كيفية تعامل الاتحاد الأفريقي مع ملف الصحراء الغربية و خاصة أن الأهداف التي تنشأ من اجلها مختلفة عن أهداف منظمة الوحدة الأفريقية، حيث يركز الاتحاد الأفريقي على قضايا التنمية و تحقيق مستوى المعيشة مرتفع، و دعم قضايا الإصلاح السياسي و نشر الديمقراطية و تحسين حقوق الإنسان و لذلك فإن دخول الاتحاد الأفريقي طرفا في المشكلة ربما يشكل عائقا أمام تقدمه و لذلك فهو أمام خيارين:

1- **الخيار الأول:** القيام بدور فاعل و هو خيار صعب لأنه يتطلب طرق تسوية عادلة ترضي جميع الأطراف، خاصة المغرب و الجزائر، و من ثم سيكون عليه تقديم حل جديد بعد فشل الحلول السابقة.

2- يضل الاتحاد عازما على التدخل و الابتعاد عن المشكلات التي تواجهه و خاصة انه في مرحلة تكوين مؤسساته التشريعية و التنفيذية.

---

[1]- بدون كاتب، المرجع السابق.

[2]- أحمد محمد الرشيدي، المرجع السابق، ص 68.

و رغم المساعي الأممية لإيجاد حل لمشكلة الصحراء الغربية حيث تعددت قرارات مجلس الأمن بشأن الخيارات المطروحة و التي تمثلت في خيار الاستفتاء و خيار الاتفاق و خيار التقسيم ، إلا أن الحل الوحيد المقبول من جانب الشعب الصحراوي هو قيام جمهورية الصحراء العربية الديمقراطية و الاعتراف بسيادتها ، و في ذات الوقت أعلن المغرب عن خطة الحكم الذاتي تحت السيادة المغربية ، إلا أن غياب الثقة بين الطرفين و ضعف احتمالات بنائها من جديد، إضافة إلى وجود صحراويين يؤيدون الموقف المغربي ، لذلك فإن هذا الخيار و إن بدا جامعا بين رغبة المغرب في السيادة و نزعة البوليساريو فهو نوع من الاستقلال ، يواجه بصعوبات كبيرة ، و خاصة من جانب جبهة البوليساريو و ذلك لاعتقادهم بسعي أنصار المغرب إلى تحويل الحكم الذاتي واندماج كلي في كيان المغرب إضافة إلى عدم وضوح الجوانب الدستورية و السياسية في الحكم الذاتي المقترح و احتمال سعي الطرفين في حالة هذا الخيار إلى التأثير على هذه الجوانب لتحقيق مزيد[1] من الاستقلال بالنسبة للبوليساريو و للتخفيف منه بالنسبة للمملكة المغربية و من ثم ستبقى المشكلة بدون حل نهائي إلى أن يوافق لأحد الأطراف على تقديم بعض التنازلات في موقفه اتجاه الطرف الآخر.

أولا: الحلول المقترحة لقضية الصحراء الغربية:

إن المواطن الصحراوي لا يحق له الإدلاء برأيه حول القضايا المصيرية ما لم يمنح الضوء الأخضر ممن نصبوا أنفسهم أوصياء ، على المشروع الوطني، و كل من يتجرأ على كسر هذه القاعدة سيتم اتهامه بالخيانة و العمالة و تهديد المشروع الوطني، بالعودة إلى القرار الصادر عن مجلس الأمن الدولي 2218 الذي يدعو طرفي النزاع إلى التوصل إلى حل سياسي عادل و دائم يقبله الطرفين و يفضي إلى تقرير مصير شرق الصحراء الغربية طبقا لمبادئ و أهداف ميثاق الأمم المتحدة.

من الوهلة الأولى يبدو التناقض واضحا فيما يريده التنظيم الدولي، لان الجميع على علم أن المغرب يرفض تقرير مصير الشعب الصحراوي و بالتالي سيستحيل على جبهة البوليساريو الاتفاق معه على حل يكفل تقرير مصير الشعب الصحراوي ، فالمغرب دوما يرحب بالحل المتفق عليه

[1]– بدون كاتب، "**توقف سباق التسلح بين المغرب و الجزائر**"،مرجع سابق.

المقبول من الجميع في إشارة منه إلى الحكم الذاتي، رغم أن هذا الأخير لم يتفق عليه إلا مع طرف واحد و هو طرف خارج النزاع (فرنسا).

و إذا ما سلمنا أن هذه هي القاعد التي يريد المنتظم الدولي اعتمادها كحل للقضية الصحراوية رغم تناقضها، أصبح من الواجب البحث عن الحل السياسي العادل الذي يقبل الطرفين و يقضي إلى تقرير مصير الشعب الصحراوي.[1]

1-المفاوضات و الاستفتاء:

من الأخطاء الشائعة اعتبار الاستفتاء أو المفاوضات حلا للقضية الصحراوية لأن المفاوضات و الاستفتاء ما هي إلا آليات من أجل التوصل إلى حل و بالتالي فإن دخول القضية الصحراوية إلى التفاوض سيكون في إطار ما حدده قرار مجلس الأمن الدولي بحل متفق عليه بين أطراف النزاع.

و هذا يعني أن كافة الحلول التي سبق رفضها من طرفي النزاع سيتم استبعادها في عملية التفاوض من أجل الوصول إلى حل ووفقا لهذا المبدأ فإن آلية تقرير المصير عن طريق الاستفتاء تبدو مستبعدة بسبب الاختلاف حول لائحة أسماء الأشخاص الذين يحق لهم المشاركة في الاستفتاء، كما أن مقترح الحكم الذاتي يبدو مستبعدا بسبب الرفض الصحراوي ، يضاف إلى هذا مقترحات أخرى على قرار الاتفاق ، الإطار الذي قدمه المبعوث الأمريكي "جيمس بيكر" عام 2001 و هو المقترح الذي رفضته جبهة البوليساريو ، و مشروع بيكر الثاني الذي ينص على حكم ذاتي لمدة خمس سنوات ثم يليه الاستفتاء في حق تقرير المصير و هو المقترح الذي رفضه المغرب ، فالحل المتفق عليه و المقبول من طرفين يعني أن شعارات القيادة الصحراوية و ما يريده العدو المغربي خارج دائرة هذه الحلول ، الاستفتاء الذي تدعي القيادة الصحراوية إصرارها عليه في تصريحاتها الرسمية التي تدرك أكثر من غيرها استحالة تنفيذه بسبب العراقيل المغربية و عجز النظام الصحراوي و المنتظم الدولي

[1]- سعيد زروال، "**هل هناك حل سياسي يرضي الطرفين**" ، نقلا عن الموضع الالكتروني www.futursahara.net بتاريخ 29 جوان 2016، على الساعة 1:30.

الضغط على المغرب من أجل إجباره على تنظيم الاستفتاء الصحراوي الغربية، كما أن العدو المغربي فشل في تسويق مشروع الحكم الذاتي خاصة في المناطق الصحراوية المحتلة.[1]

2-وضع المنطقة تحت إدارة المينورسو:

و هذه إحدى المقترحات التي قدمها الخبير القانوني الدولي ، هامس كوريل و ذلك بتطبيق نموذج تيمور الشرقية التي كانت تدار من قبل البعثة الأممية قبل استقلالها ، إلا أن هذا المقترح يبدو غير واقعي في حالة الصحراء الغربية ، لأن الأمم المتحدة عجزت عن توسيع صلاحيات المينورسو.

لتشمل مراقبة حقوق الإنسان بسبب الضغط الفرنسي، ما يعني أن توسيع صلاحياتها لتشمل إدارة كل مناحي السيادة الصحراء الغربية في الوقت الراهن في ظل غياب الإدارة الدولية. [2]

3- إعادة المنطقة للإدارة الاسبانية:

و هي كذلك إحدى المقترحات التي قدمها الخبير القانوني الدولي "هامس كوريل" و يقوم المقترح على مطابقة اسبانية يتحمل مسؤوليتها كقوة إدارية في الصحراء الغربية، و هي المسؤولية التي تخلت عنها في فيفري 1976، و يعني هذا المقترح إعادة القضية إلى نقطة الصفر.

4-اعتراف مجلس الأمن بالصحراء الغربية كدولة ذات سيادة:

و هي كذلك إحدى المقترحات التي قدمها الخبير القانوني الدولي "هامس كوريل" ، ويبقى هذا المقترح رهين بضمان إجماع في مجلس الأمن الدولي و أغلبية أعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة.

5-خيار التقسيم:

ظهرت فكرة التقسيم أثناء عهدة الأمين العام لأمم السابق "كوفي عنان" ، و قالت مصادر أن الطرف الجزائري يقف وراء خيار التقسيم رغم نفي الجزائر لذلك، و ينص المقترح على اقتسام الأراضي و فق حدود اتفاقية "مدريد" و رغم تعبير طرفي النزاع عن رفضهم لهذا الحل إلا أنه يبدو

---

[1]- سعيد زروال، "**هل هناك حل سياسي يرضي الطرفين**" المرجع السابق.

[2]- المرجع نفسه.

الأكثر واقعية و الأقل ضررا في الوقت الحالي، بحكم أن كلا الطرفين يمكنه إيجاد مبررات لقواعده الشعبية، و جبهة البوليساريو يمكنها إقناع القاعدة الشعبية. [1]

6-الفدرالية و الكونفدرالية:

الفيدرالية تعني الاتحاد الاختياري أي التعايش المشترك بين الشعوب و الأقليات ، و حتى بين الشعب الواحد في أقاليم متعددة كما هو الحال في ألمانيا و الاتحاد الاختياري هو أحد ممارسات حق تقرير المصير المنصوص عليه في العهود و المواثيق الدولية لحقوق الإنسان و ميثاق الأمم المتحدة.

أما الكونفدرالية، فهي اتحاد بين دولتين أو أكثر من الدول ذات الاستقلال التام و من خلال تعريف مصطلحي الفيديرالية و الكونفدرالية يتضح لنا أن خيار الفدرالية سيكون مرفوضا من جبهة البوليساريو باعتباره نسخة طبق الأصل من مقترح الحكم الذاتي، كما أن الكونفدرالية ستلقى رفضا من قبل المغرب باعتباره حلا يمنح الشعب الصحراوي شبه الاستقلال التام في إدارة مصيره و هو ما يرفضه المغرب من احتلاله للصحراء الغربية.

7-إنهاء مهمة الأمم المتحدة "المينورسو":

تبدو هذه الخطوة مستبعدة في الوقت الراهن لأن الإعلان عن إنهاء مهام "المينورسو" يعني إعلان الحرب في منطقة الصحراء الغربية و هو الأمر الذي يخشاه الجميع بسبب الرغبة في إبقاء الاستقرار في هذه المنطقة.

8-استقرار الأمن الواقع:

إن اكبر خطر في مستقبل الشعب الصحراوي و القضية الصحراوية هو استمرار أمر الواقع الذي لا ينتج عنه إلا مزيدا من الضعف لجبهة البوليساريو، و المستفيد الأول من هذا الوضع هو المغرب الذي سيعمل جاهدا على ضمان استمراره طالما أنع غير متضرر منه ، واستمرار الأمر الواقع يعني الموت البطيء للشعب الصحراوي في الحرية و الاستقلال ، و يبدو أن الهدف الخفي للمغرب من استمرار أمر الواقع هو ضمان عدم عودة اللاجئين الصحراويين ، لأن عودة اللاجئين

[1]– منذر الفضل، "**شكل دولة القانون و نظام الحكم المدني**"، جريدة المؤتمر، العدد 308، ص 14.

الصحراويين غلى المناطق المحتلة من شأنها أن تخلق واقع جديد يستحيل فيه على المغرب أو على أية قوة السيطرة عليه و هو الواقع الذي يخشاه الجميع ، و الدليل على هذا هو رفض المغرب لمشروع بيكر الثاني[1] الذي ينص على السماح لكافة المستوطنين المغربيين الذين استوطنوا في الصحراء الغربية قبل عام 2000 بتصويت استفتاء تقرير المصير و هذا ما يعني النتيجة ستكون لصالح المغرب إلا أن المغرب رفض المشروع مما يدل على أن هناك نوايا خفية لمنع عودة اللاجئين إلى المناطق الصحراوية المحتلة.

ثانيا: الحلول المتبقية أمام البوليساريو:

1-العودة للكفاح المسلح:

يحظى هذا الخيار بنسبة تأييد كبيرة في القواعد الشعبية الصحراوية خاصة الشبانية، إلا أن هذا الحل يبدو مستبعد لأن القيادة الصحراوية غير جادة في تهديداتها بالعودة إلى الحرب، و الدليل على ذلك تصريحاتها الكثيرة التي تهدد فيها بالعودة إلى الحرب دون تجسيد ذلك على أرض الواقع لأن من يريد العودة للحرب عليه بالاهتمام بمؤسساته العسكرية ، إضافة إلى أن أكبر حليف خارجي للبوليساريو سبق و أن أدى معارضته لعودة الجبهة للكفاح المسلح، من خلال تصريحات سابقة لرئيس الجزائر "عبد العزيز بوتفليقة" ، كشفت عنها وثائق "ويكليكس" الأمريكية يقول فيها أن الجزائر لن تسمح باتخاذ أراضيها كقواعد خلفية في حالة عودة الحرب إلى الصحراء الغربية و هو ما يعني نظريا استحالة عودة الحرب بصفتها القديمة.

2-العصيان المدني الشامل:

و هو الحل الأكثر واقعية من أجل فرض إرادة الشعب الصحراوي على المنتظم الدولي، إلا أن هذا الحل يبقى رهين بوعي الرأي العام الصحراوي ، خاصة الأغلبية الصامدة في الأراضي المحتلة.

3-الرهان على ملف حقوق الإنسان:

هناك من يراهن على أن ضمان حماية دولية لحقوق الإنسان من شأنه أن يصل إلى حل نهائي للقضية الصحراوية ، الحل قد يبدو أقرب إلى الحلم منه إلى الواقع، لأن الطرف الصحراوي ببساطة قيادة جبهة البوليساريو غير مؤهلين للدخول في معركة حقوقية بسبب سجلهم الأسود في حقوق

[1]- منذر منفذ، المرجع السابق، ص 15

الإنسان، و أن وصول ملف الانتهاكات المغربية لحقوق[1] الإنسان لأي محكمة دولية يقاضيه المغرب بملف موازي لانتهاكات القيادة الصحراوية، و خير مثال ما جرى في المحكمة الوطنية الإسبانية.

4-الثروات الطبيعية:

تبدو معركة الثروات الطبيعية أكثر إيجابية للطرف الصحراوي من ملف حقوق الإنسان، هذا إن لم يحاول المغرب مقاضاتها كذلك بملف المساعدات الإنسانية لمخيمات اللاجئين، إلا أن هناك مجالا كبيرا من اجل التضييق على المغرب خاصة لدى الشركات العالمية التي تخشى على سمعتها في السوق الاقتصادية ، و رغم إيجابياتها إلا أنه لم يتوقع أن يكون لها تأثير في فرض حل للقضية الصحراوية.

5-تغيير معطيات الأمر الواقع:

تبدأ عملية تغيير معطيات الأمر الواقع بإعطاء أهمية للمناطق المحررة و مباشرة مشاريع إعمار جدية، و العمل على توطين أكبر عدد ممكن من اللاجئين في هذه المناطق و محاولة فتح منفذ على المحيط الأطلسي بمنطقة الكويرات، عن طريق تنسيق مع موريتانيا و العمل على تنظيف محيطها من الألغام التي خلفتها الحرب، و البحث عن مشاريع لدخل اللاجئين ، لأن الخطأ الأكبر الذي وقعت فيه القيادة الصحراوية منذ عام 1991 هو عدم التفكير في ضمان دخل ثابت للمواطن البسيط الذي هو رأس مال الثورة الصحراوية مما نتج عنه عجز كبير في قدرة العائلات الصحراوية على التغلب على مصاريف الحياة اليومية بسبب انعدام أي فرص للدخل بمخيمات اللاجئين، و غياب المشاريع الاستثمارية، و عدم السماح للمواطنين الصحراويين بالعمل في سوق العمل الجزائرية رغم أن الاتفاقية العالمية للاجئين تكفل لهم حق العمل في البلد المضيف.[2]

[1]- سامي عبد الحمان، "**البدايات و الآفاق**" ، منشورات حزب الشعب الديمقراطي، مطبعة 05، كوردستان، 1988، ص 131.

[2]-المرجع نفسه، ص 131.

خاتمة الفصل:

و في الأخير نستخلص أن سباق التسلح في المستقبل سيكون من أكبر القضايا اهتماما على خلاف التنمية التي أصبحت مهمشة مما قد يؤدي إلى مشكل آخر اكبر من تحقيق أمنها.

خاتمة:

في ظل التحديات و المؤثرات التي شهدها العالم من خلال الحروب العالمية سارعت الدول إلى زيادة حدة التسابق نحو التسلح عن طريق تكديس الأسلحة و ذلك بغية الحصول على القوة لمواجهة أي عدوان مفاجئ و غير محتمل خاصة بين الدول الكبرى ، بحيث نجد أن سبب اندلاع الحرب العالمية الأولى كان سباق بحري بين المملكة المتحدة و ألمانيا الإمبراطورية و أيضا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية بعد إلقاء الولايات المتحدة ألأمريكية قنبلتين ذريتين على كل من مدينتي هيروشيما و ناغازاكي البيانيتين سنة 1945، و في ذلك الوقت ساد نظام دولي جديد قائم على صراع سياسي واقتصادي وإيديولوجي ، الغاية منه التفرد بالسيادة العالمية و الهيمنة حيث قامت الولايات المتحدة الأمريكيبة و الاتحاد السوفياتي بالسباق فيما بينها من أجل اكتساب أكبر قدر ممكن من الأسلحة . و بعد نهاية الحرب الباردة انفردت الولايات المتحدة الأمريكية بالسيادة العالمية إلا أنه لم تمضي سوى فترة قصيرة من الزمن ، أعلن الاتحاد السوفياتي بأن السلاح لم يعد حكرا على الولايات المتحدة الامريكية وحدها، و بدأت حدة سباق التسلح و دخلت فيما بعد فرنسا ، بريطانيا ثم الصين الشعبية ، و تكاثرت التجارب و المخزون منه كما و نوعا ، ثم انتقل السباق إلى دول جنوب المتوسط خاصة دول المغرب العربي و هذا ما نجده في الجزائر و المغرب ،بحيث تقوم هاتين الأخيرتين بشراء أكبر عدد ممكن من الأسلحة و نظرا للخلافات الموجود فيما بينهما كالنزاع الحدودي الذي تمحور حول مدينة تندوف، و بعد استقلال الجزائر ، طالبت المغرب من الجزائر إرجاعها لكن الأخيرة رفضت مما أدى إلى وقوع حرب الرمال سنة 1963، و إلى جانب هذا وجود مشكلة الصحراء الغربية ، عندما تدخلت الجزائر و ساندت جبهة البوليساريو ضد المغرب ، كل هذه الأسباب أدت بهما إلى التسابق نحو التسلح بغية اكتساب القوة ، و إلى إنفاق الكثير من الأموال لشراء الأسلحة و تكديسها، بحيث نجدهما تنفقان الملايير من الدولارات و تحتلان المرتبة الأولى في أفريقيا من حيث الإنفاق العسكري بنسبة 56 بالمائة و ذلك خلال السنوات الأخيرة من سنة 2011 حتى سنة 2015.

حيث قامت المغرب بعقد صفقات مع أمريكا لشراء الأسلحة بداية من سنة 2005 إلى غاية 2008 بقيمة 2.5 مليار دولار و قامت بتحديث الجيش الخارجي بـ 460 مليار درهم و بتسليم

102 مدرعة من صنع بلجيكي في إطار صفقة سرية أبرمت بين البلدين سنة 2008، حيث تشير بعض التقارير الحديثة إلى أن المغرب يخصص ما بين 4 بالمائة و 6 بالمائة من الناتج الوطني الإجمالي لنفقاته العسكرية و بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ، قامت برفع ميزانية التسلح و بإحداث صندوق لفائدة القوات المسلحة المغربية الذي يسمى بصندوق شراء و إصلاح معدات الجيش.

أما الجزائر خلال 1976-1990 أنفقت 9 بليون دولار على الأسلحة و التجهيزات العسكرية الأخرى، و حرصت على تخصيص إعتمادات مالية مهمة في تحديث الجيش و تطوير عتادها الحربي و ترساناتها القتالية، ففي سنة 2001 وقعت على اتفاقية مدتها 10 سنوات للتعاون العسكري التقني مع روسيا، و زادت ميزانية الدفاع بـ 13 بالمائة سنة 2002، و خلال أربع سنوات ما بين 2010-2014 اقتنت 3 بالمائة من صادرات السلاح العالمي واحتلت بذلك المرتبة 11 عالميا ، و كل هذا بسب المخاطر التي تواجهها منطقة المتوسط المتمثلة في خطر الإرهاب والخوف من وقوع حرب أو أي هجوم عسكري من طرف دولة ما على أخرى، و هذا ما يدفعهما للسباق نحو التسلح واكتساب القوة للتمكن من الردع.

فالنزاعات حول مناطق النفوذ أحد أهم الأسباب التي تدفع دول منطقة المتوسط إلى تعزيز قدراتها الدفاعية، فرغبة دول منطقة المتوسط في الهيمنة و السيطرة هو أكبر دافع للسباق نحو التسلح لإظهار قوتها على الساحة الدولية، و أيضا التهديدات الأمنية الجديدة كالإرهاب و الجريمة المنظمة و تبييض الأموال و غيرهم سببا لسعي الدول نحو التسلح للتصدي لها و الحد منها.

أما بالنسبة و الجزائر و المغرب، فالنزاع الحدودي الموروث عن الاستعمار و مشكلة الصحراء الغربية أدى بهما للسباق نحو التسلح لحماية أنفسهما و تعزيز قدراتهما الدفاعية.

لذلك يجب على الدول في العالم ككل أن يسارعوا للحد من سباق التسلح و ذلك عن طريق إيجاد حلول لها بالتفاهم و عقد المؤتمرات و توقيع المعاهدات و فرض العقوبات على من يلتزم بها، و توجيه نظرهم إلى التنمية التي أصبحت مهمشة و إعطاء لها الأهمية، لأن الدولة تحتاج إلى التنمية كما تحتاج إلى الأمن فتقدم الدول يقاس مستواها في التنمية و قدراتها الدفاعية، لذلك لا يجب أن تتوجه فقط نحو التسلح و التخلي عن المجالات الأخرى.

I – المراجع باللغة العربية:

1/– الكتب:

1–الرشيدي أحمد محمد ، "**التسوية السلمية لمنازعات الحدود و المنازعات الإقليمية في العلاقات الدولية المعاصرة**"، دولة الإمارات العربية المتحدة، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، ط1، 2000.

2–صبري مقلد إسماعيل، "**العلاقات السياسية الدولية، دراسة الأصول و النظريات**"، مصر، القاهرة: المكتبة الأكاديمية، ط1، 2010.

3–كونوار إيفيان ،" **نزع السلاح التسريح و إعادة الإدماج**"، مبادئ التدخل و الإدارة ، عمليات حفظ السلام، معهد تدريس عمليات السلام، د.ب.ن، الطبعة العربية، 2009.

4–المديني توفيق ،" **إتحاد المغرب العربي بين الإحياء و التأجيل**"، دمشق: منشورات اتحاد كتاب العرب ، 2006.

5–فونتنال جاك ، "**العولمة الاقتصادية و الأمن الدولي، مدخل إلى الجيواقتصادي**"، (ترجمة: محمود إبراهيم)، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2009.

6–سويلم حسام الدين محمد ،" **نظام الدفاع الصاروخي القومي الأمريكي**"، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، 2003.

7–خليل خليل حسين، "**قضايا دولية معاصرة، دراسة موضوعات في النظام العالمي الجديد**"، بيروت: دار المنصل اللبناني، رأس النبع ، ط1، 2007 .

8–محمد طاهر رانية، "**السلاح النووي بين مبادئه الشرعية الدولية و حتميات القوة**،" مصر، القاهرة: المكتب العربي، المعارف، ط1، 2014.

9–عبد الرحمان سامي ، "**البدايات و الآفاق**" ، منشورات حزب الشعب الديمقراطي، د.ب.ن، مطبعة كوهل، كوردستان، 1988.

10- كرم سمير ،" **التسلح و نزع السلاح و الأمن الدولي**"، الكتاب السنوي 2003، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2004.

11- رجب سها عيد ، "**نزاعات الحدود في العالم العربي في نهاية القرن العشرين إلى بداية القرن الواحد و العشرين**"، القاهرة: مركز المحروسة للنشر و الخدمات الصحفية و المعلومات، ط1، 2009.

12- الشاعري صالح يحي ، "**تسوية النزاعات الدولية سلميا**"، القاهرة: مكتبة مدبولي ستة ،ميدان طلعت حرب، ط1، 2002.

13- رزيق المخادمي عبد القادر ،" **سباق التسلح الدولي، الهواجس و الطموحات و المصالح**" ، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2010.

14- رزيق مخادمي عبد القادر ، "**نزاعات الحدود العربية**"، القاهرة: دار الفجر للنشر و التوزيع، 2004.

15- صدوق عمر ،" **قضية الصحراء الغربية في إطار القانون الدولي و العلاقات الدولية**"، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ، 1984.

16- النراوى فتيحة ، مهنا محمد نصر ، "**أصول العلاقات السياسية الدولية**"، مصر، الإسكندرية: منشأة المعارف بالإسكندرية، .د.س.ن.

17- بيكر فيليب نويل ،"**سباق التسلح، برنامج لنزع السلاح في العالم**"، الكتاب الحائز على جائزة نوبل، د.ب.ن، 1959 .

18- بركات محمد، "**مشكلات الحدود العربية، أسبابها النفسية و آثارها السلبية**"، مصر، القاهرة: أطلس للنشر و الإنتاج الإعلامي، ط1، سنة 2005.

19- العزة محمد محمود،" **النظام العالمي الجديد و العرب**"، عمان: مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع ، 2010.

20- معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، "**التسلح و نزع السلاح و الأمن الدولي**" ، ترجمة: حسن حسن، عمر الأيوبي، مركز دراسات الأبحاث العربية، 2005.

21- خليل نبيل ، "**ملف التسلح العربي**"، لبنان، دار الفارابي ، 2007.

22- بدون كاتب، وزارة الإعلام و الثقافة، الصحراء الغربية، "**القرارات الدولية حول تصفية الاستعمار**"، الجزائر، بن عكنون: ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، د.س.ن.

23- ميتكس هدى ، السيد صدى عابدين،" **قضايا الأمن في آسيا**"، مصر: مركز الدراسات الآسياوية، 2004.

24- غريفتشن مارتن، أوللاهان تيري ، "**المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**"، الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2008.

25- الرشيدي احمد محمد ، "**التسوية السياسية لمنازعات الحدود و المنازعات الإقليمية في العلاقات الدولية المعاصرة**"، الإمارات: مركز الإمارات للبحوث الإستراتيجية، ط2000،1.

<u>2- المعاجم:</u>

1- عامر مصباح، "**معجم العلوم السياسية و العلاقات الدولية**"، الجزائر: دار الكتاب الحديث، ب.ط ، 2010.

<u>3- الموسوعات:</u>

1-الأيوبي الهيثم ، **الموسوعة العسكرية** ، الجزء الثاني، لبنان: المؤسسة العربية للدراسات و النشر، ط2، 2003.

2-إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، "**الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية (عربي انجليزي)**"، الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب، 2005.

3-عبد الوهاب الكيالي، "**موسوعة السياسة**"، الأردن، بيروت: دار الفارس للنشر و التوزيع، عمان، 1990، ط1.

4- الرسائل و المذكرات الجامعية:

-مذكرات الماجستير:

1-عمرون محمد، "**تطور نزاع الصحراء الغربية من الانسحاب الاسباني إلى مخطط بيكار الثاني 1975-2005**"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم السياسية و الإعلام، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر بن يوسف.

2- محمد إبراهيم، "**الجزائر و الأمن الإقليمي**"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في القانون الدولي و العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية و الإعلام، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2004.

4- المجلات:

1- بوقارة حسين،" **السياسة الخارجية الأمريكية في منطقة المغرب العربي، مع التركيز عن النزاع في الصحراء الغربية**"، المجلة الجزائرية، للعلوم السياسية و الإعلام، جامعة الجزائر، العدد 62، شتاء 2002-2003.

2-عدنان محمد عبد الله ، "**مجلة الرسالة**"،" **نزع السلاح**"، العدد 50.

5- التقارير:

1-تقرير: **الجزائر و المغرب هل تتجهان إلى صدام عسكري واسع ؟** ، المغرب العربي للدراسات و التوثيق المعلوماتي: 17-12-2014.

2-زكريا حسين، "**الأمن القومي**" ، محاضرة في الدراسات الإستراتيجية، مصر: أكاديمية ناصر العسكرية، 2005.

6- الجرائد:

- الفضل منذر، "**شكل دولة القانون و نظام الحكم المدني**"، جريدة المؤتمر، العدد 308.

أ- الجريدة الرسمية الجزائرية:

1-ج.ج.د.ش، قانون المالية 2005، العدد 85، السنة 41، الخميس 30 ديسمبر 2004.

2-ج.ج.د.ش، قانون المالية 2006، العدد 85، السنة 42، السبت 31 ديسمبر 2005.

3-ج.ج.د.ش، قانون المالية 2011، العدد 80، السنة 47، الخميس 30 ديسمبر 2010.

4-ج.ج.د.ش، قانون المالية 2012، العدد 72، السنة 51، الأحد 30 ديسمبر 2011.

5-ج.ج.د.ش، قانون المالية 2013، العدد 68، السنة 52، الثلاثاء 31 ديسمبر 2012.

6-ج.ج.د.ش، قانون المالية 2014، العدد 78، السنة 53، الأربعاء 31 ديسمبر 2013.

7-ج.ج.د.ش، قانون المالية 2015، العدد 72، السنة 54، الخميس 31 ديسمبر 2014.

8-ج.ج.د.ش، قانون المالية 2016، العدد 72، السنة 55، الخميس 31 ديسمبر 2015.

ب- الجريدة الرسمية المغربية:

1-م.م، قانون المالية 2001، العدد 4861، السنة 90، الفاتح يناير 2001.

2-م.م، قانون المالية 2006، العدد 5382، السنة 95، 29 ديسمبر 2005.

3-م.م، قانون المالية 2011، العدد 5904، السنة 100، 30 ديسمبر 2010.

II- المراجع باللغة الفرنسية:

1- Boussous Sébastien et Wasinski Christophe, "**Armement et désarmement nucléaire**", Bruxelles, Belgique : édition scientifique international, 2015.

2- François Jean Guilaudis," **la maitrise des armement et le désarmement** ", France : office des publications universitaires, 2005.

3- Lacoste Yves, "**géopolitique, la langue l'histoire d'aujourd'hui,"** l'a rousse 2009, pour la présente édition, Espagne.

4- Lacoste Yves," **la géopolitique de la méditerranée** ", édition, scientifiques, international, Bruxelles , Belgique, 2011.

5- Mutin George - **"Géopolitique du monde Arabe**", 3éme édition, France ; Gremmo-maison de l'Orient, 2009.

6- Perrous François, "**le désarmement et la déstabilisation de économie de marché par les inttustries atomique et spatiale**" , France , Presses universitaire de France, 1965 .

7- Stora Benjamin, Algérie-Maroc : **"l'histoire parcellaire, destins croisés"**, Paris : édition Zellige, 2002.

Revues

1- Segwa Imnas Antoni, **« La question du Sahara, occidental dans la dynamique géopolitique du Maghreb »**, Confluence méditerranée, n° 31 automne 1999.

III- المراجع باللغة الانجليزية:

1- Etzioni Amantat, "**institue of xar and peace studies**" , Colombia University.

2- Article word politics, volume 42, issure 4, 1990.

3- Shubik Martin, "**on the study of disarmament and exaltation**", department of industrial, yal university.

- مواقع الانترنت:

1- أبو سن يوسف عمارة ،" **سباق التسلح منذ فجر التاريخ حتى عصر الدمار الشامل**"، نقلا عن موقع الانترنت www.sdanelite.com ، يوم 15 جوان 2016، الساعة 14:30.

2- الفخاري محمد ، "**السباق نحو التسلح إلى أين ؟**"، نقلا عن الموقع: //:http www.ahwar.org بتاريخ 2016/05/23، على الساعة 17:37.

3- التجديد، "**أزمة العلاقات المغربية الجزائرية و مشكلة الصحراء الغربية**" ، نقلا عن الموقع http:// www.maghreb.بتاريخ 15-05-2016، الساعة 14:30 .

4- الأعرابي رضا ،" **المغرب الجزائر، التعايش أم القطيعة**"، نقلا عن الموقع: //:http www.hespress.com.بتاريخ 23-05-2016، الساعة 17:37

5- الأمم المتحدة،" **نزع الأسلحة النووية و الكيميائية و التقليدية**"، نقلا عن الموقع، www.un.org يوم 29 جوان 2016، على الساعة 13:11.

6- السلاح، نقلا عن الموقع: http:// www.marefa.org/index.php يوم 14-03-2016 على الساعة 10:30.

7- البحر الأبيض المتوسط، نقلا عن الموقع : /http:// ar.wikipedia.org/wiki يوم 16-03-2016 على الساعة 13:59.

8- بدون كاتب، "**توقف سباق التسلح بين المغرب و الجزائر**"، بديل الرباط، نقل عن الموقع بديل: www.badil.info يوم 30 جوان على الساعة 14:46.

9- بوخمسين عماد ، "**تجارة السلاح في العالم...1120 بليون دولار** "، نقلا عن الموقع: http:// www.annaharkw.com.بتاريخ 21-08-2016 ، الساعة 14:45.

10- بدون كاتب ، **ارتفاع الإنفاق العسكري في الجزائر إلى 165 مليار دولار آفاق 2020.** نقلا عن الموقع : www.alkhabar.com/press/article.، يوم 04 سبتمبر 2016.على الساعة 14:10.

11- " **تطور سباق التسلح في منطقة غرب شمال أفريقيا**" ، نقلا عن الموقع: http://www.hespres.com بتاريخ 15 جوان 2016، الساعة .12:26 .

12- تشيوارى عبد الرحمان ، "**عسكرة الاقتصاد بين الإنفاق العسكري و الإنفاق التنموي**"، نقلا عن الموقع الالكتروني:http// www.ahewar.org/debataw يوم 12-08-2016 على الساعة 10:00.

13- "**دراسة دلالة سباق التسلح بين الجزائر و المغرب**"، جريدة صدى الحوز، جريدة الكترونية مغربية ، نقلا عن الموقع http:// www.Sadahaouz.com يوم 18 جوان 2016، الساعة 10:30.

14- زروال سعيد ، "**هل هناك حل سياسي يرضي الطرفين**" ، نقلا عن الموضع الالكتروني futursahara.net يوم 29 جوان 2016، على الساعة 13:30.

15- "**سباق التسلح بين الجزائر و المغرب**"، سيناريوهات الحرب و السلام، نقلا عن الموقع: http//: www.aabbir.com يوم 2016/05/26، الساعة 11:45.

16- "**سباق التسلح بين الجزائر و المغرب**"، من المستفيد، نقلا عن الموقع www.noonpresse.comيوم 2016/06/15، الساعة 17:30.

17- عباس حسن ، "**ما حجم الإنفاق العسكري المغربي سنويا؟**" نقلا عن الموقع www.irfaasawtak.com يوم 01-09-2016، على الساعة 14:30.

18- عليان بسام ، "**التنمية المطلوبة و التسلح المرفوض**" ، نقلا عن الموقع الالكتروني http:// alarabnews.com/alchaab/GIF: يوم 12-08-2016 على الساعة 14:15.

خطة

الفصل الأول
إبستمولوجية ظاهرة سباق التسلح

الفصل الثاني

سباق التسلح بين الجزائر و المغرب

الفصل الثالث

نظرة مستقبلية لسباق التسلح

أبرز مصدري السلاح للجزائر و المغرب

الدول المستوردة / الدول المصدرة	الجزائر		المغرب	
	2002-2005	**2006-2009**	**2002-2005**	**2006-2009**
الولايات المتحدة	0	0	0	2500
روسيا	500	5700	200	0
الصين	0	500	0	300
دول أوروبا الغربية	0	600	400	1000
باقي الدول الأوربية	0	0	0	900

حجم صفقات تحويل الأسلحة نحو الدول النامية

ملاحظة: 0 تساوي أقل من 50 مليون دولار.

ملحق رقم (01)

حجم صادرات الدول من السلاح إلى الجزائر في الفترة الممتدة من 2000 إلى 2010

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	المجموع
روسيا البيضاء	60	24	24									**108**
كندا						4	8					**12**
الصين	11	12	15				61				17	**115**
جمهورية التشيك			32	36								**68**
فرنسا						12	7		6	44	44	**112**
ألمانيا			3									**3**
إيطاليا											8	**8**
روسيا	245	360	96	143	230	86	162	468	1406	1066	670	**4931**
جنوب أفريقيا	11	11							13	3	3	**40**
إسبانيا						26	52					**78**
المملكة المتحدة		9		9		9	9				44	**79**
أوكرانيا	63	46	20	5	7	18	6	4		8		**176**
الولايات المتحدة	26	71	44								6	**146**
المجموع	**415**	**532**	**243**	**193**	**263**	**155**	**304**	**471**	**1424**	**1121**	**791**	**5877**

المصدر: بنك معلومات معهد ستوكهولم لأبحاث السلام

ملحق رقم (02)

حجم صادرات الدول من السلاح إلى المغرب في الفترة الممتدة من 2000 إلى 2010

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	المجموع
روسيا البيضاء	120											**120**
بلجيكا									17	35		**53**
فنلندا											4	**4**
فرنسا		7	159								85	**250**
إيطاليا											19	**19**
روسيا						71	29	29	29			**156**
سويسرا						16						**16**
الولايات المتحدة	3						16			2	30	**51**
المجموع	**123**	**7**	**159**			**87**	**44**	**29**	**46**	**37**	**138**	**669**

المصدر: بنك معلومات معهد ستوكهولم لأبحاث السلام

http// : www.sipri.org

ملحق رقم (03)

جدول يمثل نسبة الإنفاق على بعض الوزارات في الجزائر 2006-2011

الوزارة	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الدفاع الوطني	%17.71	%15.60	%14.64	%14.76	%14.85	%15.04
التعليم العالي و البحث العلمي	%6.64	%6.07	%5.86	%5.96	%6.11	%6.19
الفلاحة و التنمية الريفية	%1.64	%1.35	%2.64	%8.13	%4.08	%3.37
الصحة و السكان و إصلاح المستشفيات	%5.47	%5.94	%6.40	%6.87	%6.87	%6.63
الصناعة و المؤسسات الصغيرة و ترقية الاستثمار	%0.03	%0.02	%0.04	%0.05	%0.07	%0.12
التربية الوطنية	%17.30	%13.90	%13.90	%14.42	%13.76	%16.57

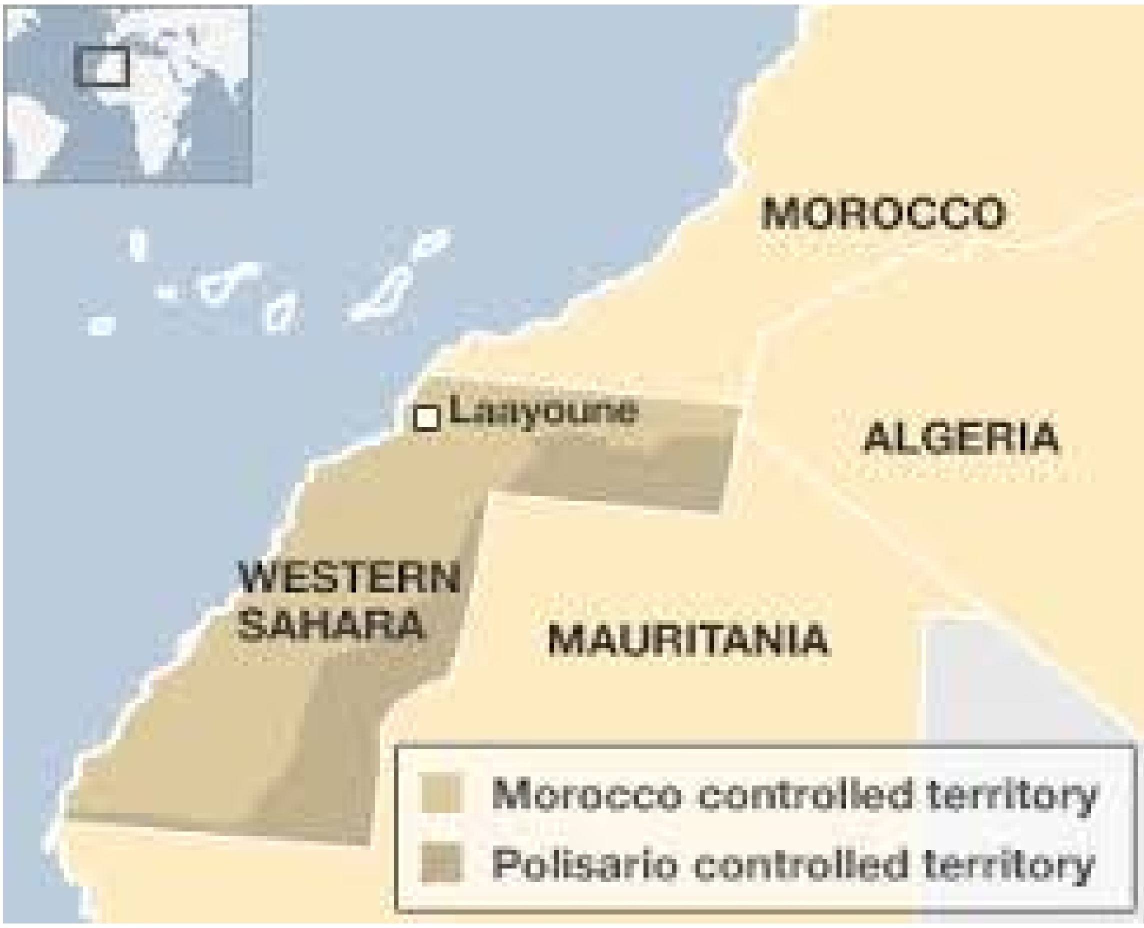
ملحق رقم (04)

جدول يمثل نسبة الإنفاق على بعض الوزارات في المغرب 2006-2011

الوزارة	2006	2007	2008	2009	2010	2011
إدارة الدفاع المغربي	%16.18	%15.48	%14.45	%13.04	%15.82	%15.59
التربية الوطنية ،التعليم العالي ، تكوين الأطر و البحث العلمي	%29.28	%29.02	%29.74	%26.73	%31.49	%28.95
الصناعة و التجارة و التكنولوجيات الحديثة	%0.19	%0.19	%0.01	%0.13	%0.17	%0.15
الفلاحة و التنمية القروية و الصيد البحري	%1.16	%1.73	%0.48	%1.32	%1.56	%1.31
الصحة	%4.85	%5.53	%5.49	%5.46	%7.06	%5.98

ملحق رقم (05)

خريطة الصحراء الغربية



ملحق رقم (06)

معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام « SIPRI »

إن المعهد مرجع أساسي في مسائل الحرب و السلام و الإستراتيجية و الأمن و نزع السلاح و الميزانيات العسكرية، و من خلالها يتم رصد الأحداث وفقا لمنهج معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي في السويد ، و الذي يتابع بالتوثيق و التحليل مختلف التطورات في السياسة و الأمن الدوليين مركزا على أهمها و أخطرها و مدققا في أبعادها وراسما ما يمكن اعتباره خريطة احتمالات مستقبلية يستفيد منها الباحثون و صناع القرار و القراء العاديين.

ملحق رقم (07)

تلخيص:

عرف سباق التسلح تطورا خاصة في منطقة المتوسط و هذا راجع إلى حالة اللاأمن و اللّاإستقرار التي عرفتها هذه المنطقة خاصة في الآونة الأخيرة بحيث يحتل هذا الموضوع في المغرب العربي حيزا مهما في الأبحاث و الدراسات التي تهتم بالقضايا السياسية في العالم المعاصر عامة و في منطقة غرب شمال أفريقيا خاصة ، حيث نجد دول المنطقة و بالتحديد المغرب و جارتها الجزائر تحتل مراتب متقدمة إفريقيا و عربيا بل و عالميا في مجال الإنفاق العسكري ، و قد جاء بعدة عوامل و بتحقيق أهداف مختلفة تأتي أحيانا من متطلبات الأمن القومي و أحيانا أخرى تأتي رغبة للشعور بالقوة و حالة اللاثقة بينهما التي أفرزت في الأخير يسعى كل واحد من خلاله امتلاك السلاح النووي و هو الأمر الذي يشكل خطرا على دول و شعوب المنطقة لاسيما مع التطورات التي عرفتها موازنات الإنفاق العسكري في هذين البلدين و هي تطورات تحمل انعكاسات سلبية على قضايا الأمن و التنمية في هذه المنطقة مما قد يؤدي إلى قيام حرب كلما تجاوزت القوة العسكرية الحدود المعقولة.

Résumé

La course à l'armement à connus un développement particulier dans la région méditerranéenne, et cela est dû à l'insécurité et l'instabilité qu'a connue cette région ces derniers temps.

On sachant que se sujet occupe une place importante dans la recherche et les études concerné par les questions politiques dans le monde contemporain en générale et dans le développement du nord ouest de l'Afrique en particulier ; le Maroc et sa voisine l'Algérie puisque elle occupent à elles seuls toutes un matelas de l'Afrique et le monde arabe, et aussi dans le monde qui concerne les dépenses militaires et ceci vient de plusieurs facteurs et pour atteindre des objectifs différents qui sont généralement exigé par la sécurité nationale et dans d'autre cas dans le simple désir de puissance par non-confiance entre elles, ce qui a conduit les deux pays à une cours vers la possession de l'armement nucléaire , ce qui a conduit aussi à un danger pour les populations concerné (le peuple Algérien et Marocain) surtout avec le budgets des dépenses militaires qu'on connus les deux pays ce qui porte de répercussions négative sur les question de sécurité et de développement dans ces régions qui pourrait conduire à une guerre.